مجلة فصلية بحثية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات القارة الأفريقية

تصدر عن مركز البحوث والدارسات الأفريقية

مجلـــة البحـــــوث والدراســـــات الإفريقيـــة

المشرف العام: أ. عبدالهادي أمبارك المايل

رئيس التحرير: أ. عزالدين مختار فكرون

نائب رئيس التحرير: أ. إمحمد علي صالح الحر

مدير التحرير: أ. حسن عبداللطيف مهلهل

د/ مفتاح بلعيد غويطة ..... عضواً مقرراً.

د/ علي رمضان الزليطني ..... عضواً .

د/ فتحي أحمد انقيطة ..... عضواً .

اللجنة الاستشارية:

أ.د. سالم المعلـــــول

أ. د. سمير أبوزيتـــة

أ. د. عبدالقادر التومي

أ. د. فتحي حسن نصـــار

د. نصر الدين بشير العربي

د. علاء الدين حسن بن دردف

د. عبدالقادر عي أبوستـــة

د. رجب فرج أقنيبـــــــر

د. طـــــه محمـد والي

المقالات والدراسات الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ... والمجلة ترحب بمناقشة تلك الآراء وإثرائها

﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۞ خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۞ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۞ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۞ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۞ ﴾

من الآية ﴿ 1 ﴾ إلى الآية ﴿ 5 ﴾

من سورة العلق

مجلة فصلية بحثية محكمة تعنى بقضايا ومشكلات القارة الأفريقية

تصدر عن مركز البحوث والدارسات الأفريقية

العدد التاسع – (أكتوبر) 2017م

محتويات العدد

الموضوع	التحرير
الافتتاحية	مدير التحرير
الشراكة الأفريقية-الأوروبية في الألفية الثالثة	د. مصطفى عبد الله خشيم
التعاون الأفريقي التركي في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة	د. بدر الدين رحمة محمد علي
دور التجار الفاسيين في ترسيخ روابط المغرب الإفريقية	د. سمير بوزويتة
أزمات التنمية السياسية في ليبيا ما بعد الكولونيالية (1951 :2011)	د. طه محمد والي
التنافس الدولي على مصادر الطاقة في أفريقيا	أ. عبد الحميد صالح يونس أ. عزالدين مختار فكرون
الاستعمار الامبريالي ومظاهر الهيمنة	د. علي رمضان ابوبكر
الدور الاسرائيلي في تقسيم السودان	أ. محمود عبد السلام البريدان أ. نعيمة ابوناجي
مدى فاعلية أدوات السياسية النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2001 -2014)	د. مصطفى مفتاح كريدلة د. محمود رمضان ابشيش أ. أحمد فرج الحصان
واقع العلاقات الليبية السودانية	أ. محمد سالم بن سعيد أ. هاني محمد امبارك
تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (خلال الفترة 2000 – 2016م)	د. فتحي أحمد انقيطة د. فوزي عبد القادر رحاب أ. إسماعيل محمد الطوير
أخبار ونشاطات المركز	

الافتتاحية

تُعد مراكز الأبحاث خزائن الفكر وينابيع التخطيط الاستراتيجي في مطلع الألفية الميلادية الثالثة، لدرجة أنه يمكن القول بألا وجود لنهضة حقيقية لأي بلد دون إعطاء هذه المراكز حقها من الاهتمام؛ لدورها المعرفي والتنموي الحيوي والمهم، كما لا يمكن الاستفادة من مخرجاتها دون توفر الحد الأدنى من المدخلات اللازمة لنجاحها .

مراكز الأبحاث والدراسات قبل أن تكون إنتاجا ثقافياً ومعرفياً هي منجز حضاري متميز، وهي نبراسُ هدى كل قرار سياسي أو اقتصادي أو ثقافي، و المرآة التي تعكس استشراق آفاق المستقبل وفق المنظور العلمي والمعرفي، كما تعكس توجه الشعوب في حفظ تراثها ومنجزاتها المعرفية والحضارية؛ لأن حفظ المنجز الفكري والسياسي والاجتماعي والعلمي للمجتمع هو ممارسة واعية بالتحولات والتطورات التي تحصل في المجتمع، وعملية تأكيد لذاكرة المجتمع الحضارية.

وعلى حسب اهتمام واختصاص مراكز البحث والدراسة هي حدث أو منجز حضاري، وليد الواقع النهضوي الذي يعيشه المجتمع، إذ يسعى كل مجتمع في مسيرته إلى تأسيس الأطر والأوعية المنسجمة والظروف التاريخية التي تحفظ منجزاته العلمية والمعرفية، وتسعى نحو تطويرها وتأكيدها في الوسط العام .

لقد زاد الاهتمام بمراكز الأبحاث والدراسات عالميّا بشكل واضح وملحوظ في العقود الأخيرة من القرن العشرين؛ لأنها أضحت إحدى الدلائل المهمّة على تطور الدولة وتقييمها للبحث العلمي.

تعد عملية دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع والدولة وتحليلها من أهم الأدوار المنوطة بالمراكز البحثية عموما، إذ تهدف من خلالها إلى معرفة الأسباب التي تكمن وراءها وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلّقة بها، ووضع الحلول المناسبة لها، من خلال توظيف البحث العلمي في خدمة قضايا المجتمع، وتقديم الرؤى وطرح البدائل والخيارات، بما يدعم عمليات صنع القرارات ورسم السياسات.

وعليه فإن تفعيل دور مراكز الأبحاث والدراسات أصبح من الضرورات السياسية والاقتصادية والإعلامية والأكاديمية والاجتماعية والتنمويّة، وذلك بوصفها الطريقة الأمثل لإيصال المعرفة المتخصصة، التي من شأنها أن تضاعف مستوى الوعي لدى صانع القرار والمؤسسات والأفراد، وتساعدهم على الربط بين الوقائع الميدانية وإطارها العلمي النظري.

مراكز الأبحاث ليست مجرد قنوات لتجميع المعلومات، ولكنها أصبحت دُوراً لإنتاج الأفكار.

فعملية صنع الأفكار لا تتم لذات الأفكار؛ فالفكر أصبح له علاقة حتمية بالواقع وما ليس له تأثير في الواقع لا قيمة له، فالأفكار لا يتم الوقوف عند صنعها، وإنما يتم نقلها إلى المجتمع من ناحية وإلى صانع القرار السياسي من ناحية أخرى، هذه العملية تتم على ثلاث مراحل تبدأ بصناعة الفكرة، وتثنى بتأهيل المجتمع لها، لتنتهي في يد السياسي؛ ليبني عليها قرارات وسياسات، فتكون هذه القرارات والسياسات مقبولة اجتماعيا.

وها هو ذا العدد التاسع من مجلة البحوث والدراسات الافريقية، يجد طريقه إلى القارئ الكريم حافلا بالدراسات الجادة والبحوث الرصينة من جهود ثلة من الباحثين في ذلك الخضم البحثي المهم، التي تناولت موضوعات وقضايا في الشأن الافريقي .

وفي ضوء ما سلف ذكره من خطوط عريضة كانت خياراتنا للبحوث والدراسات التي يظمها هذا العدد، آملين ان لا تتوقف هذه المجلة المحكمة لتكون شاهداً على عطاء الباحثين المهتمين بالشأن الافريقي .

وإذا كان للقارئ الكريم رأي فيما تحتويه المجلة فلا بأس أن يصلنا حتى نستأنس بالصالح منه ونقدمه في أعداد قادمه.

والله من وراء القصد

رئيس التحرير

الشراكة الأفريقية-الأوروبية في الألفية الثالثة

■ **أ.د. مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم**
أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس

الملخص

منذ انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي-الأوروبي الأول بالقاهرة في عام 2000 ، والعلاقة ما بين القارتين تشهد تطورات مؤسساتية ملحوظة في كافة المجالات، لاسيما المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. فلقد تغيرت العلاقة ما بين الطرفين من علاقة تبعية إلي علاقة شراكة تتسم بالندية والتوازن بين قارتين متجاورتين. وتعتبر العلاقة الأفرو-أوروبية اليوم أول علاقة مؤسساتية بين قارتين تجمع بينهما الجغرافيا والتاريخ، حيث يلاحظ عدم وجود تعاون من هذا القبيل على مستوى قارات العالم الأخرى. فلقد استوعبت البلدان الأفريقية والأوروبية أهمية تأطير العلاقة بينهما، وبالتالي أصبحت عملية التنسيق والتعاون بينهما تتم من خلال المنظمتين الإقليميتين المعروفتين بالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وطالما إن العمر الزمني لتأطير العلاقات الأفريقية-الأوروبية لم تتعدى عقدين من الزمان، عليه فإن الحاجة تبدو ملحة جدا لوصف وتحليل العلاقة المؤسساتية بين القارتين في إطار مقارن يأخذ في الحسبان الظروف البيئة المحيطة بأبعادها وجوانبها المختلفة.

مصطلحات أساسية: الاتحاد الأفريقي، الاتحاد الأوروبي، أفرو-أوروبية، الشراكة، العلاقات المؤسساتية، والبيئة المحيطة.

Abstract

Since the first African-European Summit in Cairo in the year 2000, the relationship between the two continents witnessed notable institutional developments in all fields, especially political, economic and cultural fields. The relationship between the two sides has changed from a subordinate and dependent relationship to a friendly partnership and balance between the two neighboring continents. The contemporary Afro-European partnership is the first institutional relationship between the two continents that combine geography and history elements simultaneously. There is no such coordination and cooperation process at the level of other global continents. African and European countries have absorbed the importance of framing their relationship, and thus the process of coordination and cooperation between the two continents has taken place through the two regional organizations known as the European Union and the African Union.

As long as the chronological age of framing African-European relations is only a decade and a half ago (2000s); therefore, the objective of this study is to describe and analyze the institutional relationship between the two continents in a comparative context takes into account the environmental conditions surrounding their contemporary relationship.

Key terms: African Union “AU”, European Union “EU”, Afro-European, Partnership, Institutional Relations, Surrounding Environment.

تمهيد:

بالرغم من أن العلاقات الأفرو-أوروبية تعتبر موغلة في القدم، إلا أن العلاقات المؤسساتية بين التنظيمين الاقليميين أو الاتحادين الأفريقي والأوروبي تعود فقط إلي بداية القرن الواحد والعشرون عندما عقد مؤتمر القمة الأفرو-أوروبي في القاهرة عام 2000. عليه، فإن محور تركيز هذه الدراسة سينصب على العقد الأول من الألفية الثالثة على اعتبار أن هذه الفترة الزمنية قد مهدت لقيام شراكة أفرو-أوروبية في جميع المجالات على أساس الندية في العلاقات الدولية. إن الحديث عن قيود الدراسة ينقلنا عموما للحديث عن المنهجية المتبعة للدراسة، وهذا يعكس محور تركيز المحور التالي.

منهجية الدراسة:

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة في السؤال التالي: كيف ولماذا لم تنخرط البلدان الأفرو-أوروبية في علاقات مؤسساتية على مستوى المنظمتين الإقليميتين المعروفتين بالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حتى بداية الألفية الثالثة؟ وطالما إن هذه الدراسة لا تعتبر استطلاعية في المقام الأول، عليه فإنه سيتم تطوير الفرضية التالية: "إن العوامل الجيو-سياسية، والاقتصادية-المالية والثقافية قد دفعت البلدان الأفرو-أوروبية إلي إضفاء سمة المؤسساتية على العلاقة بينهم منذ بداية الألفية الثالثة." وبينما تعتبر الشراكة الأفرو-أوروبية المتغير التابع، يلاحظ إن بقية العوامل الأخرى سيتم التعامل معها كمتغيرات مستقلة. ويجسد الشكل: 1 عموما العلاقة المتوقعة بين متغيرات هذه الدراسة.

ولاختبار صحة الفرضية السابقة من عدمها، عليه فإنه سيتم تبني المناهج الوصفية، والتحليلية، والمقارنة والاستدلالية. أما فيما يتعلق ببيانات هذه الدراسة، فإنها تجسد بيانات تجمعية تتعلق بإحصائيات التجارة الخارجية وأخرى تتعلق بالوثائق الصادرة عن مؤتمرات القمة الأفرو-أوروبية، مثل البيان الختامي، والخطب، وخطط العمل. وبينما ستتم الاستعانة بالأشكال البيانية في حالة عرض البيانات التجميعية، يلاحظ انه سيتم الاستعانة بتقنية تحليل المضمون في حالة الوثائق الصادرة عن مؤتمرات القمة الأفرو-أوروبية. وتمشيا مع المنهجية السابقة، عليه فإنه سيتم تقسيم هذه الدراسة إلي مجموعة المحاور التالية:

- الشراكة الأفرو-أوروبية.
- البيئة المحيطة بالشراكة الأفرو-أوروبية.
- الخاتمة: النتائج.

الشكل: 1
العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة

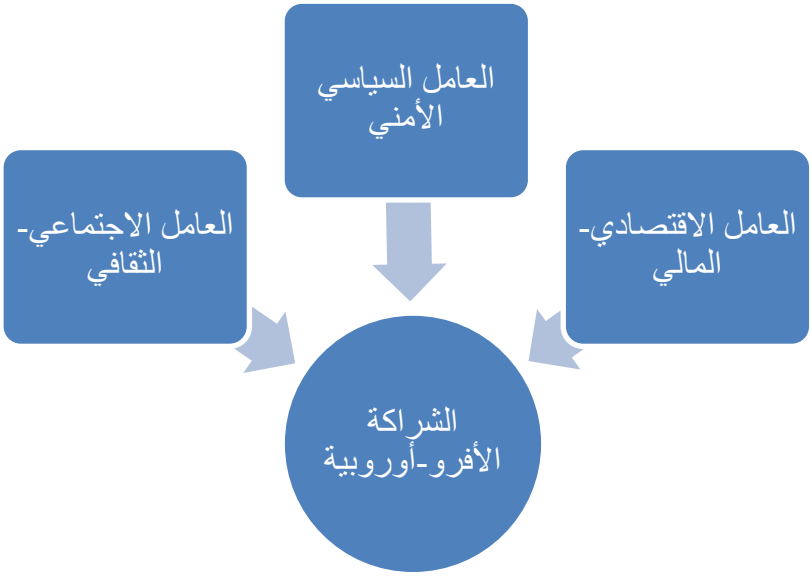

الشراكة الأفرو-أوروبية:

إن المتتبع للعلاقات الحديثة والمعاصرة للقارتين الأفريقية والأوروبية يلاحظ بجلاء مرور هذه العلاقات بثلاثة مراحل هي:

1. مرحلة الاستعمار، حيث خضعت الشعوب الأفريقية للاستعمار الأوروبي منذ بروز ما يعرف بمفهوم الدولة الأوروبية الحديثة عقب مؤتمر وستفاليا عام 1648. ولقد خضعت الشعوب الأفريقية لأبشع أنواع الاستغلال خلال هذه الفترة التي استمرت لقرون عدة، ومن أمثلة ذلك استعباد شعوبها ونهب ثروتها.
2. مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، والتي استمرت منذ نهاية عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات إلي نهاية القرن العشرين، وهي علاقة تجسد عموما علاقة مركز مهيمن بأطراف مهمشة.
3. مرحلة الشراكة والندية في العلاقات السياسية، وهي مرحلة تم فيها إضفاء الصبغة المؤسساتية على العلاقة بين القارتين وذلك من خلال تأطير العلاقات على مستوى المنظمتين الإقليميتين المعروفتين بالاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

وطالما إن هذه الدراسة لا تركز على تتبع التطور التاريخي للعلاقات الأفرو-أوروبية، عليه فإن جل تركيز هذا المحور سينصب على المرحلة الثالثة التي شهدت بروز الندية في العلاقة ما بين القارتين. فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين، انعقدت أول قمة أفرو-أوروبية في

القاهرة عام 2000 حيث انخراط كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية في حوار مثمر غطى كافة مجالات التعاون المتاحة بين القارتين.[2] وأسفرت قمة القاهرة عام 2000 عن تعهد الدول الأوروبية بتنفيذ إستراتيجية لتقديم الدعم والمساعدة للبلدان الإفريقية حتى العام 2015. إن المساعدات الأوروبية التي أقرها مؤتمر قمة القاهرة لعام 2000 هدفها في المقام الأول تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة من ناحية، والعمل على تأمين وصول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الأوروبية بأسعار عادلة وتسهيلات ومزايا مشجع من ناحية أخرى. كما أكدت قمة القاهرة لعام 2000 في بيانها الختامي على خطة عمل لضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية التي من أهم بنودها ما يلي: [3]

- عقد مؤتمر قمة أفرو-أوروبي كل ثلاث سنوات،
- إنشاء مجموعة إقليمية ثنائية على مستوى كبار المسؤولين لمراقبة تحقيق الأولويات من أجل تعزيز المشاركة الاستراتيجية بين الطرفين.
- دعم برامج التعاون الإقليمي في أفريقيا من خلال إزالة القيود على التجارة والاستثمار.
- التزام الاتحاد الأوربي بتمكين منتجات دول أفريقيا من الوصول إلى الأسواق الأوروبية بدون جمارك.
- تبسيط قواعد المنشأ.
- وتشجيع المشاريع المشتركة بين أفريقي وأوروبا.

أما فيما يتعلق بمؤتمر القمة الثاني للدول الأفرو- أوروبية والذي عقد في لشبونة عام 2007،[4] فقد تمخض بدوره على قيام شراكة سياسية-إستراتيجية بين القارتين. إن قيام شراكة سياسية-إستراتيجية بين القارتين الهدف منه تغيير صورة أوروبا النمطية كمستعمر ومستغل لإمكانيات القارة الأفريقية خلال حقبتي الاستعمار والاستقلال السياسي السابق الإشارة إليهما.[5]

لكن العديد من القادة الأفارقة عارضوا عقد اتفاقيات شراكة اقتصادية-مالية شبيهة بتلك الاتفاقيات التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية-المتوسطية في إطار عملية برشلونة. فمواقف معظم الدول الأفريقية أكدت على خصوصية القارة في مجال التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن الحاجة تعتبر ملحة جدا لمزيد من المفاوضات الأفرو-أوروبية بشأن تأسيس شراكة اقتصادية-إستراتيجية بين القارتين.

ولم تقتصر الخلافات الأفرو-أوروبية في إطار مؤتمر قمة لشبونة لعام 2007 على الشراكة الاقتصادية-المالية، ولكنها امتدت لتشمل مجالات أخرى تتعلق خاصة بفرض النمط الغربي للحياة السياسية والثقافية على البلدان الأفريقية. فالجانب الأوروبي أكد خلال مؤتمر

لشبونة مثلا على تبني البلدان الأفريقية للديمقراطية وحقوق الإنسان متناسيا بذلك خصوصية الثقافة السياسية لشعوب القارة. ولقد عارض عدد ملحوظ من القادة الأفارقة المقترحات الغربية المتعلقة بنشر الديمقراطية والمفهوم الغربي لحقوق الإنسان، نظرا لوجود اختلافات في البيئة المحيطة للقارة الأفريقية مقارنة بأوروبا. (6)

كما إن اختلاف وجهات النظر بين الطرفين أمتد ليشمل قضية عالمية تهم الطرفين، ألا وهي قضية الهجرة بشكل عام، ومشكلة الهجرة غير الشرعية بشكل خاص. فوقف الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلي أوروبا يحتاج إلي تمويل وتقنية وتعاون بين الطرفين، وبالتالي فإن الشراكة في هذا المجال تتطلب مساهمة البلدان الأوروبية في عملية التنمية وتوطين المهاجرين في القارة الأفريقية.

لكن الموضوع الأكثر حساسية الذي أثير في إطار الجلسة الافتتاحية لمؤتمر لشبونة لعام 2007 تمحور حول التاريخ والإرث الاستعماري في القارة الأفريقية، وبالتالي يلاحظ مثلا إن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي قد طالب الجانب الأوروبي بالقيام بواجباته التاريخية والأخلاقية تجاه الشعوب الأفريقية التي عانت من الاستغلال والعبودية. ويلاحظ في هذا السياق إن ليبيا قد طالبت أثناء مؤتمر قمة لشبونة بدفع أوروبا لتعويضات مالية كبيرة تكفيرا عن حقبة الاستعمار.

إن تباين وجهات النظر في إطار مؤتمر قمة لشبونة لا تعني بالضرورة عدم تحقق الشراكة المثمرة بين الطرفين، لاسيما إن الجغرافيا والتاريخ تقرب الدول الأفرو-أوروبية بشكل غير مسبوق خلال الألفية الجديدة. ويلاحظ في هذا السياق مثلا أنه بينما يحرص الاتحاد الأوروبي على جعل أفريقيا سوق كبيرة واعدة تتنافس عليها القوى الكبرى خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يلاحظ إن أفريقيا تعتبر في حاجة ماسة إلي الاستثمارات وما يرتبط بها من عملية نقل التقنية التي تحتاجها أفريقيا للحاق بركب التنمية الشاملة.

باختصار، إن قمة لشبونة قد ساهمت في دعم وتطوير العلاقات الإفريقية- الأوروبية ليس فقط من خلال البيان الصادر عنها، والذي حدد الإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للتعاون بين الطرفين فحسب، بل أيضا من خلال توضيح طبيعة هذه الشراكة وحصر مجالاتها في التنمية والأمن والهجرة والبيئة مع وضع خطة عمل تحدد لأول مرة آليات وأجهزة ومراحل التنفيذ وعملية التمويل الخاصة بالشراك الشاملة بين القارتين المتجاورتين.

أما قمة طرابلس لعام 2010، فإنها تجسد بطبيعة الحال انعقاد القمة الأفريقية-الأوروبية الثالثة، التي تعتبر استمرارية للجهود المشتركة منذ بداية الألفية الثالثة لاسيما فيما يتعلق

باستمرار عملية الحوار حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، والاستمرار في تبني إستراتيجية وخطة عمل جديدتين لتعزيز التعاون بين الطرفين في مختلف المجالات.

وانعقدت قمة طرابلس لعام 2010 في ظل ظرفية استثنائية بالنسبة للطرفين الأوروبي والإفريقي، حيث يلاحظ إن الدول الأوروبية تعاني من أزمة مالية وانكماش اقتصادي قد لا يساعدها على دعم شراكتها مع البلدان الإفريقية من حيث تقديم المساعدات ودفع عملية التنمية الأفريقية المتعثرة. كما يلاحظ إن أفريقيا عانت وما زالت تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية، وتدهور الأوضاع الأمنية، وتزايد مخاطر الحروب والإرهاب، وارتفاع أعداد ضحايا الكوارث الطبيعية في العديد من البلدان الإفريقية، الأمر الذي يعني أن هذه الأوضاع لا تطمئن الطرف الأوروبي على مستقبل شراكته مع القارة الأفريقية. عليه، فإن مجرد توصل قمة طرابلس إلى نتائج تكفل ضمان استمرارية مشروع الشراكة الأوربية-الأفريقية والإبقاء على استمراريته من خلال إنجاز بعض المشاريع الملموسة خاصة في المجال الاقتصادي يعتبر في حد ذاته نجاحا كبيرا لقمة طرابلس لعام 2010.

وطالما إن قمة طرابلس لعام 2010 انعقدت تحت شعار، "الاستثمار والنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل"، عليه فإن قادة أفريقيا وأوروبا اعطوا أولوية لمناقشة الوسائل الفعالة لتحفيز النمو الشامل، وخلق فرص عمل وتعزيز الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكما هو العادة، فإن قمة طرابلس لعام 2010 قد أصدرت بيانا ختاميا وخطة عمل للسنوات، 2011-2013. وساهمت خطة عمل طرابلس خلال السنوات 2011-2013؛ في تحقيق أهداف الشراكة المشتركة، التي تبنتها الإستراتيجية المشتركة لأفريقيا والاتحاد الأوروبي. وتركز خطة عمل طرابلس للسنوات 2011-2013 عموما على توسيع مفهوم الشراكة الأفرو-أوروبية بحيث تمتد لتشمل الشراكات التالية: [7]

- الشراكة الأولى: السلم والأمن
- الشراكة الثانية: الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان
- الشراكة الثالثة: التكامل الإقليمي والتجارة والبنية التحتية
- الشراكة الرابعة: الأهداف الإنمائية للألفية
- الشراكة الخامسة: الطاقة
- الشراكة السادسة: تغير المناخ والبيئة
- الشراكة السابعة: الهجرة والتنقل والعمل
- الشراكة الثامنة: العلم ومجتمع المعلومات والفضاء

وطالما تم الاتفاق على عقد مؤتمرات قمة أفرو-أوربية كل ثلاث سنوات بالتناوب بين قارتي أفريقيا وأوروبا. عليه فقد عقدت القمة الرابعة في بروكسل في 2-3 أبريل 2014 لمناقشة العلاقة المستقبلية بين الاتحاد الأوروبي والعلاقات الأفريقية وتعزيز التعاون تحت عنوان "الاستثمار في الناس والازدهار والسلام". وشملت اجندة القمة الأفرو-أوروبية الرابعة عموما مجالات التعليم والتدريب، والنساء والشباب، والتدفقات القانونية وغير القانونية للمهاجرين بين القارتين، وسبل حفز النمو وخلق فرص العمل، والاستثمار في السلام، وسبل تعزيز دعم الاتحاد الأوروبي للقدرات الأفريقية على إدارة الأمن في القارة. ومن المقرر أن تعقد القمة الأفرو-أوروبية الخامسة في عام 2017.

ولم تقتصر الاجتماعات الأفرو-أوروبية بطبيعة الحال على مستوى القمة، ولكنها شهدت ايضا اجتماعات أخرى موازية على مستويات الوزراء والخبراء. فالاجتماعات الوزارية تعقد مثلا لتنفيذ مقررات مؤتمرات القمة الأفرو-أوروبية. وفي هذا السياق يلاحظ مثلا أن الاجتماع الوزاري الأخير قد عقد على هامش قمة بروكسل في أبريل 2014 بشأن تغير المناخ. كما تعكس الشراكة الأفرورو-أوروبية أيضا عقد لقاءات سنوية بين كل من المفوضية الأوروبية والمفوضية الأفريقية في كل من بروكسل وأديس أبابا بهدف التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة. وهناك أيضا اجتماعات سنوية على مستوى الخبراء ومنظمات المجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز في المجالات المشتركة ذات العلاقة. فالخبراء من القارتين الأفريقية والأوروبية يهتدون بخراطة طريق متفق عليها من خلال عقد مؤتمرات القمة في مجالات مختلفة مثل البنية التحتية، ونقل التقنية.[8] كما أن ماسسة العلاقات العربية الأفريقية نتج عنه انتشار منتديات "Spill Over" أفرو-أوروبية على مستويات البرلمانيين ورجال الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والشباب حيث تعقد اجتماعات دورية منتظمة في قارتي أفريقيا وآسيا.[9]

البيئة المحيطة بالشراكة الأفرو-أوروبية:

من الواضح إن الشراكة الأفرو-أوروبية تجسد الظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة، حيث لاحظنا إن البيئة الداخلية والخارجية للدول الأفرو-أوروبية تختلف في الألفية الثالثة مقارنة بما كانت عليه الأحوال خلال فترة الاستعمار ومرحلة ما بعد حصول الشعوب الأفريقية على استقلالها السياسي في العقد السادس من القرن العشرين.

إن تغيير الظروف البيئية المحيطة بجوانبها وأبعادها المختلفة قد قرب أكثر من أي وقت مضى القارتين الأفريقية والأوروبية، وبالتالي فإن قيام الشركة بين المنطقتين يعتبر ضرورة ملحة في عصر التكتلات الدولية الكبرى التي فرضتها اعتبارات مختلفة، مثل: بروز

نظام القطب الواحد، والعولمة، والأزمة المالية العالمية، وتعثر عملية التنمية الأفريقية، والتغيير المناخي، والإرهاب، وزيادة معدلات هجرة العقول والهجرة غير الشرعية.

ولكي يتم وصف وتحليل البيئية المحيطة بالشراكة الأفرو-أوروبية، فإنه سيتم التعرض للعوامل التي دفعت بالبلدان الأفرو-أوروبية للاستمرار في عملية الشراكة وذلك من خلال التعرض لأبرز وثائق مؤتمر قمة طرابلس، لاسيما البيان الختامي، وخطة عمل طرابلس للسنوات 2011-2013، والكلمات التي ألقيت أثناء جلسات قمة طرابلس لعام 2010. إذن، فالظروف البيئة التي دفعت البلدان الأفريقية إلي الانخراط في عملية شراكة مع الدول الأوربية ليست بالضرورة هي نفس المعطيات التي دفعت الجانب الأوروبي إلي التحالف الاستراتيجي. ولكي يتم التعرف على الظروف البيئية التي دفعت الطرفين إلي الانخراط في عملية الشراكة، عليه فإنه سيتم تحليل مضمون البيان الختامي لمؤتمر قمة طرابلس لعام 2010،[10] حيث إن المتمعن لبيانات هذا الجدول يمكنه عموما ملاحظة النقاط التالية:[11]

أولا، يؤكد البيان الختامي للقمة الأفريقية-الأوروبية الثالثة لعام 2010 على أن العلاقات المؤسساتية بين الطرفين أساسها بروز العلاقات الجماعية أو متعددة الأطراف "Multilateral Relations" بدل من العلاقات الثنائية "Bilateral Relations" ذات الطبيعة الخاصة، وبالتالي يلاحظ ارتفاع معدل الكلمات الدالة على ذلك، لاسيما القارتين (2.31%) والاتحاد الأوروبي (5.55%)، والاتحاد الأفريقي (1.38%). وبالرغم من إن نسبة تكرار الاتحاد الأوروبي تزيد عن نظيره الأفريقي بمعدل ثلاثة أضعاف، إلا إن المتمعن لبيانات الجدول: 1 يلاحظ أيضا إن معدل تكرار كلمة أفريقيا يعتبر الأعلى بين الكلمات المشار إليها في الجدول المذكور، حيث وصلت نسبة تكرارها (7.40%) الأمر الذي يعني إن البيان الختامي قد أعطى أولوية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي معا (8.78%). وتصل عموما نسبة إجمالي التكرارات التي تؤكد على بروز العلاقات الجماعية .

جدول: 1

تحليل مضمون بيان مؤتمر طرابلس لعام 2010

الكلمة	التكرار	النسبة	الكلمة	التكرار	النسبة
أفريقيا	16	7.407407	الجماعة	3	1.388889
الاتحاد الأوروبي	12	5.555556	سياسي	2	0.925926
التنمية	11	5.092593	الديمقراطية	2	0.925926
تعاون	10	04.62963	حقوق الإنسان	2	0.925926
الشراكة	9	4.166667	السلام	2	0.925926
السلم	9	4.166667	إصلاح النظام العالمي	2	0.925926
الأمن	9	4.166667	العالم	2	0.925926
دولي	9	4.166667	الحوكمة العالمية	2	0.925926
الأمم المتحدة	7	3.240741	الطاقة المستدامة	2	0.925926
الصراع	6	2.777778	فرص العمل	2	0.925926
اقتصادي	5	2.314815	القطاع الخاص	2	0.925926
إستراتيجية	5	2.314815	التنمية المستدامة	2	0.925926
القارتين	5	2.314815	الهجرة غير الشرعية	2	0.925926
أهداف الألفية	5	2.314815	المساعدات	2	0.925926
تكامل	4	1.851852	الشفافية	2	0.925926
الشعوب	4	1.851852	المصالحة	2	0.925926
العولمة	3	1.388889	العدالة	2	0.925926
الحكم الرشيد	3	1.388889	الصومال	2	0.925926
الاستثمار	3	1.388889	السودان	2	0.925926
إقليمي	3	1.388889	كلمات أخرى	34	15.74000
الاتحاد الأفريقي	3	1.388889	*المجموع*	*216*	*100*

المصدر: البيان الختامي لقمة طرابلس 2010.

ومتعددة الأطراف إلي (16.64%)، وهي لا شك تعتبر نسبة ملحوظة تجسد عملية تأطير العلاقات الأفريقية-الأوروبية في الألفية الثالثة.

لكن من الملاحظ إن لورود كلمة أفريقيا والاتحاد الأفريقي دلالته في إطار البيان الختامي لمؤتمر طرابلس، الأمر الذي يعني إن الجانب الأوروبي لا يتعامل بالندية المطلوبة مع نظيره الاتحاد الأفريقي. فللدول الأوروبية مصالح ملحوظة على مستوى القارة الأفريقية، وبالتالي يلاحظ ورود كلمتي أفريقيا والاتحاد الأفريقي منفصلتين في سياق بيان طرابلس. كما أن المتمعن لبيان طرابلس يلاحظ أيضا عدم ذكر أوروبا كقارة، الأمر الذي يعني أيضا إن الجانب الأوروبي يمثله الاتحاد الأوروبي. إن المتتبع لسلوكيات الاتحاد الأوروبي الدولية يلاحظ بجلاء تعامله كمجموعة أو كتلة واحدة عندما يتعلق الأمر بأطراف العلاقات الدولية الأخرى، وبالتالي يلاحظ مثلا إن اتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية قد تم إبرامها بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وكل دولة عربية-متوسطية على حدا من ناحية أخرى.[12]

ثانيا، إن تأطير العلاقات الأفريقية-الأوروبية في الألفية الثالثة قد جسد انتقال هذه العلاقة من علاقة مركز بأطراف إلي علاقة ندية، وعليه يلاحظ إن نسبة تكرار كلمة الشراكة تصل إلي (4.16%). وطالما إن الشراكة تجسد أقصى أنماط التنسيق والتعاون، عليه يلاحظ إن نسبة تكرار كلمة التعاون تصل بدورها إلي (4.63%) وأن كلمة التنسيق قد وصلت نسبة تكراراها (0.462%)، الأمر الذي أدى إلي وصول معدل تكرارها معا إلي (9.25%).

ثالثا، طالما إن الشراكة الأفريقية-الأوروبية تجسد تاطير العلاقات الدولية بين الطرفين، عليه يلاحظ إن ميثاق طرابلس قد أكد على وجود إستراتيجية واضحة المعالم لهذه الشراكة. ويصل معدل تكرار كلمة إستراتيجية، كما هو مبين في الجدول: 1، إلي (2.31%). وطالما إن إستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية تحدد اتجاهات السياسات طويلة المدى بين الطرفين استنادا إلي الرؤية والمبادئ العامة للشراكة، عليه يلاحظ إن هذه الإستراتيجية قد أكدت على الأتي:[13]

1. تحقيق الوحدة الأفريقية.
2. علاقات الاعتماد المتبادل بين الطرفين.
3. الملكية والمسؤولية المشتركة بين الطرفين.
4. احترام حقوق الإنسان (92.%)، والديمقراطية (92.%)، وحكم القانون (46.%).
5. الحق في التنمية (5.90%).
6. التلاحم والفعالية.
7. الحوار السياسي المكثف (46.%).
8. المشاركة في الإدارة والمسؤولية تجاه القضايا العالمية (4.16%).
9. المساواة والعدالة (92.%).
10. الأمن الإنساني.
11. احترام القانون الدولي.
12. المساواة بين الجنسين وعدم التمييز (92.%).
13. تبني سياسات طويلة الأجل.

لكن للإستراتيجية جملة من الأهداف تعمل على تحقيقها، وبالتالي فقد حددت إستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية مجموعة الأهداف التالية:

1. تطوير الشراكة السياسية بين الطرفين.
2. العمل على دعم وتطوير:

- السلم ، (4.16%) الأمن (4.16)، الديمقراطية، وحقوق الإنسان.

- الحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين.
- تحقيق التنمية المستدامة (92.%)، خاصة في مجال الصناعة.
- التكامل (1.85%) الإقليمي والقاري (2.31%).
- تحقيق أهداف الألفية (2.31%).

3. دعم وتفعيل العلاقات المتعددة بين الطرفين.
4. تركيز الشراكة على الأفراد والشعوب (1.85%).

وأخيرا، فإن الإستراتيجية الأفريقية-الأوروبية تعمل على تنويع وتحقيق الأنماط التالية للشراكة:

1. الأمن والسلم
2. الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3. التجارة والتكامل والبنية التحتية.
4. تحقيق أهداف الألفية.
5. الطاقة (92.%).
6. التغيير المناخي (46.%).
7. الهجرة والعمالة (92.%).
8. العلم، ومجتمع المعلومات والفضاء.

إن المتتبع للخطوط العريضة لإستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية يلاحظ بجلاء التزام البيان الختامي لقمة طرابلس مع مبادئها وأهدافها، وبالتالي يلاحظ إن نسبة تكرار الكلمات التي تعكس الإستراتيجية تصل إلي حوالي ثلث التكرارات الكلية (32.83%). فمن الواضح إن للشراكة الأفريقية-الأوروبية رؤية مستقبلية مشتركة لها مبادئها وأهدافها المحددة، وعلية فإن بيان طرابلس لعام 2010 قد جاء ملتزما بما ورد في إستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية. لكن تأكيد بيان قمة طرابلس لما ورد في إستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية لا يعني بالضرورة تحقيق كل الأهداف، حيث يلاحظ مثلا إن عملية التنمية في أفريقيا مازالت متعثرة، وأن السلم والاستقرار مازال هدفا بعيد المنال، وأن عملية التحول الديمقراطي مازالت بدورها متعثرة.

رابعا، بالرغم من إن إستراتيجية وخطة عمل الشراكة الأفريقية-الأوروبية تصنف أنماط الشركات إلي ثمانية أنماط، إلا أنه يمكن تصنيفها عموما إلي ثلاثة أنماط رئيسية تتمشى وأدبيات الموضوع وهي:

1. الشراكة السياسية-الأمنية (25.47%).
2. الشراكة الاقتصادية-المالية (13.16%).

3. الشراكة الاجتماعية-الثقافية (6%).

فإستراتيجية الشراكة الأفريقية-الأوروبية تؤكد، كما لاحظنا، على البعد السياسي- الأمني وليس الأبعاد الأخرى. فالجانب الأوروبي باعتباره الجانب الأقوى في هذه الشراكة مهتم بحماية أمنه وإملاء سياساته وقيمه الثقافية، وبالتالي يلاحظ إن معدل تكرارات الشراكة السياسية-الأمنية (25.47%) يفوق نسبة تكرارات الشراكة الاقتصادية-المالية (13.16%) بحوالي الضعف. إن تدني معدل تكرارات الشراكة الاقتصادية-المالية مقارنة بالشراكة السياسية-الأمنية يشير إلي ضعف القدرة التفاوضية للبلدان الأفريقية على الأقل خلال العقد الأول من عمر الشراكة الأفريقية-الأوروبية. أما لو انتقلنا إلي الوصف والتحليل الكيفي للبيانات المتعلقة بنمطي الشراكة المشار إليهما، فإنه يمكن القول بأن بيان قمة طرابلس لعام 2010 قد ألزم الجانب الأوروبي بتضييق هوة التخلف ليس فقط عن طريق المساهمة في تحقيق عملية التنمية ونقل التقنية والاستثمار، ولكن أيضا عن طريق خلق فرص عمل جديدة وتطوير بيئة أعمال ملائمة لتحديات العولمة الاقتصادية.

خامسا، إن الثقل النسبي للشراكة الأفريقية-الأوروبية يجسد بعدين كمي وكيفي. فمن الناحية الكمية يضم هذا التحالف ثمانين (80) دولة أفريقية-أوروبية، وهي تمثل 41.67% من إجمالي عدد أعضاء الأمم المتحدة البالغ عددهم عام 2010 مائة وأثنى وتسعون دولة (192). كما إن عدد سكان هذا التحالف يصل إلي أكثر من مليار ونصف (1.6 مليار)، وهذا يعني إن هذه الشراكة تضم حوالي ربع سكان العالم الأمر الذي يعني اتساع سوقها وتأثيرها السياسي والاقتصادي.[14]

أما من الناحية الكيفية، فيلاحظ إن بيانات الجدول: 1 تشير إلي تأكيد البلدان الأفريقية-الأوروبية على إصلاح النظام العالمي بشكل عام، وإصلاح نظام الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة بشكل خاص. عليه، يلاحظ إن نسبة تكرار الكلمات المعبرة عن هذا الاتجاه، مثل: تفعيل دور الأمم المتحدة (3.29%)، وإصلاح النظام العالمي (.92%)، والعالم (.92%)، والحوكمة العالمية (.92%) تصل في مجملها إلي (6.05%). فمتى تغلبت الشراكة الأفريقية-الأوروبية على المعوقات التي تواجهها، يمكنها أن تلعب دورا مؤثرا وفعالا على مستوى النظام العالمي الأحادي القطبية، الأمر الذي سيزيد من تأثير أفريقيا عالميا.

سادسا، إن المتتبع للكلمات وسياقاتها في إطار بيان قمة طرابلس لعام 2010 يلاحظ بجلاء اختلاف دوافع طرفي الشراكة الأفريقية-الأوروبية. فكما سبق القول في النقطة الرابعة، فإنه بينما كانت الدوافع السياسية-الأمنية مهيمنة على الطرف الأوروبي، يلاحظ إن الاعتبارات الاقتصادية تعتبر الهدف الأسمى للجانب الأفريقي المتعثر في عملية التنمية الاقتصادية. وبينما

تعكس العديد من الكلمات، التي تضمنها البيان الختامي لقمة طرابلس لعام 2010، مثل: تحقيق التنمية، الحاجة إلي الاستثمار والإسراع في عملية نقل التقنية، وتحقيق الأمن الغذائي، والقضاء على مرض الايدز الظروف البيئية الداخلية التي دفعت البلدان الأفريقية إلي الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يلاحظ إن كلمات أخرى، مثل: الأمن، والاستقرار، وإبرام اتفاقيات شراكة تضمن تدفق السلع والخدمات إلي الأسواق الأفريقية، والاستفادة من الطاقة الشمسية في أفريقيا تجسد بدورها العوامل البيئية التي دفعت أوربا إلي الانخراط في شراكة مع البلدان الأفريقية. كما إن العولمة، وتحقيق السلم والأمن الإقليميين، ومحاربة الهجرة غير الشرعية، والحاجة إلي إصلاح النظام العالمي خاصة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، والحوكمة العالمية، ومواجهة التغيير المناخي، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة تعتبر من ضمن أبرز العوامل البيئية الخارجية التي ساهمت وتساهم في وجود وتطوير الشراكة الأفريقية-الأوروبية.

سابعا، إن التأثير العربي على البيان الختامي لا يعكس فقط نجاح البلدان العربية في استضافة مثل هذه المؤتمرات الهامة ، ولكنه جسد أيضا الأتي:

1. التأكيد على أهمية الشراكة الاقتصادية، نظرا لحاجة أفريقيا إلي تضييق هوة التخلف.
2. تقديم الجانب الأوروبي لمساعدات مالية تصل إلي خمسين مليار يورو لتحقيق التنمية وتوطين المهاجرين ومحاربة الهجرة غير الشرعية.
3. تأكيد البيان على الندية في علاقات أفريقيا بأوروبا.
4. التأكيد على دور الاتحاد الأفريقي في تحديد مصير مجرمي الحرب، حيث إن بيان طرابلس قد أقر على مثل هذا الدور.

الجدول: 2

الكلمات التي وردت في بيان طرابلس مرة واحدة

الكلمة	التكرار	النسبة	الكلمة	التكرار	النسبة
قمة القاهرة	1	0.462963	البنية التحتية	1	0.462963
قمة لشبونة	1	0.462963	التنسيق	1	0.462963
خطة عمل طرابلس	1	0.462963	الأمن الغذائي	1	0.462963
الجندر	1	0.462963	الايدز	1	0.462963
الأزمة المالية	1	0.462963	الهجرة	1	0.462963
التغيير المناخي	1	0.462963	المرأة	1	0.462963
الشباب	1	0.462963	حكم القانون	1	0.462963
سوق العمل	1	0.462963	الانقلابات	1	0.462963
بيئة الأعمال	1	0.462963	عدم الاستقرار	1	0.462963
الحماية الاجتماعية للعمال	1	0.462963	الحصانة	1	0.462963
الاقتصاد الرسمي	1	0.462963	محاكمة مجرمي الحرب	1	0.462963
الاقتصاد غير الرسمي	1	0.462963	الإرهاب	1	0.462963
التعليم	1	0.462963	عدم التسامح	1	0.462963
نقل التقنية	1	0.462963	القرصنة	1	0.462963
مجتمع المعرفة	1	0.462963	المخلفات الكيماوية	1	0.462963
اتفاقيات الشراكة الاقتصادية	1	0.462963	الجريمة المنظمة	1	0.462963
التنمية الاجتماعية-الاقتصادية	1	0.462963	مجموعة العشرين	1	0.462963
			المجموع الكلي	*216*	*100*

المصدر: نفس مصدر الجدول: 1.

ثامنا، هناك مجموعة من الكلمات لم يتعد تكررها مرة واحدة، وقد تم جمعها في الجدول: 2 الذي يمكن أن نلاحظ عليه التالي:

1. إن التنمية لا تتحقق إلا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص وإيجاد بيئة الأعمال المناسبة، وتطوير البنية التحتية، والحماية الاجتماعية للعمال.
2. للأزمة المالية تداعيات عن الشراكة الأفرو-أوروبية، وبالتالي فقد جاءت المساعدات الأوروبية محدودة من حيث الكم (50 مليار يورو).
3. إن مؤتمر قمة طرابلس لعام 2007 يعتبر استمرارا لقمتي القاهرة 2000 وقمة لشبونة 2007.
4. طالما إن الشباب يعتبرون أساس التنمية، عليه فإن خلق فرص عمل جديدة يعد من ضمن أولويات الشراكة.
5. التأكيد على أهمية التعليم، ومجتمع المعرفة، والمساواة بين المرأة والرجل، وحكم القانون، وعدم التسامح وغيرها من القضايا الأخرى في إطار الشراكة بين الطرفين.
6. رفض الانقلابات كوسيلة لتغيير نظم الحكم القائمة.
7. رفض الجريمة المنظمة والإرهاب.

8. محاربة الايدز وغير ذلك من الأمراض المعدية.
9. تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا.
10. أهمية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية في إطار الشراكة الأفريقية-الأوروبية.

تاسعا، إن تأكيد بيان طرابلس على التكامل الاقتصادي وضرورة إبرام اتفاقيات شراكة وما قد يترتب على ذلك من تأسيس منطقة ازدهار اقتصادي أو اتحاد جمركي يسمح بتدفق السلع والخدمات نابع في الأساس من قوة العلاقات التجارية بين الطرفين. فالبلدان الأوروبية تعتبر شريك تجاري هام للدول الأفريقية منذ حصول الأخيرة على استقلالها السياسي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وتشير بيانات الأشكال: 2، 3، 4 عموما إلي حجم الصادرات والواردات الأوروبية إلي أفريقيا خلال عامي 2009، 2010، 2014 حيث يلاحظ إن الميزان التجاري قد مال لصالح الاتحاد الأوروبي في عام 2009، ولكنه تغير لصالح القارة الأفريقية بعد

الشكل: 2

الصادرات الأفريقية إلي الاتحاد الأوروبي عام 2014 بملايين اليروات

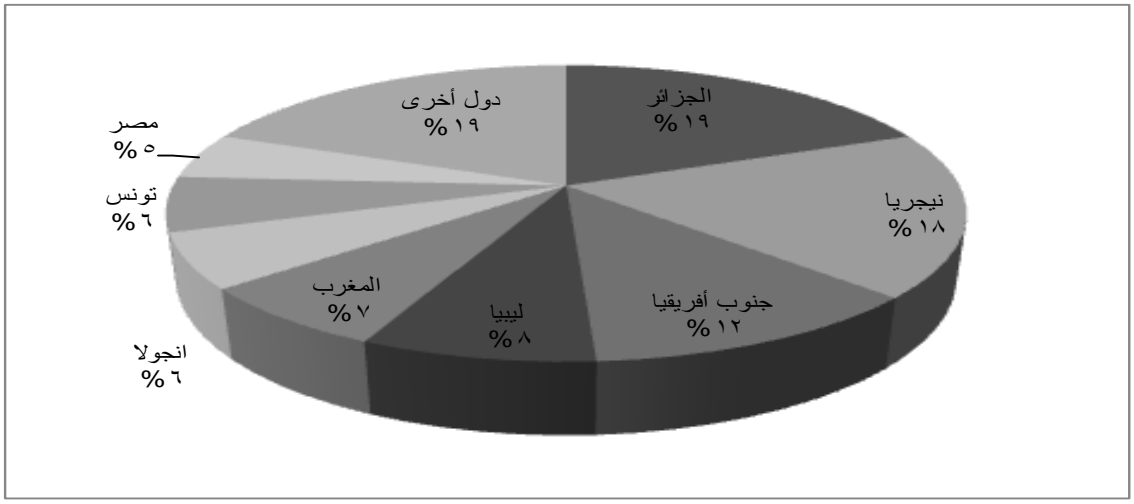

Data Source: **The European Union and the African Union: A statistical portrait, *tralac* (26 February 2016), available at this link:**

<**https://www.tralac.org/news/article/9136-the-european-union-and-the-african-union-a-statistical-portrait.html**>

الشكل: 3

الواردات الأفريقية من الاتحاد الأوروبي عام 2014 بملايين اليروات

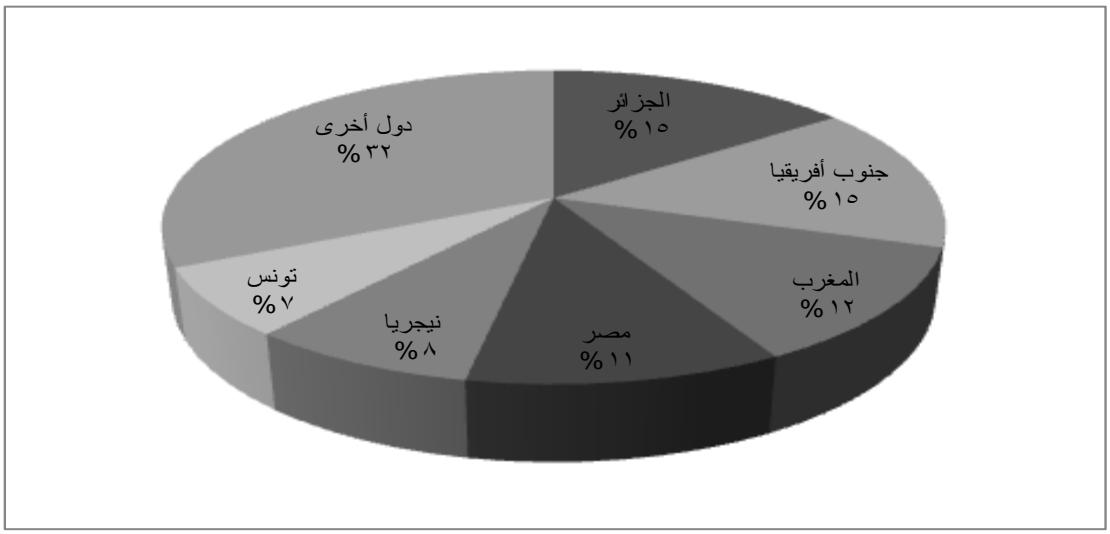

المصدر: نفس الشكل: 2.

عام 2010. وبينما تعتبر فرنسا (22%)، وألمانيا (15%)، وايطاليا (13%) من أكثر المصدرين الأوروبيين إلي أفريقيا، يلاحظ إن أكثر المستوردين من القارة الأفريقية هم إيطاليا (23%)، وفرنسا (17%)، وأسبانيا (16%)، وألمانيا (12%). وبينما تعتبر 40% من صادرات دول الاتحاد الأوروبي إلي القارة الأفريقية من المنتجات الصناعية والأدوية، يلاحظ إن 60% من الواردات تنحصر في الطاقة والماس. فأوروبا كانت ومازالت الشريك الأهم بالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية. ونظرا للتنافس الملحوظ من قبل شركاء تجاريين جدد، مثل الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والهند، عليه يلاحظ إن الاتحاد الأوروبي قد انخرط في شراكة شاملة مع أفريقيا بهدف المحافظة على مصالحة الاقتصادية من ناحية، وبغرض المحافظة على أمنه القومي في عالم ما بعد الحرب الباردة من ناحية أخرى.

لكن بيانات الشكلين: 2، 3 تشير أيضا إلي أن أبرز الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي من البلدان الأفريقية خلال عام 2014 يقتصر على عدد محدود من هذه البلدان. فبيانات الشكل: 2 تؤكد على أن ثمان دول أفريقية (هي الجزائر، جنوب أفريقيا، المغرب، مصر، نيجريا، ليبيا، انجولا وتونس) استحوذت على حولي ثلثي حجم التجارة الخارجية من الصادرات والواردات (68%) مع دول الاتحاد الأوروبي. اما لو اقتصرنا على صادرات وواردات البلدان العربية-الأفريقية، فإن نسبتها تصل إلي 45% في حالتي الصادرات والواردات. يتضح من البيانات السابقة أن الاتحاد الأوروبي يعتبر من ابرز الشركاء التجاريين للقارة الإفريقية وأن الميزان التجاري قد مال لصالح أفريقيا خلال السنوات 2003-2014.

الشكل: 4

التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي وأفريقيا بملايين اليوروات، 2009-2010

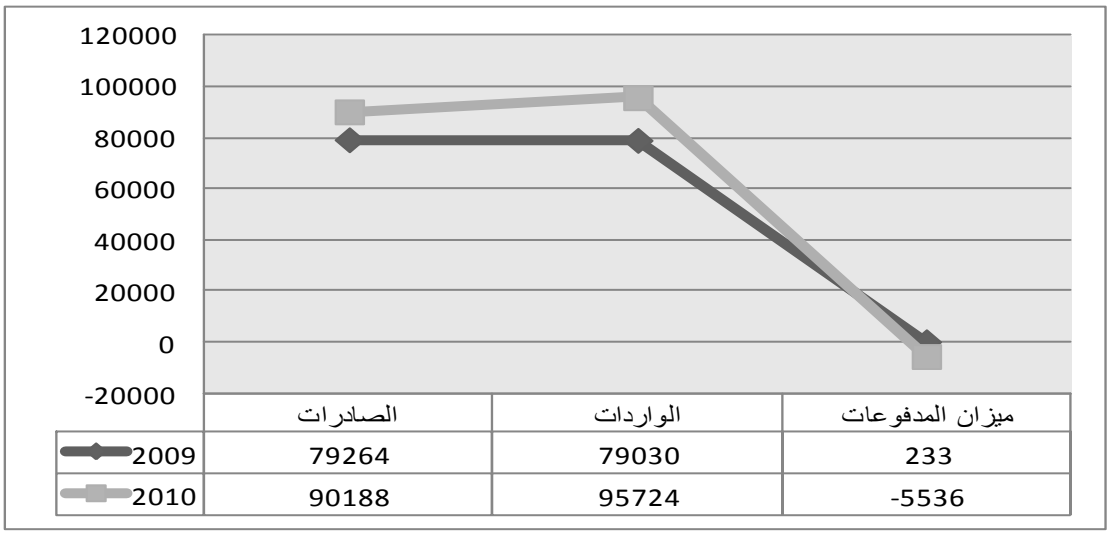

	الصادرات	الواردات	ميزان المدفوعات
2009	79264	79030	233
2010	90188	95724	-5536

خاتمة الدراسة: النتائج

بالرغم من إن الشراكة الأفرو-أوروبية تتسم بالشمولية، حيث إنها تغطي كافة أوجه التنسيق والتعاون على مستوى العلاقات الدولية، إلا أنه يمكن القول إن الاعتبارات الاقتصادية والمالية تطغى على ما عداها من عوامل أخرى بالنسبة للبلدان الأفريقية. فانتشار الفقر والمرض والجهل يحتاج إلي جهود ومساعدة كبيرة من قبل الدول الأوروبية المسئولة عن تخلف القارة الأفريقية مقارنة ببقية مناطق العالم الأخرى بسبب فترة الاستعمار التي استنزفت ثروات القارة بشكل غير مسبوق. وتعتمد الشراكة الأوروبية الإفريقية المعلنة على مبادئ: المساواة، والاحترام المتبادل، ودعم السلام والأمن في إفريقيا، ورفع كفاءة الإدارة والحكم الرشيد.

ولقد فشلت محاولات الاتحاد الأوروبي حتى الآن في إقامة شراكة عادلة ونزيهة قوامها الاحترام المتبادل مع القارة الإفريقية التي اعتبرتها الأوروبيون مصدرا للمواد الأولية بالدرجة الأولى. وبعد انتهاء حقبة الحرب الباردة وتغيير التوازنات في إطار العلاقات الإفريقية بدأ التوازن يميل لصالح الطرف الإفريقي في تعامله مع الاتحاد الأوروبي.

ومن خلال استعراض أبعاد الشراكة الأفريقية-الأوروبية أمكن التوصل إلي النتائج التالية:

1. بالرغم من الصعوبات التي تعترض العلاقات بين الطرفين، إلا أن العلاقات الأفريقية-الأوروبية قد دخلت مرحلة جديدة من بداية الألفية الثالثة وأصبحت ذات بعد مؤسساتي يجسد زيادة مستويات التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

2. إن الشراكة الأفريقية-الأوروبية تعني وجود الندية في العلاقة بين أطرافها، وبالتالي يمكن القول إن عهد الاستعمار والامبريالية قد ولى إلي غير رجعة.
3. إن لقيام الشراكة الأفريقية-الأوروبية في بداية الألفية ظروف بيئية داخلية دفعت الطرفين إلي الانخراط في شراكة شاملة. فبينما يبحث الجانب الأوروبي عن الأمن ، يلاحظ إن أفريقيا تسعى إلي تضييق هوة التخلف مع العالم المتقدم.
4. كما إن للشراكة الأفريقية-الأوروبية بيئتها الخارجية، متمثلة في العولمة وما نتج عنها من زيادة التنافس على القارة الأفريقية، وزيادة تدفق الهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والتغيير المناخي.
5. بينما تطغى الاعتبارات السياسية والاجتماعية على دوافع الجانب الأوروبي لتأسيس الشراكة الأفريقية-الأوروبية، يلاحظ إن الجانب الأفريقي يزكي العوامل الاقتصادية.
6. للشراكة الأفريقية-الأوروبية بعدا استراتيجيا يجسد رؤية مستقبلية للتعامل مع العديد من القضايا المصيرية بين الطرفين، ومن أمثلة ذلك خلق مجتمع المعرفة وتفادي النتائج السلبية لتغييرات المناخ.
7. لعبت البلدان العربية-الأفريقية دورا قياديا في تأسيس الشراكة الأفريقية-الأوروبية، ليس فقط من خلال مشاركتها في مؤتمرات القمة المختلفة، ولكن أيضا من خلال استضافة مؤتمرات القمة الأفرو-أوروبية، مثل مؤتمري القاهرة وسرت، والأخذ بوجهة النظر العربية في عدة قضايا لعل أهمها الندية في الشراكة، وإصلاح الأمم المتحدة، وجعل الاتحاد الأفريقي طرفا فاعلا في إطار العلاقات الدولية.

يتضح مما سبق، أن نتائج هذه الدراسة تؤكد على صحة الفرضية المثارة في مقدمتها حيث أن المتغيرات السياسية-الأمنية، والاقتصادية-المالية، والاجتماعية-الثقافية ساهمت وتسام في استمرارية وفاعلية الشراكة الأفرو-أوروبية منذ بداية القرن الواحد والعشرون. لكن أهمية الموضوع يحتاج إلي اهتمام أكبر من جانب الباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية عامة، وعلماء السياسة خاصة.

الهوامش

1- لقد تم تطوير وتحديث هذه الدراسة التي قدمت إلي ورشة العمل التي عقدها مركز البحوث والدراسات الأفريقية في طرابلس بعنوان قراءة في مؤتمر القمة الأفريقية-الأوروبية الثالث خلال يوم 6-12-2011.

2- لقد أثارت مشاركة جبهة البوليساريو إشكالية ملحوظة كادت تلغي مؤتمر القاهرة عام 2000، وذلك نظرا لمعارضة المغرب لاعتبارات سياسية. لكن التأييد الأوروبي لموقف المغرب أدى في نهاية المطاف إلي اعتبار اجتماع القاهرة لقاء إطاري حضرته المغرب وغابت عنه جبهة البوليساريو.

3- لمعرفة المزيد في هذا الشأن، أنظر مثلا:

Towards a Joint Africa-Europe Partnership Strategy, Issue Paper 1: The EU-Africa Partnership in Historical Perspective,(ECPPM, Maastricht, December, 2006), pp.1-6.

4- لقد عارضت بريطانيا مشاركة الرئيس الأنجولي روبرت موجابي بحجة نظامه غير الديمقراطي، لكن بقية الدول الأوروبية الأخرى أجهضت المحاولة البريطانية لإفشال مؤتمر لشبونة الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلي عقد المؤتمر كما هو مقرر له.

5 - See in this regard: Lisbon Declaration- EU Africa Summit (Lisbon 8-9 December, 2007)

6- لمعرفة المزيد عن تداعيات مؤتمر لشبونة من وجهة نظر أوروبية، أنظر مثلا:

Beyond Lisbon: Making the EU-Africa Strategic Partnership Work, COM (2007) Final (Brussels: Commission of the European Union Communities, 27.6.2007, SEC (2007) 856).

7- بالرغم من إسهاب خطة عمل طرابلس في أنماط الشركات بين أفريقيا وأوروبا، إلا إنه يمكن حصر هذه الشراكات الثمانية في ثلاثة أنواع رئيسية هي، الشراكة السياسية-الأمنية، والشراكة الاقتصادية-المالية، والشراكة الاجتماعية-الثقافية. ولمعرفة المزيد، أنظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2004)، والشراكة الأوروبية-المتوسطية: النتائج وردود الأفعال. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2004)

8- لمعرفة المزيد عن الاجتماعات الوزارية واجتماعات الخبراء أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

"International cooperation and Development: Building Partnership for Change in Developing countries", European Commission, available at this link: << <https://ec.europa.eu/europeaid/regions/africa/continental-cooperation/africa-eu-dialogue_en>

9- إن التعاون في مجال معين حسب النظرية الوظيفية يؤدي إلي انتشار التعاون في مجالات أخرى، و لمعرفة المزيد عن نظرية التكامل بخصوص عملية الانتشار، أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Ernest B. Hass, The Uniting of Europe (Stanford, CA: Stanford University Press, 1958)

10- يعتبر تحليل المضمون بشقيه الكيفي والكمي من ضمن أبرز وسائل البحث غير الميدانية التي تمكن الباحث من التعمق في معاني النص أو الوثيقة المراد فهمها، ولمعرفة المزيد أنظر للباحث:

مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي. (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002)، ص ص. 269-298.

11 - Tripoli Declaration after the 3rd Africa EU Summit.

12- لمعرفة المزيد عن العلاقات العربية-الأوروبية في إطار عملية برشلونة، أنظر للمؤلف: مصطفى عبد الله خشيم، الشراكة الأوروبية-المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2004)، والشراكة الأوروبية-المتوسطية: النتائج وردود الأفعال. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2004)

13 - See in this regard: Towards a Joint Africa-Europe Partnership Strategy, Issue Paper 1: The EU-Africa Partnership in Historical Perspective,(ECPPM, Maastricht, December, 2006), pp. 1-6.

14- وصلت نسبة الزيادة السكانية للقارة الأفريقية خلال السنوات، 1995-2015 2.5 %، وعليه يتوقع أن ترتفع نسبة سكان القارة الأفريقية بالنسبة لسكان العالم من 18.1% عام 2015 إلي 25.5% عام 2050، ولمعرفة المزيد أنظر:

Euro Stat: Statistic Explained, available at this link: << http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Share_of_EU-28_and_Africa_in_the_world_population,_2015_and_2050_-_projection_-_%25.png>>

التعاون الأفريقي التركي في مجال مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة

■ **د. بدر الدين رحمة محمد علي**
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الجزيرة السودان

الملخص :

تصدت الدراسة بالبحث والتحليل للتعاون الأفريقي التركي في مجال محاربة الإرهاب والجريمة عابرة الحدود في ظل المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية والتحولات الداخلية التي انتظمت في الفضاء الأفريقي والتركي في عالم متغير، والتحولات التي حدثت في تركيا صعود حزب العدالة والتنمية للحكم والتطورات في أفريقيا ظهور أنظمة جديدة على الساحة السياسية الأفريقية تعبر عن الأفريقانية والانفتاح السياسي نحو الدول الناهضة مثل تركيا، بعد نهاية الحرب الباردة بظلالها على الواقع الأفريقي وتجاذبات المعسكرين الشرقي والغربي فرضت واقعاً أفريقيً جديداً نحو تركيا.

الدراسة اهتمت بالموقع الاستراتيجي إلى تركيا عبر سياسات العمق الاستراتيجي والجوار الجغرافي والأهمية الجيوستراتيجية، كما تناولت الدراسة أفريقيا في الفكر الاستراتيجي التركي، وهو فضاء إقليمي وساحة لعمل السياسة الخارجية التركية، وأن الدول الأفريقية تلعب دوراً أساسياً في سياسة تركيا الخارجية من محورين عبر محاربة الإرهاب والثاني محاربة جماعة فتح الله غولن الإرهابية، واهتمت تركيا بأفريقيا عبر التمثيل الدبلوماسي والسفارات المقيمة بين تركيا أو البلدان الأفريقية، ووصل عدد السفارات التركية في أفريقيا حوالي 43 سفارة، كما ارتفع التمثيل الدبلوماسية الأفريقي في تركيا إلى 53 سفارة أفريقية بحلول عام 2015. ولقد جاءت مشكلة البحث من خلال سؤال رئيس هل أنَّ الإرهاب أصبح هماً عالمياً؟ مادام ذلك لابد أن تتضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمحاربة الإرهاب، إن أفريقيا تعانى من الصراعات والنزاعات، وهى بيئة تساهم في تفريخ العناصر الإرهابية، مما يتطلب خلق آليات مشتركة لمحاربة الإرهاب والتنسيق بين تركيا وأفريقيا بالتدريب والتأهيل للكوادر الأفريقية الأمنية لمحاربة الإرهاب، والاهتمام بالبعد الديني أي القوة الناعمة كآلية مناسبة لمحاربة الإرهاب، وتقديم الدعم التركي للدول الأفريقية باعتبار أنَّ تركيا شريكًا استراتيجياً ومراقباً في الاتحاد الأفريقي.

Abstract

This paper declares the analysis and looking after the Turkish African co-operation in the field of defeating Terrorism and trans Boarders Crimes within changing variables internationally and searching variables internationally and searching for regional development and mentioned internal transformations in organizing African aerospace and turkey within many variables happened over them such as Justice Development Party reach out the Government as a leader, also in Africa there is many developments appear a new systems on political African area and expressed the African Ethenetics that make participations the same comment and support the same dialogue after the end of cold war which effected in Africa relations and real reactions which make conflicts in between East & West which make a real African relations within Turkey.

This study discussed the Strategic Location of turkey in between the Geographical depth and Neighborhood and geographical within Africa location in regional and geographic importance in Turkey ideology as a regional aerospace and foreign Turkey Policy, within Africa Countries plays a main role in turkey foreign policy from Two main points, through Terrorism defeating , and conqure of Fath Alla Goullin Group as Terrorism Group, Turkey plays a basic role in diplomatic representation through Embassies which are a located in between African Countries and residence in Turkey, The Turkey embassies in Africa reaches (43) Embassy and these African Embassies in Turkey reached (53) Embassy till end pf the year 2015.

The main problem of the study discussed the main question such as: Was terriorism become an International Headache to be defeated?.

All efforts should embraced and much co-operated locally, regional and internationally to be overcome the Terrorism in Africa.

Africa faces many conflicts in between boarders and conflicts this is a good environment to make husbandry all available efforts , we should create many tools with better co-operation and make a well co-ordination in between Turkey and all African Countries in training efforts, and qualify the African Security authority to defeat Terrorism and increase the necessity of Islam Religion ethics dimensions to support defeating terrorism and provide turkey support to all African countries because Turkey was main shareholder as strategic organizer as a controller in Africa Union.

مقدمة

الإرهاب أصبح هو آفة القرن الحادي والعشرين وأخطر ما يهدد المجتمع الدولي، وصاحب ذلك بروز القضايا المعاصرة مثل الجريمة عابرة القارات ومشاكل اللاجئين والمخدرات وغسيل الأموال والجريمة المنظمة والايدز والهجرة غير الشرعية، مما يتطلب التعاون الأفريقي التركي في مكافحة الإرهاب في ظل الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر سمة من سمات العلاقات الدولية.

تسعى الورقة لدراسة أوجه التعاون في محاربة الإرهاب والجريمة عابرة القارات والمخدرات وتجارة البشر ببناء منظومة معرفية استراتيجية برؤية علمية حديثة في عالم متغير ما بين الفضاء الأفريقي والتركي في ظروف إقليمية بالغة التعقيد وتغيرات دولية وتحولات داخلية ترمى بظلالها على الواقع الإقليمي والدولي، مما يتطلب توافر الجهود في مكافحة الإرهاب والتعاون في مجال محاربة الإرهاب، بل أصبح التصدي إلى الإرهاب هماً عالمياً لا يقتصر على دولة دون الدول الأخرى أو قارة دون القارات، بل أصبح محاربة الإرهاب أحد الأهداف الاستراتيجية للدول والمنظمات لأن المجتمع العالمي يتحول من الأمن النسبي إلى مجتمع المخاطر بظهور قضايا جديدة تواجه العالم مثل الجريمة عابرة القارات والمخدرات وتجارة البشر والهجرة غير الشرعية والإرهاب كأعلى تحدى يواجه العالم المعاصر.

تحاول الورقة وضع رؤية استراتيجية علمية للتعاون الأفريقي التركي في إطار سياسات سليمة في مجال الاستخبارات وتعزيز القدرات الفنية لقوات الأمن الداخلي في مجال محاربة الإرهاب تقديم الخدمات اللوجستية لكافة الجهات المنوط بها مكافحة العمل الإرهابي في الفضاء الأفريقي التركي وتقديم رؤية جديدة للتعاون متعدد الأطراف في مجال الدفاع والأمن، وتركيا لها خبرة في مكافحة الإرهاب وتعانى من نفس التهديدات التي تعانى منها أفريقيا.

أهمية الدراسة معرفة النتائج المترتبة على التعاون الأفريقي التركي وأن طبيعة ومنطق البحث العلمي اقتضى أن تسبق الحديث عن التعاون في مواجهة الإرهاب نظرة على الواقع الدولي المعاصر والتي أطلق عليه وبحق "عصر الإرهاب"، بجانب أفريقيا في الفكر الاستراتيجي التركي وتركيا الموقع الجيوليتيكى الجيوسراتيجي.

تهدف الدراسة إلى إيجاد سبل للتعاون في محاربة الإرهاب ما بين أفريقيا وتركيا ومحاولة فهم الإرهاب والتعرف على وسائل مواجهته والتصدي له في المجتمع الدولي، والتعرف على بعض المشكلات الداخلية في قارة أفريقيا التي تؤدى إلى الإرهاب على الصعيد القاري والتعرف على المواقف الإقليمية والدولية إزاء ظاهرة الإرهاب وسبل التعاون ما بين تركيا وأفريقيا.

تتحدد إشكالية الدراسة في محاولة التعرف على ظاهرة الإرهاب التي تمثل خطرًا متزايداً يهدد المجتمع الدولي بأسره ومدى تأثير هذه الظاهرة على الأمن والسلم الدوليين، كذلك تسعى الدراسة لتوضيح مفهوم الإرهاب كنشاط إجرامي يتسم بالعنف المضاد ويطرح البحث جملة من التساؤلات، هل يوجد مفهوم موحد ثابت للإرهاب؟ وما هي دوافع الدول لممارسة الإرهاب على المستوى الدولي، وما هي المواقف الدولية الإقليمية إزاء الإرهاب وما هي أوجه التعاون ووسائل مكافحة ومحاربة الإرهاب ما بين أفريقيا وتركيا.

تقوم الدراسة على فرضية ظاهرة الإرهاب غير محددة بدقة وكل دولة تنظر إليها حسب مصلحتها يتم توظيف ظاهرة الإرهاب كذريعة من قبل الدول الكبرى لفرض سيطرتها على دول العالم الثالث، يبدو أنَّ هناك اختلافات عميقة بين الدولية والإقليمية في محاربة الإرهاب والتعاون بين أفريقيا وتركيا يقلل من التبعية للدول الكبرى وتجعل من الدول الأفريقية تملك الإرادة السياسية، التعاون الأفريقي التركي في مجال مكافحة الإرهاب يساهم في السلم والأمن الدوليين.

مما يتطلب تقديم رؤية استراتيجية للتعاون الأفريقي التركي لمحاربة الإرهاب أن غياب استراتيجية مشتركة يقف عائقًا للتصدي بفاعلية للإرهاب والقارة الأفريقية معرضة كل يوم وبشكل متزايد من التهديدات الإرهابية لا بد لها من تعزيز تعاونها العسكري مع البلدان التي تواجه الإرهاب مثل تركيا.

تقوم الدراسة على بناء منهجي وإطار تحليلي متعدد ومركب، وهو ما يساهم في تغطية أكثر عمقاً والبناء المنهجي هي أقرب بمقاربات فكرية لمناهج البحث لظاهرة الإرهاب وأوجه التعاون ما بين أفريقيا وتركيا، حيث تعتمد منهجية البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لظاهرة الإرهاب المنهج المقارن بين الفضاء الأفريقي والتركي، وتناقش الورقة المحاور الآتية:

- المداخل النظرية والمعرفية عن المفاهيم.
- تركيا الموقع الجغرافي أو الجيوستراتيجي.
- أفريقيا في الفكر الاستراتيجي التركي الجديد.
- رؤية استراتيجية إلى التعاون في مجال محاربة الإرهاب.
- خاتمة.

المداخل النظرية عن المفاهيم:

المداخل في أوسع معانيها وهى عبارة عن طريقة محدودة ذات طابع نظري وبالطبع أهمية تأسيس إطار نظري منهجي ومعرفي يعد بمثابة تقليد بحثي أو طريقة في التفكير والتحليل وليس بخاف أنَّ النموذج المعرفي هو الذي يحدد نظام المشكلات البحثية وتحديد مناهج التناول

المقبولة لدراسة المشكلات، ويمكن الإشارة إلى المقاربات التي حرصت على تفسير ودراسة الإرهاب كإطار فكري أو الباراديم وهو يُمثل الرؤية المعرفية الحاكمة الناظمة للمداخل النظرية.

المقصود بالباراديم هو حالة الاتفاق أو الإجماع التي يصل إليها مجموعة من الباحثين في مجال معين من مجالات المعرفة، إنَّ اتفاق جماعة من الباحثين على أسس ومعايير محددة في دراسة الظواهر والمتغيرات السياسية يؤدى إذن من ناحية إلى بروز براديم أو إطار فكري عام متميز ويؤدى من ناحية أخرى إلى بروز آراء أخرى مخالفة تشكل بدورها إطار فكرياً عاماً.[1]

ولا تهدف هذه الورقة بأي حال من الأحوال إلى تقصي مفاهيمي لمصطلحات شائكة مثل الإرهاب نسبة إلى تداخل العلوم أصبحت لمثل هذا المصطلح مفاهيم متعددة يتعدد مداخل دراستها، وبناءً على كل ذلك فإن الضرورة العلمية تحتم على أحد المفهوم المراد من الإرهاب تأسيس لأرضية مشتركة تمكن من استثارة استدعاءات ذهنية محددة عند قراءة المصطلح المحدد وأرجو أن أوجز بإيجاز غير مخل في شرحي لمفاهيم الدراسة.

الإرهاب:

بالبحث عن جذور الإرهاب في الثقافة العربية نجد أنها ترجمة لكلمة terror من اللغة الانجليزية التي تعنى الفزع والرعب وكلمة terrorism تعنى الإرهاب ويستخدم منها الفعل terrorize بمعنى يرعب يفزع.

لعل أول الحالات المسجلة للجماعات والأفعال الإرهابية كان عند ظهور ما سمى بالمتعصبين Stoles وهى مجموعة يهودية أخذت اسمها من الخنجر القصير، الذي استخدمته في جرائم القتل، وظهرت في القرن الحادي عشر مجموعة إرهابية تسمى السفاكون Assassins وهى الجماعات التي تبنت العنف في مجمل سلوكياتها وشكلت جزء من تاريخ الإرهاب.

تُشير بعض المراجع إلى الأنشطة الإرهابية التي قام بها اليهود وتحديدا طائفة الزيلون ضد الإمبراطورية الرومانية عام 66 ميلادية، وكانت أول منظمة إرهابية عرفها التاريخ هى منظمة السيكاري Sicarii التي شكلها بعض المتطرفين اليهود في فلسطين الذين وفدوا إليها في نهاية القرن الأول قبل الميلاد لهدف إعادة بناء الهيكل الذي سمى بالمعبد الثاني[2].

الإرهاب يعنى تسبيب الخوف الشديد من خطر قابل أو الفزع والرعب من حاضر وقد راجت الكلمة اليوم مصطلحاً يعنى فعلاً عمداً مذموماً قبيحاً وبما يلقيه من عموم منكر ولكن المصطلح ما انفك مبهم المفهوم، وهو لا يشمل ما يقع من رهب بذكر الجزاء الديني المرهوب غيبا ولا بالتصرف الاجتماعي المحذور أدبًا ولا بالعقاب المشروع للجنايات ردعاً، وإنما هو

الفعل الوحيد الذي ينذر أو يحدث ضراً شديد الوقع غير مشروع في السياق العام لا سيما السياسي للحياة[3].

اختلفت الآراء وتضاربت حول مفهوم الإرهاب وينبغي حقاً في العالم الموصول اليوم أنَّ يتواضع بنو الإنسان كافةً سواء على مفهوم للإرهاب قاطع محدود ويشير مفهوم الإرهاب على أنه عمل عنف ذو جسامة غير عادية، الإرهابي يرتكب أفعال شديدة الخطورة بل هو كل جناية أو جنحة يترتب عنها الخوف العام.

الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة:

إن قضية الهجرة غير الشرعية باتت من القضايا العالقة في بلدان القارة الأفريقية، هؤلاء الشباب دفعتهم البطالة إلى الهجرة غير الشرعية، ولذا يبحثون عن أي مخرج لابد من إدراك مشاكل الهجرة غير الشرعية في دول القارة الأفريقية المطلوب هو اتفاقيات تشمل كل الفضاء الإقليمي وهذه الاتفاقيات من أجل شراكة حقيقية لمعالجة الظاهرة تراعى في بنودها البعد الإنساني وعدم انتهاك حقوق الإنسان بالتالي عدم المعاملة السيئة وخلق آليات للتعاون بين أفريقيا وتركيا باعتبارها من المنافذ نحو أوروبا.

يُقصد بظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرية انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود[4].

هناك إشكالية كثيرة تخلقها الهجرة غير الشرعية الجريمة عابر الحدود الإرهاب المخدرات الايدز البطالة ويجب تكثيف الحملات الأمنية على حدود الدول بوضع عقوبات رادعة وغرامات مالية وهناك الوسائط الإعلامية لتوعية الشباب بخطورة الهجرة غير الشرعية الحلول الاقتصادية تعتبر الأمثل لذلك هناك حلول طويلة المدى تتطلب النظر في المنظومة التعليمية ولذلك السياسات الثقافية من أجل رفع مستوى الانتماء الوطني لهؤلاء الشباب.

الجريمة المنظمة عبر الحدود أو الجريمة العابرة للدول ظهرت نتيجة للتوسع التجاري بين الدول وعولمة اقتصاديات الدول، اختلف القانونيين في تعريف هذه الجريمة بسبب اختلافهم في النظر إلى مفهومها، فمنهم من يعرفها بدلالة المنظمة الإجرامية، ومنهم من يعرفها بدلالة الجريمة المركبة[5].

أشكالها متعددة أهمها الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وجريمة الاتجار بالأعضاء البشرية الجرائم التكنولوجية الحديثة، جرائم الحاسوب والاختراق غير المشروع لأنظمة الغير.

إنَّ كثير من شعور بلدان القارة الأفريقية يهاجرون إلى أوروبا لاجئين أما لأجيء سياسي لعدم الاستقرار السياسي أو نتيجة للحروب الأهلية أو البطالة، وهذا كله يتطلب معالجة بنيوية في هيكلية النظم السياسية في دول القارة الأفريقية بانتهاج التحول الديمقراطي واتبع سياسات اقتصادية تستوعب العطالة والشباب والخريجين.

جدول يبين نسبة اللاجئين من جملة الهجرة الدولية في أفريقيا

السنة	العالم	أفريقيا
1960	2.9	0.9
1965	4.9	5.7
1970	4.8	9.9
1975	4.9	11.8
1980	9.1	24.4
1985	11.9	24.5
1990	11.9	32.7
1995	11.9	35.5
2000	8.9	21.7
2005	7.1	17.7

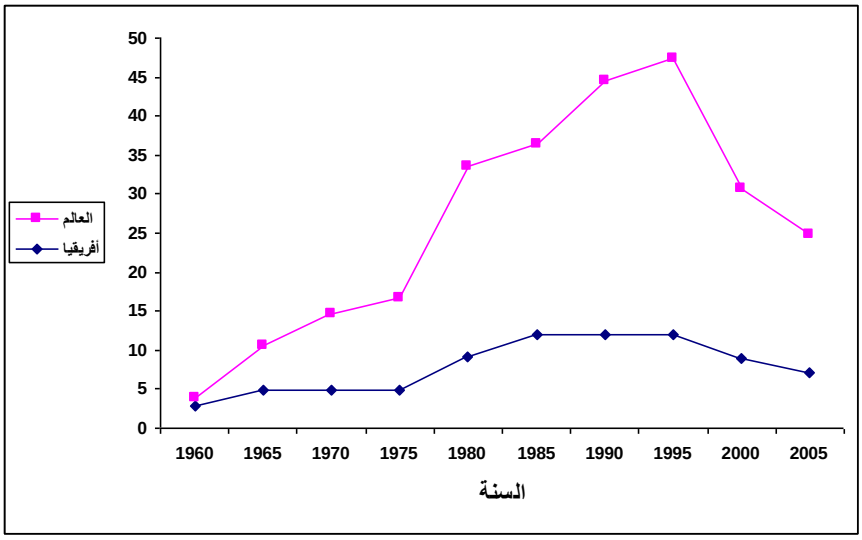

المصدر: (6)

تركيا الموقع الجغرافي أو الجيوستراتيجي:

تنطلق سياسات الدولة في تركيا من نقطة مركزية جغرافية سياسية، هي موقعها في الخارطة العالمية، ومن ذلك تنشأ مسميات ومفاهيم الجوار الجغرافي والسياسي، العمق الاستراتيجية، المجال الحيوي...الخ. ويكتسب ذلك أهمية اكبر إذا أخذنا في الحسبان الأهمية التاريخية والثقافية والدينامية السياسية، واتجاهات المعنى والقوة لدى الأتراك، ومدى أهمية وحساسية ذلك الموقع للنظام الدولي وسياسات القوى الكبرى وبخاصةً حين يتعلق الأمر بدولة متوسطة القوة مثل تركيا يقول أحمد داوود أوغلو.

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور لساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية بين خطى شرق غرب وشمال جنوب، وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو - آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وأفريقيا على خط شمال - جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق التي ترتبط أوراسيا مع منطقتي الشرق الوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركز للمصادر الجيو اقتصادية وترتبط بتراكم الإرث الدبلوماسي والدهاء السياسي المستخدم[7].

التحولات الداخلية التي حدثت في تركيا ساهمت بقدر في نظرتها إلى العالم الخارجي والى أفريقيا مع بداية القرن الحادي والعشرين، ونلاحظ أن التغيرات التي حصلت في الشأن الداخلي التركي خلال فترة الجمهورية بداية من الكمالية التي تمثل سلام في الداخل وسلام في الخارج واهتمامها بالتحديث السياسي، وتعتبر تركيا هي نتيجة مشروع حداثي أو (حداثوى) ربما لم يكن مخططاً له، إلا أن أصبح كذلك لاحقًا خلال مخاض الدول الجمهورية، وكانت تكتسب ملامحها الحداثية كلما برز في وجهها عقبات تقليدية، وتنطوي هوية الدولة على مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تمثل أساس الأتاتوركية، ويمكن إجمالي النقاط التالية:

- البناء الحداثي للدولة في جغرافيا محددة وفق المعايير العامة المقررة في النظام العالمي.
- البناء الحداثي للتكنوينات الاجتماعية الاثنية بقصد هندسته والوصول به إلى تكوين مجتمع ذى صيغ مستقرة في إطار الدولة.
- مفهوم الأمة هو مفهوم مركب إذ يتألف من الاثنية التركية ذات الاتجاه القوى والحداثي، وكذلك التكوينات الأثنية المنضوية تحت هذا المعنى أو المسمى بكيفية أو أخرى، أو التي تقبل بالاسم التركي كمظلة كبرى لتنويعات فرعية أو ثانوية[8].
- يعد أتاتورك ظهر عصمت أينونو واهتمت السياسة الخارجية في عهده بالجوار الجغرافي القريب الغرب أولاً ودائماً، ثم جاء بايار وعدنان مندريس وتسأل عن حال تركيا أن تكون دولة أوروبية، وخلال فترة لاحقة بدأ اهتماما بالشرق الأوسط خلال سبعينات القرن العشرين، وشهدت

بداية التسعينات من القرن العشرين السياسة الأوزالية وكانت الرؤية تنظر في البيئة الدولية الجديدة، وتحدث أوزال عن إستراتيجية علاقات تركيا في مجال جغرافي يمتد من بحر الادرباتيك في الغرب إلى حدود الصين وأن القرن القادم يجب أن يكون قرن الأتراك وظهرت الأردوغانية - العمق الاستراتيجي.

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد وبخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الأمر الذي وضع تركيا أمام عالم جديد مخالف بدرجة كبيرة عما كان عليه من قبل وبخاصة مع اتجاه الولايات المتحدة لمتابعة قضاياها بكيفية مباشرة وقيامها بالحرب على ما يسمى ''الإرهاب'' هذه بيئة موائمة لتركيا من أجل الدخول في تفاعلات أمنية وإستراتيجية وسياسية في مختف المناطق والأقاليم التي تتاخمها[9].

حدثت تغيرات داخلية أخرى بفوز حرب العدالة والتنمية في 3 تشرين الثاني نوفمبر 2002 وحدد داوود أوغلو التحديات التي تواجه تركيا والتغير من دولة هامش أو طرفاً إلى دولة مركز أن تنتقل من الفعل إلى رد الفعل.

أما المتغير الرئيس فهو المجال الإقليمي الإطاري الموسع الذي يضم دوائر متداخلة ومتقاطعة في تركيا نفسها، فقد كانت آسيا الوسطى هى دائرة الامفكر فيه أو لنقل المستحيل التفكير فيه حتى تفكك الاتحاد السوفيتي، وكذلك أقاليم البلقان حتى تفكك الاتحاد اليوغسلافي ونشوب الحروب الأهلية فيه، وكذلك حوض البحر المتوسط وكان ذلك جزءًا من تغيرت كبيرة في السياسة الدولية (الداخلية) وبعد ما سمح بمزيد من التوسع في الجغرافية السياسية للسياسة الخارجية التركية، أو ما ندعوه العمق الاستراتيجي وأطرافه وهوامشه، وهذا يفتح الباب أمام أقاليم أخرى في أفريقيا[10].

عندما تولى حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا 2002-2017 شهدت العلاقات التركية الأفريقية تطورت ايجابية على المستوى الدبلوماسي وارتفعت عدد السفارات التركية في القارة الأفريقية من 12 سفارة عام 2003م إلى 43 سفارة عام 2015م، وتعتبر الدبلوماسية المقيمة أهم أنواع التواصل بين الدول، يدرك حزب العدالة والتنمية أهمية أفريقيا الجيوثقافية الجيوسياسية الجيواقتصادية، وكذلك ارتفعت عدد السفارات الأفريقية في تركيا من 10 سفارات عام 2008 إلى 53 سفارة حتى عام 2015 بتمثيل كامل للدول الأفريقية.

أفريقيا في الفكر الإستراتيجي التركي:

تهتم تركيا عن كثب بالمستجدات التي تحدث في أفريقيا سواء بسبب الروابط التاريخية أو الثقافية أو الاجتماعية أو السياسة أو الاقتصادية أو الأمنية، وبدأ ظهور الاهتمام التركي بأفريقيا عام 1998 حين أصدرت تركيا موجهات نحو القارة السمراء باسم السياسة الأفريقية والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون في المجالات العسكرية والأمنية، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا زاد الاهتمام بالقارة الأفريقية في إطار سياستها الخارجية متعددة الأبعاد وبدأ الحضور الفاعل لتركيا في أفريقيا.

أفريقيا في الفكر الإستراتيجي الجديد لتركيا بأنها قارة ليست بعيدة بل على النقيض تمامًا تركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار جغرافي مع أفريقيا ترى قارة أفريقيا مهد للحضارات وهى إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية التركية الجديدة وتمثل العلاقات الخارجية مع أفريقيا الانفتاح وانعكاس لمضامين وأهداف السياسة الخارجية الجديدة في تركيا من حيث التصور الجيوسياسي والأسلوب الدبلوماسي والعمق الإستراتيجي.

إنَّ العمق الذي تحمله العلاقات التركية الأفريقية ما أسفر عنه من تطورًا ملحوظة خلال فترة قصيرة جداً يُعد دليلاً على نجاح الرؤية التركية، أعلنت تركيا أنَّ عام 2005م هو عام الانفتاح على أفريقيا وفى شهر مارس آذار من العام نفسه قام أوردغان بزيارة إلى كل من أثيوبيا وجنوب أفريقيا وسرعان ما أتت هذه الزيارات ثمارها الإيجابية على المستوى المؤسسي فقد تولت تركيا في الثامن عشر من أبريل نيسان 2005م موقع المراقب في الاتحاد الأفريقي كما أعلن الاتحاد الأفريقي في شهر يناير كانون الأول 2008م أنَّ تركيا شريكاً إستراتيجياً للاتحاد[11].

أفريقيا تمثل امتداد انعكاسا لتحديات ما بعد الحرب الباردة بصورها العديدة وواحدة منها هى مسألة أفريقيا في الفكر الإستراتيجي الجديد فالجانب الأمني في أفريقيا يتدهور بسبب النزاعات الداخلية العنيدة على السيطرة والإدارة وتحولت ساحاتها إلى حروب بالوكالة وأصبحت أفريقيا تمثل مصدر تهديدات اجتماعية خاصة مسالة الهجرة غير الشرعية وهى حاضنة للإرهاب، نسبة لعدم الاستقرار السياسي تظهر الجريمة عابرة الحدود وأصبحت القضايا الأفريقية تجد طريقة إلى مناطق الاهتمام والقلق، فمن الناحية الأمنية أصبحت الصراعات الداخلية في أفريقيا مسرح لتهديدات للأمن العالمي والسلام الدولي.

ومع أحداث 11 سبتمبر اكتست أفريقيا أهمية إضافية من البعد الأمني، فالحرب على الإرهاب أخذ آفاقاً عالمية جيواستراتيجية وجيوثقافية وجيودينية، فالمناطق غير الآمنة في أفريقيا لأسباب ذات صلة بوهن الدولة وضعف أدوات السلطة وتعزر بسط سيطرتها على الإقليم الترابي

تعطى بيئة ملائمة للحركات الإرهابية، كما أنَّ فشل الدولة الأفريقية وتوسع النزاعات الداخلية في أفريقيا خلق الأوضاع السياسية والاقتصادية لانتعاش التيارات السلفية يمثل الإرهاب تهديداً خطيراً لكونه زئبقي الشكل والحجم والحركة الأمر الذي يستدعى إجراء تكيفات على سياسة الأمن الوطني من جهة، ومن جهة أخرى تعاونًا دوليًا[12].

سيتم قياس قوى دولة ما في هذا القرن - تزداد فيه العلاقات المتبادلة بين الدول بناءً على ثقلها النوعي في ساحات التأثير الدولية، ولذلك ستبرز قيمة الدولة الحقيقية ليس في قوتها الفعلية داخل محيطها وحسب، بل تأثيرها في المناطق المختلفة وكذلك فإن أرادت تركيا أن لا تبقي في ذيل الركب في المنافسة الصعبة فيجب عليها أن تغير وجهة نظرها تجاه المناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف في مقدمة هذه المناطق أفريقيا، يتوجب على تركيا التي تبدى اهتماما بتعزيز تأثيرها الدولي أن تهتم بمناطق المنافسة، كما يجب تجديد روح السياسة الخارجية من أجل الانفتاح على أفريقيا[13].

رؤية استراتيجية إلى التعاون في مجال محاربة الإرهاب:

التعاون في مفهومه العام طريقة علاقات بين أغيار، ويقضي مفهومه الاتفاق والتفاهم والإرادات المشتركة والتعاون يساهم في دفع العلاقات الدولية بين الدول. مفهوم التعاون الدولي ورد في ميثاق الأمم المتحدة في معرض بيان أهداف الأمم المتحدة في هذا الصدد، حيث تقول المادة (1) فقرة (3) تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية، وقد شهد العالم تعاوناً دولياً وانعكس هذا التعاون في ظهور ما يسمى المصلحة العامة العالمية وسعى الدول لخدمة هذه المصلحة، والتعاون المقصود هو في مجال مكافحة الإرهاب ما بين تركيا والقارة الأفريقية وظهور التحديات الجديدة تؤكد الحاجة الملحة لتعزيز لشراكات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

الإرهاب هو أحد الجرائم الموجهة ضد النظام العام الدولي وهو نوع من الحرب المدمرة ولابد من تضافر الجهود التركية الأفريقية لمحاربة الإرهاب. يوضع اتفاق شامل ما بين تركيا والدول الأفريقية لمناهضة عمل المنظمات الإرهابية دعم جهود التعاون لمكافحة الإرهاب وعمل اتفاقيات وبروتوكولات بشأن مكافحة الإرهاب وحث الدول للانضمام إليها. تبادل المعلومات والخبرات والدراسات والبحوث هي من التدابير الوقائية ما بين الدول الأفريقية وتركيا في محاربة الإرهاب وتعزيز التعاون الاستخباراتي. إقامة علاقات بين المؤسسات النشطة في مجال حقوق الإنسان ومكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والاستفادة منها لتأهيل وتدريب الكوادر الأمنية الأفريقية المتخصصة لمكافحة الإرهاب.

تقديم الدعم اللوجستي والمالي لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتنفيذ هندسة السلم والأمن الأفريقية من خلال برامج التكوين والتبادل حيث أدرجت خطة لمتابعة الجريمة الالكترونية بفضل التعاون بين المركز الأفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب. ومركز الامتياز التركي لمكافحة الإرهاب المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان والمدرسة الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة[14].

وضع آلية مشتركة لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للقارات وتعزيز التعاون بين الأفارقة والأتراك والتنسيق حول المسائل ذات الاهتمام المشترك المرتبط بالسلم والأمن والتعاون وفقاًلقواعد القانون الدولي والمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة. تحديث أجهزة ووسائل محاربة الإرهاب بما يتلاءم مع تطور العمليات الإرهابية والاستفادة من التقنية الحديثة لمواجهة الإرهاب والجريمة العابرة.

لابد من مُعالجة ظاهرة الإرهاب معالجة ايجابية فإذا كان الإرهابيون يمتلكون اليوم العبوات الناسفة والبنادق الكاتمة للصوت ففي المستقبل يمكن امتلاكهم غاز الأعصاب والأسلحة الجرثومية والقنابل النووية الصغيرة التي يمكن تركيبها من النفايات النووية المنتشرة في العالم مما يتطلب تحديث أنظمة التأمين في المطارات والمنشآت الحيوية.

القوة الناعمة لها أثرها في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للقارات والاستفادة القصوى من أدوات التواصل الاجتماعي في نشر القيم الخيرة في الفضاء الأفريقي التركي وظهر البعد الديني كقوة ناعمة في السياسة الخارجية التركية وهذا تحول ايجابي ومهم لتركيا.

ويمكن النظر إلى استضافة تركيا لقادة علماء الدين الأفارقة في اسطنبول 2006 الذي ضم ممثلي 21 دولة كمؤشر على نقطتي تحول كبيرتين في السياسة الخارجية التركية الأول هو رؤية الدولة في التعامل مع الجماعات والمؤتمرات ذات التوجه الديني إذ أصبحت تراها وسيلة لتحقيق المصالح القومية التركية بالقوة الناعمة والثانية إدراك تركيا على استكمال ودعم سياسة الانفتاح على أفريقيا يتطلب توظيف البعد الديني[15].

استعمال القوى المادية في مكافحة الإرهاب كما هو معلوم أن القوى في الفكر السياسي على العموم وفي العلاقات الدولية على وجه الخصوص شغلت التفكير الإنساني منذ أن قدر لهذا المخلوق أن يوجد على ظهر الأرض وهو بذلك تفكير قديم قدم الجماعات البشرية، والقوة هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين ويمكن الاستفادة من تركيا في تأهيل وتدريب أفراد مؤسسات الأمن والدفاع في دول القارة الأفريقية.

في عام 2014 على سبيل المثال أبحرت فرقاطة قوة المهام البحرية التركية باربارس إلى الساحل الأفريقي وزارت 25 ميناء في 24 دولة من بينها 19 ميناء لأول مرة بما في ذلك الصومال

ولهذه المهمة البحرية المثيرة للإعجاب استخدمت تركيا لأول مرة جيشها أداة للسياسة الخارجية وهذه المهمة تمت في إطار التخطيط والتعاون الوثيق بين المنظومة العسكرية والمدنية في أنقرة وتعد نجاح للسياسة الخارجية التي تعمل فيها القوة الناعمة القوة الصلبة بشكل مشترك ومتراكم لدى الجيش والخبرة العملية في دعم عمليات حفظ السلام الدوليين ومكافحة الإرهاب العالمي والقرصنة البحرية[16].

تبادل التجارب بين تركيا وأفريقيا في مجال يناء القدرات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتحديد الفرص الجديرة المتاحة للتعاون في ظل المتغيرات الدولية والتحولات الإقليمية وإقامة مبادرات مشتركة في مجال محاربة الإرهاب.

تقديم المساعدة التركية في بناء قدرات الدول الأفريقية على مكافحة الإرهاب وتقديم الخبرة الفنية لها وانتشار مراصد للجريمة العابرة للأوطان وإنشاء شبكة لتنسيق الأنشطة وفق منظومة إقليمية في مجال محاربة الإرهاب.

بناء منظومة استراتيجية تضم الدول الأفريقية وتركيا والمنظمات الإقليمية الأفريقية وتشجيع منظمات المجتمع المدني الأفريقي والتركي إن الإرهاب، إنَّ الإرهاب غير مقبول بجميع أشكاله ومظاهر مكافحته هماً عالميًا وإبداء خطوات عملية وعلمية في التدابير لتعزيز الجهود التركية الأفريقية في مجال المكافحة.

التنظيمات الإرهابية استفادت من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا في تنفيذ هجمات إرهابية، والحروب الإلكترونية أصبحت هي الجيل الجديد من الحروب التي تستهدف اختراق أمن الدول وأصبحت المنصات الرقمية العالمية بمنزلة منطقة الصراعات والنزاعات، وأصبح الإنترنت أداة لإدارة حرب المعلومات، وأصبح الفضاء الإلكتروني هو مصدر لتواصل للجماعات الإرهابية وهذا يتطلب تطوير مقدرة الدول الأفريقية التكنولوجية لمواجهة هذا التحدي بتوطين التكنولوجيا والاستفادة من تركيا في مواجهة التطور الرقمي المتسارع.

خاتمة:

من خلال الدراسة يتضح أنَّ هناك تطورات في السياسة التركية تجاه القارة الأفريقية في شتى المجالات والذي يهمنا هو مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان والعلاقات التركية الأفريقية ذات جذور تاريخية قديمة منذ الدولة العثمانية وتواجدها في شمال أفريقيا في حقبة تاريخية مهمة.

تناولت الدراسة الموقع الجيوبليتكي إلى تركيا وجوارها الجغرافي وامتدادها نحو القارة الأفريقية وتمثل ساحات الاختبار لرؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة والاتجاه نحو أفريقيا يمثل من حيث التصور الجيوسياسي العمق الإستراتيجي، وتحدثت الدراسة عن أفريقيا في الفكر الاستراتيجي التركي في ضوء المتغيرات الدولية والتطورات الإقليمية والتحولات الداخلية وتعتبر أساسية في البراديم أو الرؤية المعرفية الحاكمة والناظمة للسياسة الخارجية التركية تجاه أفريقيا.

أما عن التعاون في مجال محاربة الإرهاب بين تركيا وأفريقيا هو بناء إستراتيجية تتحكم فيها المصالح بالدرجة الأولى وتركيا تدرك أنَّ التعاون مع أفريقيا يعنى ضمان المستقبل للإعمار العلاقات في شتى المجالات، إنَّ العلاقات في ظل التطورات والمتغيرات تحتاج إلى مشاركة فعلية في مجال مكافحة الإرهاب ذلك أن بناء مستقبل العلاقات يحتاج إلى أسس منتهجية ورؤية استراتيجية فاعلة وبعيدة المدى.

توصيات:

توصى الدراسة الآتي:

- التفاهم حول القضايا المشتركة وتعزيز السلام الأمن ومكافحة الإرهاب يحتاج إلى اتفاقيات وبروتوكولات بين تركيا وأفريقيا.

- الدعوة إلى عقد مؤتمر عن محاربة الإرهاب رفيع المستوى بصورة راتبة كل عامين مثلاً.

تقديم تركيا للمساعدات اللوجستية في مسائل لمكافحة وتأهيل وتدريب الكوادر الأفريقية في مجال مكافحة الإرهاب لبناء القدرات والتطوير.

- غياب التنمية والسلام وعدم الاستقرار وانتهاك حقوق الإنسان هي كلها تؤدى إلى انتشار الإرهاب في القارة الأفريقية الدور التركي هو مساعدة الدول الأفريقية نحو التنمية الاستقرار.

- الصراعات والنزاعات والفقر وضعف النمو الاقتصادي التنمية المستدامة وغياب الحكم الرشيد وحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون في أفريقيا جعل من الدول الأفريقية حاضنه للإرهاب مما يتطلب مبادرات تركية في الفضاء الأفريقي لتسويه النزاعات والصراعات الداخلية وتقوم تركيا بدور الوسيط في تسوية النزاعات داخل الدول الأفريقية.

- تشكيل لجنة أمنية دائمة من تركيا وبعض الدول الأفريقية في حدود عشر دول والاتحاد الأفريقي تكون مختصة بمكافحة الإرهاب وتعقد اجتماعاتها بشكل دوري سنوي وإعداد تقارير سنوية في مجال مكافحة الإرهاب.

المراجع

1. د. مصطفى عبد الله خشيم، "مناهج وأساليب البحث السياسي"، الناشر دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط1، 1996، ص 56.
2. مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية الناشر در النهضة القاهرة مصر، 2004، ص ص 13-14.
3. حسن الترابي، في الفقه السياسي مقاربات في تأصيل الفكر السياسي، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، لبنان ط1، 431هـ-2010، ص46.
4. د. على الحوات، "الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا منشورات الجامعة المغاربية"، طرابلس، ليبيا، ط1 2007، ص56.
5. www.press-maroc.com,t8276 tapic
6. د. بدر الدين رحمة، التخطيط الاستراتيجي لبناء منظومة أمنية حديثة ، ورقة غير منشورة مقدمة إلى مؤتمر التداعيات الأمنية في ليبيا جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، نوفمبر، 2013م، ص 7.
7. أحمد داوود اوغلو العمق الاستراتيجية موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ترجمة محمد جابر ثلجى وطارق عبد الجليل مراجعة بشير نافع، وبرهان كوروغلو، الناشر الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 1431 – 2010. ص142.
8. عقيل سعيد محفوظ، "السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسة"، بيروت، لبنان ط1 حزيران يونيو 2012- ص82.
9. المرجع السابق، ص55.
10. المرجع السابق، ص62.
11. بوحنية فوي، أفريقيا في الاستراتيجية التركية الجديدة، مركز الروابط للدراسات Rawabetceter.com.arhives: 2016/9/30
12. د. كاظم هاشم نعمة، "أفريقيا في السياسة الدولية"، الناشر أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، ط1، 2005، ص28.
13. أحمد داوود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص234.
14. مختار بورينة، تركيا اهتمام متزايد بأفريقيا، جريدة عمان، الأحد 15 جمادى الأول 1438 12 فبراير 2015 omandaily 19-02-2017
15. [1] باسل الحاج جاسم تركيا وأفريقيا شراكة إستراتيجية العربي الجديد 7 مايو 205 http:www.alaraby.co.42
15. مينى عورفال، أبعاد التوجه العسكري التركي إلى أفريقيا، صحيفة المونيتور خاصة ترك برست. 12/02/2017www.turkpress.Co.no

دور التجار الفاسيين في ترسيخ روابط المغرب الإفريقية

■ **أ.د. سمير بوزويتة**
رئيس رابطة علماء اس بالمغرب

منذ إعلانه في منتصف يوليوز 2016 عن نيته العودة إلى الاتحاد الإفريقي، يعول المغرب خصوصا على العمل الدبلوماسي الاقتصادي لكسب أكبر دعم ممكن لقضيته في ما يعرف ب"دبلوماسية العقود"، فبدأ ملك المغرب محمد السادس، في الأشهر الأخيرة رحلات في إفريقيا من رواندا إلى تنزانيا، والغابون، والسنغال، وإثيوبيا، ومدغشقر... وشهدت كل واحدة من هذه الرحلات التي يرافق العاهل المغربي فيها وفدا من الوزراء وأرباب العمل ورجال الأعمال، توقيع عدد كبير من الاتفاقات التجارية.

لقد سبق للتجار المغاربة عامة والتجار الفاسيين على وجه التحديد أن مارسوا الدبلوماسية التجارية في القارة الإفريقية. وساهموا في بلورة سياسة التعاون مع الجنوب، حيث كان المغاربة سباقين إلى الاستثمار في دول إفريقيا جنوب الصحراء في تواريخ مبكرة.

تسعى هذه الدراسة إلى رصد مسارات الحضور الفاسي بربوع الدول الإفريقية، حيث لعبت فاس دورا كبيرا عبر تاريخها الطويل في العلاقات المغربية الإفريقية، وذلك بالنظر إلى موقعها الجغرافي ومؤهلاتها الاقتصادية وإشعاعها الفكري والثقافي والديني. فقد ساهمت بشكل كبير في نشر الإسلام بإفريقيا وفي انفتاح القارة السمراء على المشرق العربي الإسلامي وعلى بلاد الأندلس وعلى الحوض المتوسط.

جعلت هذه المكانة مدينة فاس حاضرة في الفكر الإفريقي بشكل ملموس، كما جعلت إفريقيا حاضرة في الفكر المغربي عموما وفي الموروث الوثائقي والمصدري بفاس على وجه الخصوص.

للأسف ليست لدينا دراسات عن جميع التجار في مختلف المدن سوى فاس، ولذلك سوف نقف على وثائق تهم قضايا التجار الفاسيين بإفريقيا جنوب الصحراء خلال القرن التاسع عشر.

لم تكن فاس باب التجارة المغربية، وإنما كانت خزينا لها، وبالأخص ما يهم المبادلات مع الخارج، وذلك ارتبط بتوفر مدينة فاس على الوسائط والفنادق والخزائن والأهراء ودور السلع من جهة أولى، ولما حبي به البعض من أهلها من حب للمال وللربح من جهة ثانية، ولأنها كانت عاصمة للبلاد من جهة ثالثة، ولموقعها الجغرافي من جهة رابعة.i

1- التجار الفاسيون وبناء وعي الشتات

كانت التجارة بإفريقيا تستهوي أفئدة عدد من المغاربة على اختلاف مشاربهم وديانـاتهم. ولم يكن بدول أفريقيا فاسيون فقط، بل كان بها أيضا من أهل المدن الأخرى مثل مراكش وسوس.[ii] وعموما كان للتجار الفاسيين بهذه الدول حضورا تجاريا بارزا، وكانت تجارتهم رائجة ومربحة بالمدن الإفريقية. [iii]

ووفق هذا وذاك، سيتم اقتفاء المعبرين الآتيين: السينغال والكوت ديفوار. فهي البلد الأول الذي عرف هجرة مبكرة خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، بينما الهجرة نحو الكوت ديفوار فتعود إلى منتصف القرن العشرين، هناك إذن قرن كامل يفصل بين الهجرتين. ويرجع اختيار هذين البلدين لكونهما يضمان أكبر تجمع للمغاربة في إفريقيا جنوب الصحراء. كما أنهما يكونان حلقتين متكاملتين لتيارات الهجرة نحو هذا الجزء من إفريقيا. فإذا كانت هجرة المغاربة نحو السينغال يفسرها العامل التجاري والديني، فإن الهجرة إلى الكوت ديفوار مرتبطة ارتباطا قويا بالعامل الاقتصادي، لأن الاستقرار المكثف للمغاربة بهذا البلد تزامن مع الطفرة الاقتصادية التي عرفها الكوت ديفوار خلال العقدين المواليين لاستقلاله.[iv]

أ- الظروف التي أفرزت الهجرة الفاسية إلى إفريقيا الغربية

عرفت مدينة فاس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدهارا تجاريا ساهم فيه الاستقرار السياسي الذي ميزها. وقد تناول عبد الواحد أكمير أربع محطات رئيسية لدراسة الحضور الفاسي بإفريقيا الغربية وهي:

- سان لوي
- دكار
- بامكو
- أبدجان

ذلك لأن أهم حضور فاسي بإفريقيا الغربية خلال المائة سنة الأخيرة، تمركز بهذه المدن. وكانت مدينة سان لوي المحطة الأولى التي جلبت التجار الفاسيين، وقد ساهم في جلبهم إليها الاستقرار السياسي، حيث تم في 1864 اغتيال الحاج عمر والذي سبق أن كون إمبراطورية على امتداد نهر السينغال وقد كانت السياسة التي اتبعها والتي ترتكز على على الجهاد ضد " الكفار " إحدى العقبات الرئيسية التي واجهت الفرنسيين قبل إخضاع المنطقة.[v] وبعد الحاج عمر قام الفرنسيون باغتيال "لات ديور " عام 1886، إثر ذلك خضعت منطقة كايور (Cayor) التي كانت تحت سيطرته. وفي الفترة نفسها، قضت فرنسا على جل الثوار الآخرين. ويمكن القول إنه خلال الثمانينات كان النفوذ الفرنسي قد غطى مختلف أنحاء السينغال والتي أعلن بها عن نظام الإدارة

المباشرة عام 1882.[vi] وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، ربط الفرنسيون سان لوي بدكار وبامكو بواسطة شبكة من السكة الحديد خلال ثمانينات القرن التاسع عشر، وعلى ذلك ارتفع بشكل سريع عدد الشركات التي قامت باستغلال الخط البحري، مما أدى إلى تزايد سريع في حجم المبادلات التجارية وكذا في عدد المهاجرين. كما أن هذه التحولات الاقتصادية التي عرفتها هذه الجهة من إفريقيا الغربية إلى إنشاء المؤسسات البنكية.[vii]

أ- بداية الهجرة الفاسية إلى السينغال

هناك تضارب بين المصادر التاريخية حول من هم أوائل الفاسيين الذين وصلوا إلى سان لوي وكذا السنة التي هاجروا فيها.

يشير لوي بانل (Louis Panel) أنه أثناء إقامته في سان لوي عام 1850 تعرف على مغربي من مدينة فاس اسمه الحاج عبد السلام، وأن هذا الأخير كان قد هاجر إلى سان لوي قبل ذلك بسنتين أو ثلاث. مقابل ذلك يشير بواهين (A.Boahen) في كتابه التاريخ العام لإفريقيا إلى أن أوائل المغاربة وصلوا إلى السينغال خلال السبعينات من القرن التاسع عشر حيث استقروا بمدينة سان لوي. في حين أن الدكتور دانفريفيل D'Anfreville والذي كتب تقريرا عن الجالية المغربية بسان لوي عام 1905، واستنادا إلى دراسة ميدانية يحدد عام 1880 كتاريخ لبداية الهجرة المغربية إلى سان لوي ويعطي اسم مولاي علي الكثيري الذي كان قد هاجر من مدينة فاس كأول مغربي وصل إلى هذا البلد. وأنه نظرا للنجاح الذي لقيته تجارته استدعى مباشرة زميلا له هو أحمد برادة.

وتفيد بعض شهادات قدماء المهاجرين الفاسيين بسان لوي أن أول مغربي وصل إلى هذه المدينة هو محمد السباعي والذي شهد زرع أولى أشجار المنجاة Mangue الذي كان قد جلب من جزر المارتيني.

بدأت حوليات السينغال تنشر أسماء التجار المقيمين بالمستعمرة منذ عام 1858 ولم تذكر اسم أي مغربي إلا عام 1886. من خلال هذه الحوليات نستشف كذلك أن أولى المحلات التجارية الفاسية بالسينغال ظهرت بسان لوي، ولم تسجل محلات تجارية للمغاربة بجهات أخرى إلا عام 1891، حيث أنشأ في هذه السنة تاجر اسمه الشريف سيدي محمد متجرا بروفيسك، وفي العام نفسه أنشأ بدكار فاسيان هما الطاهر كنون ومحمد بن جلون محلاتهما التجارية. وفي عام 1905 كان نصف المحلات التجارية التي يمتلكها المغاربة بالسينغال توجد بسان لوي (ثلاثة وثلاثون من مجموع سبعة وستين) في حين أن الباقي كان يوجد في مختلف جهات المستعمرة أساسا ببعض المراكز الحضرية الناشئة، دكار (اثنا عشر محلا)، تياس ستة محلات، روفسك ثلاثة محلات، بالإضافة إلى ذلك كان هناك حضور مهم في تياواوين (سبعة محلات) والتي كانت إلى ذلك التاريخ عبارة

عن قرية متواضعة، لكن أهميتها تتمثل في كونها مقر للطائفة التيجانية والتي تنظر بتقدير خاص لكل ما هو مستورد من فاس.

ولعل التزايد العددي للمغاربة بسان لوي خلال هذه الفترة ما يعلله، فمولاي علي الكثيري الذي هاجر عام 1880 حقق أرباحا كبيرة في مدة محدودة وقد دفعه ذلك إلى استدعاء أحد زملائه حسب رواية الدكتور " دانفريفل". وهنا لا نستبعد أن يكون هذا الربح قد دفع بعشرات آخرين إلى الهجرة بحثا عن الثروة.

ج- المنتوجات التي كان يتاجر فيها المغاربة بالسينغال

كان التجار الفاسيون يتاجرون في اللباس المغربي التقليدي بكافة أنواعه، لكن بجانب هذا اللباس كانت تصل منتوجات أخرى مثل النسيج الأوروبي، الكتب الدينية، العطور، البخور، والحلي... ونقف عند أهم هذه البضائع:

– اللباس المغربي التقليدي: كان هذا اللباس يتكون من الجلباب والقفطان والحايك والبلغة وغيرها. [viii] فقد كانت القوافل القادمة من تافيلالت وكلميم أو فاس تتجه إلى تمبكتو حيث تقوم بتسويق جل سلعها، ومن هنا كان بعض التجار السينغاليين والسودانيين والمغاربة يقومون بنقلها إلى السينغال. إلا أنه منذ ثمانينات القرن التاسع عشر بدأ بعض التجار يأخذون هذه السلع مباشرة من مدينة فاس مستعملين في ذلك الطريق البحري. [ix]

وقد كان هذا الإقبال راجع لكون الكثيرين من أتباع الطائفة التيجانية كانوا ينظرون بنوع من القدسية لكل ما هو قادم من الأرض التي دفن بها الشيخ التيجاني. وحسب المؤرخ السينغالي م. كييي (M.Gueye) فإنه شاع بين السينغاليين أن الصلاة بالجلباب المغربي فيه ثواب أكبر. [x]

يذكر روني لكرك (Charles René Leclerc) أن ستة من كبار تجار فاس يقيمون علاقات تجارية دائمة مع السينغال، مقابل ذلك كان تجار آخرون يقومون بعملية الاستيراد من فرنسا، حيث ينتقلون إلى هناك مباشرة أو يكلفون بذلك " دار الحلو " الموجودة بمرسيليا. ومنذ الثلث الأول من القرن العشرين، ارتبط عدد من التجار مباشرة بمؤسسات النسيج الكائنة بإنجلترا، أو بغامبيا حيث توجد مؤسسة بنسودة التي تحولت منذ الثلاثينات إلى إحدى أهم مؤسسات توزيع النسيج الإنجليزي بإفريقيا الغربية.[xi]

- الكتب العربية: كانت منذ البداية ضمن السلع التي حملها التجار الفاسيون إلى سان لوي. فمولاي علي الكثيري والذي هو حسب " دانفريفيل أول مغربي وصل إلى السينغال عام 1880، وكانت أهم السلع التي حملها معه هي الكتب الدينية والتي لاقت رواجا كبيرا على الرغم من غلاء ثمنها. [xii]

- منتوجات أخرى: كان عدد من التجار يستوردون من المغرب، مواد أخرى مثل، التوابل والعطور والبخور والحلي ولكن بكميات أقل.

2- التوزيع الجغرافي للتجار الفاسيين بإفريقيا الغربية

- مدينة سان لويس (السينغال) : من خلال الحوليات نستشف أن أولى المحلات التجارية التي أقامها المغاربة بالسينغال ظهرت بسان لوي المدينة، ولم يسجل وجود محلات تجارية لمغاربة بجهات أخرى إلا عام 1891، حيث أنشأ في هذه السنة مغربي اسمه الشريف سيدي محمد متجرا بروفيسك(Rufisque)، وفي العام ذاته، أنشأ بدكار مغربيان هما الطاهر كنون ومحمد بن جلون محلاتهما التجارية. xiii

- مدينة دكار (السينغال): انتقل إليها الفاسيون بعدما عرفت تراجعا واضحا، نتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، والتي أفقدت المدينة الكثير من مصادر رواجها ولعل أبرز نقطة في هذا المجال هو إغلاق نهر السينغال في وجه الملاحة حيث سيؤدي ذلك فيما بعد إلى انهيار شبه كامل لاقتصادها.

كان يقابل تراجع سان لوي تطور مستمر لمدينة دكار في مختلف المجالات، وهذا التطور بدأت تظهر ملامحه منذ نهاية القرن الماضي. وعلى امتداد هذه المرحلة بقي الحضور الفاسي بالمدينة محدود الأهمية بالرغم من التطور الذي عرفته هذه المدينة، وهكذا فقد كان عدد التجار الفاسيين بدكار عام 1891 هو xiv اثنين، ورغم أن العدد عرف ارتفاعا حيث وصل إلى سبعة عام 1901 ثم اثني عشر عام 1905. فالوجود الفاسي والمغربي عامة لن يعرف أهمية تذكر بالمدينة إلا منذ الأربعينات من القرن العشرين.

- مدينة بامكو (مالي) : دفع النجاح الاقتصادي بفاسيي دكار إلى البحث عن أسواق جديدة بمختلف عواصم إفريقيا الغربية، وشكلت بامكو نقطة إغراء لهم وذلك لعدة عوامل، فهناك وجود خط حديدي مباشر يربطها بدكار يسهل نقل السلع التي كان يجلبها المغاربة من أوروبا والمغرب. ثم هناك سهولة ترويج هذه السلع ببامكو خصوصا منتجات الصناعة التقليدية المغربية والتي يرجع سبب الإقبال عليها إلى التأثير الثقافي المغربي القوي بمالي. xv

وحسب شهادة محمد التازي الذي كان يعمل في إحدى هاته المحلات خلال الأربعينات أن عمه الحاج محمد التازي هو أول مغربي أقام محلا تجاريا ببامكو وكان ذلك عام 1938. وهذا المحل كان فرعا للمقر الرئيس الموجود بدكار. وحسب عبد الواحد أكمير الذي عثر على عدة مراسلات لتجار فاسيين كانوا مقيمين في بامكو قبل هذا التاريخ، ومن بين هذه المراسلات واحدة يعود تاريخها إلى عام 1936 وهي تهم مؤسسة العراقي- القادري، التي كانت تعتبر من أهم المحلات التجارية ببامكو في مجال تخصصها. xvi

- مدن ساحل العاج: شكلت المرحلة الرابعة والأخيرة من الهجرة الفاسية بإفريقيا الغربية هي أبدجان، وقد هاجر أوائل الفاسيين إليها من دكار، حيث في سنة 1953 فتح أبوابه بساحل العاج أول متجر تجاري في ملك مغاربة، وقد أقامته مؤسسة IBALAC الصناعية والتي كان قد أسسها بروفيسك (Rufisque) (السينغال) منذ أواسط الأربعينات مهاجران فاسيان هما عبد الواحد بن عمور والفاطمي العراقي، تعتبر هذه المؤسسة تجربة فريدة في تاريخ الهجرة المغربية لإفريقيا الغربية، حيث إنها أول مؤسسة صناعية يقيمها مهاجرون مغاربة، كما أنها كانت من أولى مؤسسات النسيج بالمنطقة ككل، وقد كان منتوجها ينافس من حيث الجودة ذلك المستورد من أوروبا. ولضمان تصريف منتوجاتها أقامت هذه الشركة محلات تجارية في دكار وكونكري وبامكو، وفي هذا الإطار هدفت إلى إقامة محلات تجارية شبيهة في ساحل العاج.[xvii] بعد تجربة شركة IBALAC قام تجار فاسيون من كبار التجار بالسينغال بإنشاء محلات تجارية بأبدجان، من هؤلاء مؤسسة التازي التجارية والتي كانت قد فتحت أبوابها بدكار عام 1924، ثم فتحت محلين لها بماكو عام 1938، وفي 1954 أقامت محلا تجاريا في أبدجان وعام 1955 محلا آخر في بواكي (Bouaké).

جل المحلات التجارية التي أقامها الفاسيون بساحل العاج خلال هذه الفترة كانت عبارة عن فروع تابعة للمؤسسات الموجودة بدكار. وقد كانت ترتبط بها ارتباطا وثيقا سواء تعلق الأمر بالتموين أو التسيير. ومن الأسباب التي ساهمت في تدعيم التواصل بين المؤسسة الأم والفروع سهولة استيراد السلع من دكار، خصوصا مع غياب الرسوم الجمركية التي كانت تعفى منها السلع داخل إفريقيا الغربية الفرنسية. [xviii]

بعد استقلال البلاد عام 1960 تضاعف النمو الاقتصادي الذي عرفه ساحل العاج خلال الخمسينات، حيث بدأ الحديث منذ ذلك التاريخ عن المعجزة الإيفوارية وقد أصبحت البلاد من أوائل المنتجين العالميين لمواد مثل الكاكاو والقهوة والموز والأناناس. وسمح ازدهار الاقتصاد الفلاحي الموجه للتصدير بالرفع من حجم الاستثمارات في المشاريع العمومية والتي ارتفعت بقيمة 10 % في المرحلة الممتدة بين 1965 -1970 ثم بقيمة 15 % بين 1970 -1975. وقد هم الازدهار الاقتصادي كذلك القطاع الصناعي، ونمت بدرجة أولى صناعة النسيج حيث أصبحت تغطي حاجيات السوق الداخلية والتي كانت في الماضي تعتمد على النسيج المستورد.

تحولت ساحل العاج بفضل هذا الازدهار المتدفق إلى قبلة للمهاجرين الذين وصل عددهم عام 1960 إلى 530 ألف (17%) من مجموع السكان، ثم ارتفع إلى 2000000 مهاجر عام 1975 (30%) من مجموع السكان. [xix]

شأن غيرهم من المهاجرين بدأ المغاربة بالتوافد على ساحل العاج خلال هذه المرحلة بإيقاع أسرع من ذلك الذي هاجروا به في الخمسينات. وقد هاجرت مجموعات فاسية شابة إلى ساحل العاج، ويتعلق الأمر بشباب سوف يشتغلون كمستخدمين في المحلات التجارية التي كان يمتلكها ذووهم. xx

اعتبر استقلال المغرب بمثابة مرحلة فاصلة في تحديد مسار هذه الهجرة، إذ عاد بعد الاستقلال أولئك المهاجرين الذين كونوا ثروات في صناعة النسيج وتجارة الجملة، وقد استقروا بالدار البيضاء، حيث استفادوا من الفراغ الذي خلفه الفرنسيون الذين بدأوا يغادرون المغرب، وساهموا بفضل الثروات التي يمتلكونها وكذا التجربة التي اكتسبوها بإفريقيا في إقامة النواة الأولى لصناعة مغربية، أساسا في ميدان النسيج. [xxi]

أ- تجار فاسيون استقروا بالسينغال خلال القرن التاسع عشر

الإسم	الوضعية
أحمد بوزكري	فاسي استقر بأندر (سان لويس) حوالي 1874م، و كان مراسلا لأبيه الذي بقي تاجرا بالمغرب[xxii]
الحاج ابراهيم السوسي	كان من أهم تجار مدينة فاس، استوطن أندر و حصل على الجنسية الفرنسية. و عاد إلى المغرب في نهاية القرن التاسع عشر[xxiii]
مولاي علي بن عمر الكثيري	من مواليد فاس سنة 1857م، رحل إلى إنجلترا و إيطاليا و إسبانيا و فرنسا و آسيا و استوطن السينغال مدة ست سنوات ابتداءا من 1880 و طلب نيل الجنسية الفرنسية سنة1883 [xxiv]

سننتقل الآن إلى تجار من أصل فاسي و كانت لهم تجارة بالسينغال ولكنهم لم يستقروا هناك:

ب- التجار الفاسيون كانت لهم تجارة بالسينغال خلال القرن التاسع عشر

الإسم	الوضعية
علي بن الطيب بناني	محمي فرنسي. كان تاجرا بفاس، و كانت له ستة مفاتيح و عدة شركاء، واحد منهم بالسينغال[xxv]
الطاهر مكوار	محمي إنجليزي، كان يشرف على دار للتصدير و الاستيراد بمنشيسطر، و كان من كبار التجار بفاس، و كان له ثمانية عشر شريكا إثنان منهم بالسينغال[xxvi]
محمد بن العباس القباج	من الأسر التجارية الكبرى، كان يستورد السكر و الشاي خلال الحرب العظمى، ويصدر الحياك إلى الجزائر، و البلاغي إلى السينغال[xxvii].و يذكر بوشعراء في الجزء الأول من الاستيطان و الحماية أن القباج من أصل فاسي و كان شريكا للحاج ابراهيم بن الحاج علي الذي استقر بأندر سنة 1887م[xxviii]

و هناك العديد من التجار الذين كانت لهم تجارة بالسينغال، تذكرهم المراجع دون ذكر المناطق التي انحدروا منها، لكن أغلبهم كانوا يشتغلون بتصدير واستيراد النسيج مما يرجح أنهم من أصل فاسي، خاصة و أننا نعلم الشأن الذي كانت عليه فاس من هذه الناحية(تجارة النسيج) خلال القرن التاسع عشر. إضافة إلى أن مصطفى بوشعراء ذكر ملاحظة مهمة، تخص التجار المغاربة الذين عرف بهم، - و قد اعتمدنا عليه بخصوص ذلك - فقال" و قد نزح أغلب هؤلاء التجار الفاسيين إلى الدار البيضاء في مطلع هذا القرن" أي القرن العشرين[xxix] مما يؤكد الأصل الفاسي لهؤلاء التجار، وأن التاجر الفاسي الذي كانت له تجارة واسعة في أوروبا، كانت له أيضا تجارة بإفريقيا الغربية.و هذه لائحة بأسمائهم:

ج- التجار الفاسيون كانت لهم تجارة بالسينغال خلال القرن التاسع عشر و غير مستقرين بها يرجح أنهم من أصل فاسي

الإسم	الوضعية
محمد الشرايبي	محمي ألماني و من كبار التجار، كانت له علاقة بالسينغال و تسع شركاء(قدرت ثروته ب 350 ألف بسيطة سنة 1904 و 350 مليون من الفرنكات سنة 1930)[xxx]
حميد التازي	ابن محمد بن المعطي التازي. كان مستوردا للمنسوجات و مصدرا إلى السينغال(160 مليون فرنك بين 1913و 1930) . لاشك أن والده أيضا كان يصدر المنسوجات إلى السودان بما أنه كان مستوردا لها من الخارج و هما من أصل فاسي.(قدرت ثروة الوالد ب 30 مليون فرنك سنة 1913 قبل مغادرته فاس إلى الدارالبيضاء)[xxxi]
عبد السلام المراكشي	رحل مرات عديدة إلى الخارج و كان له ثلاثة عشر شريكا بالمغرب و السينغال و القاهرة، كما كان من كبار المستوردين، و كان يصدر إلى مصر ثم اليابان الحرير و الأحذية (100 ألف بسيطة سنة 1905و أزيد من 200 مليون فرنك سنة 1930، و أربعة منازل بفاس)[xxxii]
المكي بن عبد الله	فتح مركزا بلندن سنة 1890 و هو من كبار المصدرين إلى السينغال، و من أعظم المضاربين في العقارات الحضرية و القروية، كان له أحد عشر شريكا في النتسوجات و المواد الغذائية (أزيد من مليون بسيطة سنة

	1904، و أكثر من 400 مليون فرنك سنة 1925)[xxxiii]
محمد بن العربي برادة	محمي ألماني، و كان له شركاء بهامبورغ و إفريقيا الشمالية و الشرق الأوسط و السينغال و القاهرة (له ما بين 100 و 500 ألف بسيطة سنة 1905، و أزيد من 250 مليون من الفرنكات سنة 1930)[xxxiv]
بناصر الصقلي	محمي إنجليزي، و كانت له دار تجارية بهامبورغ و شركاء بالسينغال و مصر و أحد عشر شريكا بالمغرب (300 مليون فرنك سنة 1930)[xxxv]
محمد بن أحمد بنيس	كان له شركاء سنة 1907 بالسينغال و إيران و القاهرة و طنجة و أسس دار تجارية للمنسوجات بمدينة ليون (أزيد من 500 ألف بسيطة سنة 1905 و أكثر من 300 مليون فرنك سنة 1930)[xxxvi]
المكي بن شقرون	كانت له رحلات إلى أوربا و السينغال و الشرق الأوسط، و نصب أبناء عمومته بمدينتي جنوة و ليون و كان له شركاء بفاس و الدارالبيضاء (100 ألف بسيطة سنة 1904 و أزيد من 250 مليون من الفرنكات سنة 1930)[xxxvii]

يتضح مما سبق أن التجار الفاسيين كان لهم وزن و ثقل في التجارة عموما، إذ أن انتقالهم المتواصل بين أوروبا وإفريقيا الغربية و الشرق الأوسط ساعدهم على بناء علاقات كثيرة ومهمة. و بالتالي انعكس هذا الأمر إيجابا على مدينة فاس التي كانت تستقطب التجارة الخارجية استقطابا شديدا و تروجها بالداخل ترويجا كبيرا، فمن المناسب أن يقال إن الموضة في الأزياء و الأثواب كانت لا تصدر إلا عن هاته العاصمة و من قيسارياتها على وجه التحديد. كان تجار هذه الحاضرة في الغالب يولون للبضائع المستوردة نبرتهم الشخصية، إلى حد أن تحامل عليهم في ذلك بعض المؤلفين من الأجانب و غيرهم، إذ كان هؤلاء الوسطاء يعربون ثم يغربون كل سلعة أجنبية[xxxviii]، ثم يصدرونها بدورهم إلى بلدان أخرى كالسينغال.

إن ما ذكرناه عن التجار الفاسيين و عن الثروات التي راكموها من خلال تجارتهم التي غزوا بها مختلف أنحاء المعمور، يجعل تمركزهم في إفريقيا الغربية شيئا ليس بالغريب و خاصة بالسينغال خلال القرن التاسع عشر. لاسيما و أن العلاقات الروحية التي لعبت الطريقة التيجانية دورا مهما في توطيدها، انعكست بشكل إيجابي على أولئك التجار الفاسيين الذين تمتعوا بسمعة طيبة هناك.

حاولنا إعطاء أمثلة لتجار مغاربة منهم من استقر بالسينغال و منهم من كانت له علاقات تجارية بهذا البلد، إلا أننا ندرك تماما أن ما قدمناه يبقى مجرد أمثلة، فالغاية هي معرفة طبيعة التواجد المغربي بهذا البلد خلال القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين. أما فيما يخص الحوليات السينغالية التي اعتمد عليها عبد الواحد أكمير بشكل كبير، فيؤكد من خلالها على أن أسماء المغاربة كانت تظهر في خانات Commerçants، (المقصود بها هنا تجار صغار أو متوسطون) مع استثناء واحد هو المختار بن مسعود الذي ظهر اسمه دون انقطاع في خانات negociants (التي تعني تجار الجملة). هذا الشخص كان أهم مغربي بالسنغال خلال هذه المرحلة، وقد هاجر من تمبكت حيث كون ثروة مهمة[xxxix]. فكان في بداية القرن من كبار التجار بالسنغال، إضافة إلى ذلك كان يمتلك مناصفة مع فرنسي محلا تجاريا رائجا، كما كان له ارتباط وثيق بفرنسا ذلك لأنه بجانب الجنسية الفرنسية التي حصل عليها عام 1904م منحت له السلطات الاستعمارية بطاقة الإقامة في فرنسا، مما كان يسمح له بالانتقال المستمر إلى هناك قصد القيام بعملية استيراد السلع[xl].

في نفس المرحلة (1905)، كان هناك مغاربة آخرون يمتلكون ثروات تتراوح بين 250 و500 ألف فرنك، و يؤكد أكمير أنهم كانوا يؤدون الضريبة التي تفرض على كبار التجار « Patente de première classe »، إلا أن هؤلاء مسجلون في الحوليات بخانات

"Commerçants" وهذا يدفع للاعتقاد أن الثروة التي كانوا يمتلكونها لم تكن كافية لتسجيل أسمائهم ضمن تجار الجملة "Negociants". على الرغم من ذلك فإن عددا من هؤلاء كانوا إلى بداية القرن العشرين يلعبون دورا بارزا في الحركة التجارية بالمستعمرة[xli]. وفي هذا الصدد نقدم أهم المراكز التجارية التي استقر بها التجار المغاربة بالسينيغال.

جدول: أهم مراكز التجار المغاربة بالسنغال عام 1905م[xlii]

المركز	عدد التجار	النسبة %
سان لوي	33	%49.25
دكار	12	%17.91
تيواوين	7	%10.45
تياس Thiese	6	%8.96
روفيسكRufisque	3	%4.48
بيرPire	1	%1.49
بوت Pont	1	%1.49
لوكا	2	%2.99

يتضح من الجدول أن تمركز المغاربة بالسينغال مع بداية القرن العشرين، كان بشكل أكبر في كل من سان لوي و دكار و هما المدينتان اللتان قصدهما المغاربة في بداية انتقالهم إلى السينغال خلال القرن التاسع عشر و بعد ذلك كان هناك انتشار بمدن أخرى مثل تيواوين و تياس و روسفيك إضافة إلى المناطق القروية الأخرى، و هذا مبيان توضيحي لذلك التمركز:

مبيان يوضح أهم مراكز التجار المغاربة بالسينغال سنة 1905

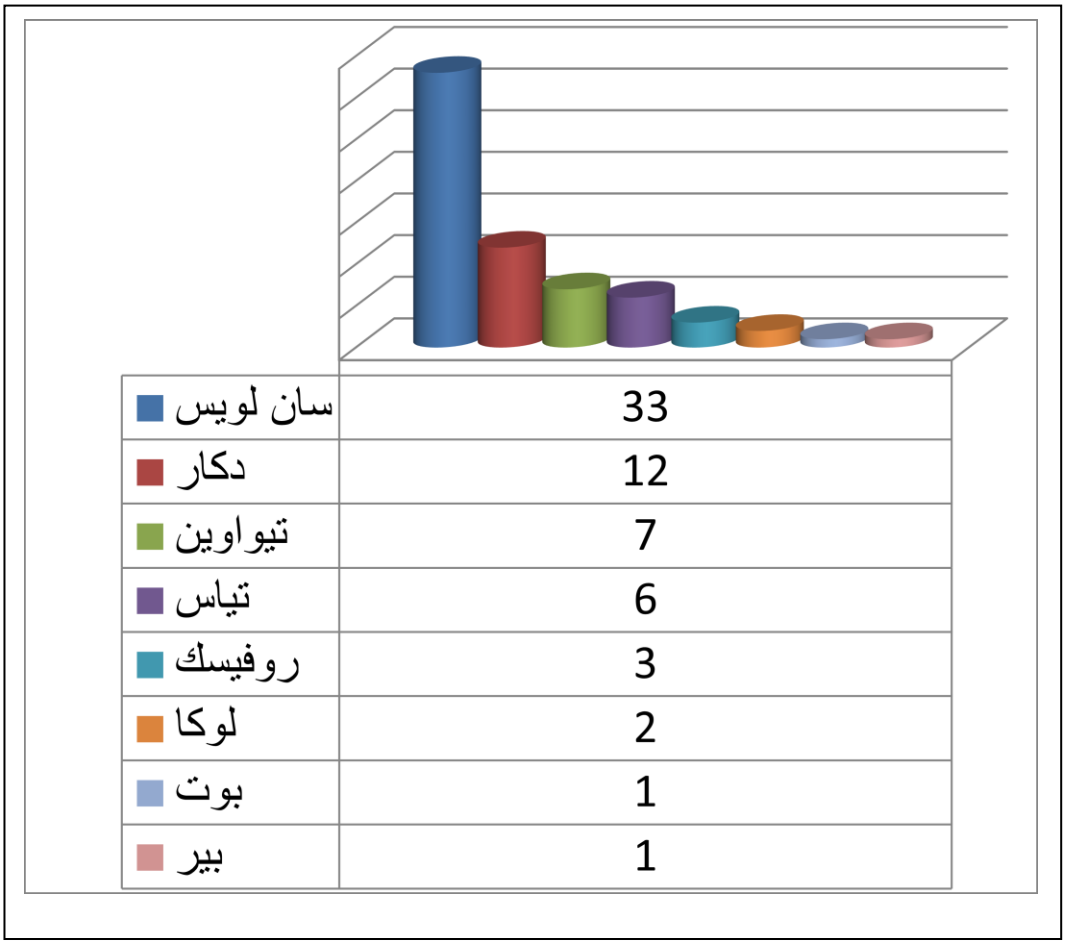

1- بوشعراء، مصطفى، *الاستيطان والحماية بالمغرب (1863- 1894)*، ج1، المطبعة الملكية، الرباط، 1984. صص. 311- 312.
2- نفسه، ص. 65.
3- المنوني محمد، *مظاهر يقظة المغرب الحديث*، الجزء الثاني، شركة النشروالتوزيع المدارس، الدار البيضاء، 1985.ص. 111.
4- أبو الفرح يحيى، *الحضور المغربي بالسينغال وساحل العاج*، ندوة، فاس وإفريقيا، العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، 1993. ص. 145.
5- أكمير عبد الواحد، *الجالية الفاسية في إفريقيا الغربية* ، ندوة، فاس وإفريقيا، العلاقات الاقتصادية والثقافية والروحية، 1993. ص. 163.
6- نفسه، ص. 163.
7- نفسه، ص. 164.
8- أكمير عبد الواحد، *الجالية الفاسية* ... م س، ص. 166.
9- أكمير عبد الواحد، الجالية الفاسية ... م س، ص. 167.
10- أنفسه، ص. 167.
11- نفسه، ص. 168.
12- نفسه، ص. 169.
13- نفسه، ص. 172.
14- أكمير عبد الواحد، الجالية الفاسية ... م س، ص. 176.
15- نفسه، ص. 177.
16- نفسه، ص. 178.
17- أكمير عبد الواحد، الجالية الفاسية ... م س، ص. 179.
18- نفسه، ص. 180.
19- أنفسه، ص. 180.
20- نفسه، ص. 181.
[xviii]- أكمير عبد الواحد، *الجالية الفاسية* ... م س، ص. 182.
22- Miège Jean Louis, Le Maroc et l'Europe (1830 – 1894),Tome III, Les difficultés,Editions La Porte,Rabat,1989. p.369.
23- بوشعراء مصطفى ، الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.1، مرجع.سابق، ص. 88
[xviii] - Miège Jean Louis, Le Maroc et l'Europe, t.3 op.cit.,p. 369....
24- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.2، مرجع.سابق، ص. 313
[xviii]- نفسه، ص. 314
[xviii]- نفسه
[xviii]- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...، ج .1، مرجع.سابق، ص. 89
[xviii]- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.2، مرجع.سابق، ص. 318
[xviii]- نفسه، ص. 314
[xviii]- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.2، مرجع.سابق، ص. 314 و 315
[xviii] Benali Driss, Un exemple de transition Fes au XIX éme Siécle, Revue Juridique Politique et Economique du Maroc, Faculté des Sciences Juridiques Econoliques et Sociales de Rabat,No 8, 2 éme Semestre 1980. P.126.
[xviii] - Ibid, p.123
[xviii]- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.2، مرجع.سابق، ص. 316
[xviii]- نفسه
[xviii] - Ben Ali Driss, Un exemple de transition Fes…op.cit.,p.125.

[xviii]- بوشعراء مصطفى ، "الاستيطان والحماية بالمغرب...،ج.2، مرجع.سابق، ص. 317

[xviii]- نفسه، ص. 319

[xviii]- عبدالواحد أكمير، *الجالية الفاسية...م س*،ص. 173

[xviii]- نفسه

[xviii]- نفسه، ص. 174 .

[xviii]- من الحوار الذي أجراه عبد الواحد أكمير مع السيد أحمد بن جلون، أبدجان، يناير 1993، عبدالواحد أكمير، *الجالية الفاسية... م س*، ص. 174.

أزمات التنمية السياسية في ليبيا ما بعد الكولونيالية (1951 :2011)

■ د : طه محمد والي
كلية الاقتصاد والتجارة-الجامعة الاسمرية

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة الى وصف وتحليل مراحل نشأت دولة ليبيا منذ الاستقلال والى عهد الدولة الجماهيرية ومن ثم انهيارها بانتفاضة شعبية عام2011 ، اضافة الى تسليط الضوء على اهم الازمات التي وقعت فيها هذه الدولة طيلت مرحل قيامها والاسباب التي ادت اليها.

بينما تحاول هذه الدراسة الاجابة على السؤال التالي ماهي ملامح دولة ما بعد الكولونيالة في ليبيا، وما الاسباب التي جعلت منها تعاني من ازمات تهدد كيانها وهويتها وتؤدي في النهاية الى قيام ثورة تؤثر في طبيعة الدولة التي استمرت طيلة ستة عقود؟.

وتعتمد هذه الدراسة على نظرية التنمية السياسية في صياغة الفرضيات، باعتبار ان حالات التغيير والتحول والبناء السياسي داخل الدولة الوطنية الليبية مرتبط بعميات التنمية والتحديث المطبقة من قبل النظام السياسي، وايضا تعتمد على نظرية ما بعد الكولونيالية التي تدرس تأثير تاريخ الاستعمار والعامل الخارجي على البنية الاجتماعيّة والاقتصادية والثقافية والسياسية للدولة المستعمرة، خاصة في مسائل من اهمها : الدولة القومية المقتبسة، مسالة الهوية والتبعية، هياكل السلطة التي رسختها العملية الاستعمارية.

المقدمة

شهدت فترة ما بعد الاستعمار في دول العالم الثالث ظهور ما عرف بدولة ما بعد الكولونيالية، وليبيا ليس باستثناء، فهذه المستعمرة جاء استقلالها نتيجة لاختلاف الدول الاستعمارية-الحلفاء- على نظام الوصاية للمستعمرة الايطالية، ما ادى لرفع القضية الى الامم المتحدة للنظر فيها، فكان الاستقلال، ومن ثم الاعتماد على الدول الوصية والامم المتحدة في تشكيل ملامح الدولة الجديدة وفق النموذج الغربي.

ولكن بحكم التجربة والتطبيق وعلى مدى عقود، وقعت هذه الدولة الحديثة في عدة ازمات بسبب سياسات التنمية والتحديث المستوردة والمتقطعة، والتي من اهمها ازمتي الهوية والاندماج والتحول الديمقراطي، مقابل تسلط نخبة معينة على الحكم وفرض ايديولوجيتها على كل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة، حتى ادى في النهاية الى وقوع ثورة

عام2011 غيرت ملامح وشكل الدولة ولكن دون ان تصل الى حالة من الاستقرار والبناء الصحيح للدولة الجديدة.

وتقوم الدراسة على محورين رئيسين هما:

المحور الاول: مراحل بناء الدولة الليبية الحديثة

مع انتهاء العهد العثماني(1551-1911) بالاحتلال الايطالي لليبيا وعقد اتفاقية الصلح مع ايطاليا في اكتوبر عام1912م، بدأ عهد النظام الكولونيالي يرسخ من حكمه وسيطرته على ليبيا بالرغم من حركات المقاومة السياسية والمسلحة التي لم تتوقف طيلت فترة الاستعمار الايطالي وبعده، والذي سمح في البداية بالحكم الذاتي للسكان المحليين [1]، الا انه بعد فترة تراجع عن ذلك واعلن الغاء كل الاتفاقيات المعقودة مع السكان المحليين، وقام بتوحيد البلاد تحت سلطته في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، في ادارة مركزية واحدة مركزها طرابلس، وقسمت البلاد الى خمس مناطق ادارية، بينما بقيت منطقة فزان منطقة عسكرية [2].

وبعد ان انتهي الاستعمار الايطالي بانتصار جيوش الحلفاء على المحور وهزيمة ايطاليا في الحرب العالمية الثانية عام 1943، وقعت ليبيا تحت سيطرة الادارة الكولونيالية العسكرية البريطانية والفرنسية حتى الاستقلال[3].

المرحلة الاولى: مرحلة استقلال وبناء دولة ليبيا الملكية

في اطار فشل الدول الغربية في الوصاية المباشرة وتقسيم مناطق النفوذ فيما بينهم على ليبيا بسبب تأثير الحرب الباردة وصراع المصالح تم رفع القضية الليبية في ابريل 1949 الى الجمعية العامة للأمم المتحدة[4]، التي اصدرت قرار في نوفمبر1949 تحت رقم289، ينص (على ان تكون ليبيا دولة مستقلة ذات سيادة.. ويحقق الاستقلال في اقرب وقت على ان لا يتجاوز 1يناير 1952)، وعينت ادريان بيلت في ديسمبر 1949 كمفوض عام تابع للأمم المتحدة لتنفيذ القرار، واختيرت عدة لجان ومجالس تقوم على تنفيذ الاستقلال، وبعد عدة مشاورات ولقاءات من قبل الجمعية الوطنية المعنية بإعداد الدستور واللجان التابعة لها تم التوصل الى شكل الدولة الملكي ونظامها الفيدرالي، ليتوج بعد ذلك في صدور اول دستور بصياغة ليبية وتحت اشراف دولي في اكتوبر1951[5].

وبعد اعلان استقلال ليبيا في24 ديسمبر1951 تم اعتماد النظام الملكي وقبول ليبيا بعضوية المنظمات الدولية في فبراير 1952، ثم شكلت في مارس 1952 اول حكومة اتحادية، وباشرت الدولة مظاهر سيادتها وانشات العلاقات الدبلوماسية وعقدت المعاهدات مع الاخرين، وشرعت في التنمية وبناء المؤسسات الخدمية والتعلمية[6]. وفي ديسمبر 1955 اصدر مجلس

الامن القرار رقم 109 لسنة 1955 الذي اوصى الجمعية العمومية بقبول 16 دولة بما فيها ليبيا بعضوية الامم المتحدة وقد استجابت لذلك بقرار رقم 995 الذي قضى بانضمام ليبيا لها [7]. كما شهدت بداية الخمسينات نشاطا حزبيا ونقابيا ولكنه سرعان ما تم احباطه بإلغاء الاحزاب في اول انتخابات عام1953اضافة الى التضييق على نشاط المنظمات المدنية مثل نقابة العمال والحركات الطلابية خاصة في مسالة التعبير على حقوقه الخاصة وآرائهم السياسية[8].

وبناء على ما سبق ذكره، يتبين ان مسالة استقلال ليبيا قد تأثرت بعدة عوامل عجلت في الاستقلال اهمها: اولا التنافس بين دول الحلفاء المنتصرة في الحرب على الموقع والنفوذ والوصاية على ليبيا، وثانيا مطالبة القادة الليبيين المنفيين في مصر باستقلال ليبيا، وتأييد جامعة الدول العربية لهذا المطالب[9].

بالمقابل حمل الاستقلال اعباء ثقيلة من اهمها: بناء الدولة والتأسيس لدولة ليبية بهوية ليبية، والسيطرة على النظام الملكي من قبل شيوخ القبائل واعيان المدن، اضافة الى ذلك الفقر المنتشر بين شرائح المجتمع " فمتوسط دخل للفرد لا يتجاوز 35 دولار امريكيا، ونسبة الامية وصلت الى معدل 95%"، وكذلك مسالة التبعية التي اكد عليها اقتراب ما بعد الكولونيالية الناتجة من الاعتماد على المساعدات الاقتصادية وايجار القواعد العسكرية الانغلو امريكية[10].

ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا، فبمجرد اكتشاف النفط عام 1959 حصلت تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية، تحولت على اثرها الدولة بسرعة الى دولة غنية، وقامت برامج وخطط تنمية وتحديث استهدفت جميع القطاعات وادت الى بروز طبقة وسطى متعلمة تأثرت بالمحيط العربي، وكانت سببا في سقوط النظام الملكي فيما بعد، بل وصل تأثير النفط الى الدفع بإعادة النظر في شكل الدولة، من خلال احداث تعديلات دستورية في سنة 1963 لصالح اقامة نظام موحد[11]. اضافة الى احداث تغيير في الجانب الاقتصادي للدولة الليبية، فبسبب الموارد بدأت سياسة التخطيط المركزي مع احتفاظ النظام الملكي بهويته وبناه الاجتماعية، فبدا مشروع البناء بإنشاء المجلس القومي للتخطيط عام 1962 ووضع خطة خماسية للتنمية 1963 :1968 استهدفت تطور الزراعة والتعليم وارساء مشاريع البنية التحتية[12].

وبنهاية النظام الملكي بدأت بوادر سقوطه تظهر، فبعد عملية انتاج النفط وخطط التنمية والتعليم الواسع، تشكلت طبقة متوسطة ومتعلمة (تأثرت بالصحافة والتعليم المصريين، من مناهج، واساتذة، وبعثات دراسية) رفعت من مطالبها النوعية الخاصة والسياسية والقومية (مطالب طبقات العمال والرأسماليين والطلاب والعسكريين)، مقابل طبقة تقليدية (الاعيان والمنتفعين وزعامات القبائل والزوايا الدينية) تعيق هذه المطالب وتدعم النظام الملكي، فحصل ضعف في النظام القبلي الداعم للملكية المحافظة، مما ادى لعزلتها وابتعادها عن الواقع المحلي

والاقليمي[13]، مقابل عدم قدرتها على احتواء وارضاء القوى الجديدة والمتحررة التي تشعر بالتهميش وبانها خارج رعاية الاعيان وشيوخ القبائل التقليدين ذات النفوذ، مع استثناء الجناح العسكري من هذه الطبقة الجديدة الذي كان الاكثر تنظيما وقوة من بين الجماعات المعادية للملكية، وفي غياب الاحزاب كان القوة الوحيدة المؤهلة لإزاحة الملكية والنخبة القديمة بشكل فعال[14]. فكان له الدور فيما بعد في سقوط النظام الملكي وقيام النظام الثوري البديل عنه.

المرحلة الثانية: مراحل بناء الدولة الجماهيرية (1969-2011)

بسقوط النظام الملكي في سبتمبر1969على يد بعض افراد المؤسسة العسكرية (التي حصلت على الدعم الشعبي المتأثر بالتيار الثوري -القومي العربي، المناهض للتبعية الاجنبية) بدأت دولة ليبيا الثانية ما بعد الاستقلال تأخذ بنموذج جديد مختلف في البناء عن النموذج السابق، وذلك فق تشكيل مجلس قيادة واعلان دستوري ونظام جمهوري مؤقت واتحاد اشتراكي يحاكي النموذج الناصري في حكمه والذي تخلي عنه بسبب فشله في تعبئة الجماهير ومواجهة النخب القديمة، فحل نظام الادارة الشعبية محله واعلن عن نظرية جماهيرية غيرت مسار الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية [15].

وقد مرت دولة ما بعد سقوط النظام الملكي عبر عدة مراحل، اهمها هي:

اولا : مرحلة الجمهورية الليبية (1969 :1973)

عقب قيام "ثورة الفاتح في 1سبتمبر1969" من قبل مجموعة من ضباط الجيش سلكت ليبيا طريقا جديدا في نظام الحكم والادارة، تم في بدايته الغاء النظام الملكي وكافة المؤسسات التي استند اليها كالمجلس التشريعي ومجلس الوزراء، كما الغي الدستور، واعلن البديل عنه بقيام الجمهورية العربية الليبية كدولة تقدمية اشتراكية ثورية تناهض الامبريالية، كما تم ايضا تشكيل اولى مؤسسات النظام الجديد[16]، المسمى مجلس قيادة الثورة "الذي ضم 12ضابطا" بعد اسقاط الحكم الملكي، وتم اعتماد اعلانا دستوريا في سبتمبر من نفس العام، يحدد مراحل بناء الدولة والية الحكم فيها، وقد تمتع هذا المجلس باعتباره السلطة العليا في البلاد التي تمارس اعمال السيادة والتشريع، بسلطات واسعة ضمنها له الاعلان الدستوري، وبدوره اي مجلس قيادة الثورة شكل مجلسا للوزراء باعتباره السلطة التنفيذية والادارية في البلاد، وبعد ان استقر هذا الوضع المؤسسي والدستوري، اعلنت هذه القيادة العسكرية عن تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في 1971/6/11 كاطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزبا سياسيا يضم القوى الداعمة (تقوم فلسفته على خلق ايديولوجية -حرية اشتراكية وحدة- تساند النظام الثوري الجديد، ومحاكيه للنموذج الناصري في مصر) [17]. وبعد انعقاد مؤتمر الاتحاد الاشتراكي الاول في ابريل 1972

اتضحت الملامح الاساسية الخطط لها لبناء سياسة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديد العلاقات الدولية مع الاطراف الأخرى، وفق نموذج الدولة الثورية- الاشتراكية - الوحدوية، والتي بدأت خطاها على ارض الواقع من خلال تشكيل الوزارات واعادة تقسيم البلاد الى محافظات ثم بلديات، كما حددت الميزانيات ومشروعات التنمية في كل القطاعات الخدمية والانتاجية " ضمن خطة التحول ما بعد الثورة 1972-1975- اعدت خطط تنموية لكل القطاعات الخدمية "، التي سيطرت الدولة من خلالها على كل مواردها الاقتصادية[18].

ثانيا: مرحلة الدولة الشعبية (1973 :1977)

اتسمت مراحل الدولة الشعبية بمظاهر سبقت ظهورها اثناء حكومة "مجلس قيادة الثورة"، فالعوامل التي ساعدت على قيام "ثورة الفاتح" هيأت نتائجها لقيام الدولة الشعبية، فقد اتضح فيها ان اصلاح اجهزة الدولة السابقة ليس كافيا لخلق اجهزة عامة قادرة على تحمل فلسفة الثورة، ولكن المطلوب هو تكوين جهاز دولة شعبي يستطيع تحمل اعباء تطبيق وتأكيد الاهداف التي قامت الثورة لأجلها، وحتى الاجراءات الاصلاحية التي ادخلها المشروع الثوري ابتداء من سنة 1970على الاجهاز الملكية الادارية لم تثبت جدواها في تحسين واصلاح الجهاز الاداري بسبب الثقل البيروقراطي الموروث عن العهد الملكي، اضافة الى القوانين واللوائح التقليدية التي تحكم نشاط الهيئات الادارية والتي لا تواكب المرحلة الثورية الاشتراكية، فجاءت بذلك "الثورة الشعبية" في ابريل 1973 لتعطل جميع القوانين المعمول بها سابقا[19]، ولتعلن القضاء على الادارة التقليدية وارساء للإدارة الشعبية، وايضا اعلان الثورة الثقافية محاربة الافكار الغربية. وشكلت بناء على ذلك اللجان الشعبية داخل المؤسسات لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة مباشرة، كما اصدرت عدة قوانين بالخصوص، منها قانون رقم 78 لسنة 1973 بشان ممارسة اللجان الشعبية لمسؤولياتها الادارية[20].

وهكذا يبدوا ان اعلان الثورة الشعبية اريد به وسيلة لكسب التأييد الشعبي ازاء تنظيم المؤسسات الادارية والبيروقراطية، وكذلك اداة تستخدم لتجاوز معارضي النظام بتعبئة الجماهير من القاعدة. ولكن بالمجمل فهذه التجربة قد فشلت في التعبئة الجماهيرية، ما نتج عنها تقديم فكرة اخرى للتعبئة وبناء المؤسسات من قبل "قائد ثورة سبتمبر معمر القذافي"، في محاولة لتشجيع الجماهير على المشاركة ولاسيما بعد انقسام وتفكك مجلس قيادة الثورة عام 1975، وتمثلت هذه الفكرة في تبني فكرة المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية، والتي اخذ في تنفيذها ودعمها بصدوره للكتاب الاخضر الذي وضع اطارا تفصيليا لآيات تطبيقها، وبالمقابل قوض في الوقت نفسه التنظيمات السياسية والاجتماعية الشعبية الممثلة في النقابات المستقلة والاتحادات الطلابية كما قوض الجيش ذاته[21].

ثالثا: مرحلة دولة الجماهيرية - الاشتراكية(1977 :1991)

يعد تاريخ 2 مارس 1977 بداية المرحلة الثالثة المسمى "سلطة الشعب"، والتي اعلن فيها تغير اسم الدولة ونظامها السياسي تحت اسم "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، وقيام النظام الجماهيري الذي يأخذ من الديمقراطية المباشرة فلسفة لحكمه من خلال تطبيق مبدا "المؤتمرات الشعبية تقرر، واللجان الشعبية تنفذ"، وبقيامها انتهى تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي ومعه كل ادوات الحكم التقليدية المناهضة "لسلطة الشعب"، وتم نقل كافة سلطات الحكم السياسية والادارية من الحكومة الى الجماهير الشعبية وفق النظام الجديد الذي اعتبر فيه ان السلطة الشعبية المباشرة هي اساس النظام السياسي في الجماهيرية، كما اعلن عن تطبيق النظام الاقتصادي الاشتراكي بالقضاء على الملكية الخاصة واعتماد الملكية الجماعية، كذلك اعتبر القران الكريم شريعة المجتمع، ودعما لكل هذه المبادئ اصدر النظام عدة قوانين تساندها [22].

ثم جاء بعد اعلان سلطة الشعب العمل على استكمال الفصول الثلاثة للكتاب الاخضر، ليكون البناء النظري للنظرية العالمية الثالثة قد اكتمل، فجاء الركن السياسي بالديمقراطي المباشرة، وجاء الركن الثاني الاقتصادي متمثلا في النهج الاشتراكي، اما الركن الثالث فجاء يعبر عن القضايا الاجتماعية "كالقومية والامة والاسرة والمرأة..الخ[23].

ولتطبيق مخرجات هذه النظرية اعتمد النظام الجديد عدة سياسات لترسيخ حكمه وفلسفته في الحكم مثل: انشاء حركة اللجان الثورية في اواخر السبعينيات من القرن العشرين من اجل حماية النظام الجديد "السلطة الشعبية، وثورة الفاتح، والدفاع عنهما"، كما اسست القيادات الشعبية لدعم شرعية النظام، وايضا عمل على تقسيم دولة الجماهيرية الى شعبيات(محافظات) وبلديات ومؤتمرات شعبية(محلات ادارية)، وطبق في هذا الشأن نظام اللامركزية في الحكم مع تمتع "قائد الثورة" معمر القذافي بسلطات واسعة، بالرغم من اعلانه عن عدم استلامه اي منصب رسمي، لكن اعتبرت توجيهاته بمثابة اوامر ملزمة التنفيذ. كما اعتمد بالمقابل نظام اشتراكي سيطرت فيه الدولة على الاقتصاد الليبي، وجعلت الملكية عامة للدولة. واستمر هذا الوضع الى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، ليبدا بعد ذلك النظام في التغيير التدريجي في سياساته بسبب عدة عوامل داخلية وخارجية، اهمها تحديات تطبيق النظرية على ارض الواقع، وفشلها في تحقيق سلطة الشعب واشتراكية الدولة "العادلة"، اضافة الى حدوث تغيير في الموازين الدولية بين القطبين العالمين، ما ادى لضغوطات طبقت على النظام الليبي، فعملت على اعادت النظر في اطروحاته لنظام الحكم، وادخاله لبعض المفاهيم الليبرالية – الرأسمالية فيه، وكذلك اعلانه للوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان عام 1988، والبدء ايضا في سياسة الانفتاح المحدود على

الخارج وتحريره لبعض مشاريع الاقتصاد والتجارة المملوكة للدولة بداية من تسعينيات القرن العشرين.

رابعا : مرحلة دولة الجماهيرية الثانية (1992 :2011)

ان بدايات التغير في الموازين الدولية التي شهدتها نهاية الثمانينات والاتجاه نحو القطب الواحد وضعف وتفكك القطب الاخر(الاتحاد السوفيتي) الداعم للسياسات الثورية للنظام الليبي في العالم، اضافة الى احداث تفجير الطائرة الامريكية فوق بلدة لوكربي في ديسمبر 1988، والتهم والحوادث التي الصقت بليبيا حول الاعمال الارهابية، وكذلك تفاقم مشكلات الاقتصاد بسبب الحصار والسياسات الداخلية، كل هذه المحطات البارزة كانت عوامل مؤثرة في تغيير السياسة الداخلية والخارجية للنظام السياسي الليبي، فبسبب سياساته الثورية تعرض البلاد للعقوبات الدولية "بين عامي1992-1999"، حتى قبِل النظام في النهاية بتسوية القضايا العالقة مع الغرب، والبدء في سياسة الانفتاح عبر الاعتراف بعدة حوادث دولية متعلقة بالإرهاب ودفع تعويضات لقاء ذلك، وقد استمرت هذه التسويات الى عام 2003 عندما سلمت ليبيا برنامجها النووي، واعلنت تخليها عن نشاطاتها السابقة الثورية والتحررية. ليدخل بعد ذلك النظام في برنامج الانفتاح الاقتصادي والتطبيع مع الغرب والمجتمع الدولي ما بين 2003: 2009.

بدا مشروع الاصلاح بخطط للتنمية الاقتصادية في السنوات ما بين 1997: 2001، ثم بإعادة تقييم التجربة السابقة عبر تصريحات النظام الجماهيري في يونيو2003 بان: التجربة الطويلة اثبتت فشل الاشتراكية والتخطيط المركزي، وانه لابد من خصخصة القطاع العام وتحرير الاقتصاد، وعليه قام النظام بتعيين شخصية ليبرالية (الدكتور شكري غانم) رئيسا للوزراء واعطى الاوامر ببدء الاصلاحات، وبدوره قام غانم بعملية الخصخصة لعدد 361 شركة عامة في عام2004، كما سمح النظام للأجانب بالتملك للأصول الليبية[24].

وبالتزامن مع مشروع الاصلاح والانفتاح على المجتمع الدولي ومؤسساته، كان هناك مشروع موازي يحمل طابعا سياسيا- اقتصاديا ويهدف الى اعادة تأهيل النظام، تبناه نجل القذافي سيف الاسلام تحت اسم (مشروع ليبيا الغد- دولة الجماهيرية الثانية) واعلن عنه في عام2006، وقد بدأت خطوات هذا المشروع بتبني سياسة اقتصاد السوق ومعالجة مسالة الاصلاح السياسي وحقوق الانسان والفساد والحريات المدنية، بل تعدى هذا المشروع الى محاولة وضع دستور جديد للبلاد، مما جعل من المشروع يصطدم بأطروحات الكتاب الاخضر وبإرادة القذافي التي افشلت مشروعه السياسي والاقتصادي الجديد. ما يعني ان مشروع الإصلاح قد وضع تحت ضوابط صارمة، وان مسألة التغييرات ماهي الا هامشية ودون أي تغييرات جذرية أو شاملة[25].

المحور الثاني: ازمات بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال

عند الحديث عن ازمات بناء الدولة لا يقصد به الاخذ والحديث عن فترة زمنية معينة شهدها النظام وانما الحديث عن مسالة دولة ما بعد الاستقلال الليبي وما شهدته من ازمات اثرت في بنائها وعدم استقرارها.

ومن اهم ازمات دولة ما بعد الاستقلال، بحسب نظرية التنمية السياسية واقتراب ما بعد الكولونيالية (*) هي:-

اولا: ازمة التنظيم السياسي ـ الدستوري

بعد الغاء دستور الاستقلال لعلم 1951 ووضع اعلانا دستوري مؤقتا في عام 1969 ومن تم الغاءه ايضا بقيام سلطة الشعب في عام 1977، اصبحت ليبيا تفتقر للمرجعية الدستورية القانونية والهيكلية، التي استبدلت بمرجعية فكرية صاغها القذافي في الكتاب الاخضر من خلال مجموعة من المقالات تطرح بعض الافكار التي من شانها ارساء قواعد النظام السياسي وتنظيم سريان العملية السياسية بشكل عام[26]. وقد استمر هذا الوضع قرابة الربع قرن، الا ان ظهرت محاولات لإنجاز وثيقة دستورية وضعت مسودتها الاولية عام2005، ولكنها اصطدم برفض القذافي وبأطروحة الكتاب الاخضر، بالرغم من اشارتها لبعض التعديلات المرضية لتوجهاته وفلسفة النظام الجماهيري، ليتم تعديلها ووضعها في شكل وثيقة باسم مرجعية النظام الجماهيري، لكنها لم توفق ايضا نتيجة انتفاضة فبراير 2011 [27].

اما عن التنظيم السياسي الجماهيري الذي جاء متوافقا مع اطروحات نظرية الكتاب الاخضر فقد عاني من عدة اشكاليات كان اهمها: اشكالية التطبيق للنظرية، فالمرجعية الفكرية للنظام تكشف عن حجم التباين بين النظرية الجماهيرية وتطبيق هذه النظرية على ارض الواقع وهو التطبيق الذي ابتعد عن الديمقراطية المباشرة. وكذلك الامر انطبق على صنع القرار، فهناك قصور في تنظيم اليات تنفيذ النظرية الجماهيرية، من خلال تفتيت القرار على دوائر مختلفة في بناء تصاعدي ينتهي بمؤتمر الشعب العام الذي يملك حق دعوة المؤتمرات الشعبية الاساسية للانعقاد، وفي هذا خلاف مع النظرية التي تزعم ان البنية الاساسية للقرار والسياسات تتمحور في المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملك فعليا حق الانعقاد، وهذا التفتيت للقرار السياسي بين دوائر مختلفة للسلطة شكل نموذجا فوضيا يفتقر الى الحد الأدنى من المأسسة ونظام اللامركزية والاعتماد الكلي على هيكل غير رسمي للسلطة[28]، وهو بهذا اي الهيكل الجماهيري (من عام1977الى عام2011) مكن العقيد القذافي من السيطرة على اهم القرارات العليا في الدولة اضافة الى تدخله في التعيينات العليا للدولة (اللجان الشعبية العامة).

ايضا عانت الدولة من عدم استقرار المؤسسات العامة فمنذ عام 1989 والتركيبة الهيكلية للدولة ظلت تتغير سنويا باستمرار سواء في عدد المؤتمرات او اللجان الشعبية العامة او النوعية وكذلك التسميات، فالمحافظات تغيرت تسميتها وحدودها عدة مرات وعدد المؤتمرات التي تتبعها، فسميت بلديات ثم عدلت بعد فترة الى شعبيات. كما ان عدد المؤتمرات او الكومونات يتغير باستمرار، ايضا المركزية واللامركزية تتبدل كل عام، ثم عمليات الدمج للهيئات والمؤسسات والشركات لا تتوقف، ايضا الامر انطبق على اللجان الشعبية العامة[29].

كذلك رغم محاولة النظام العمل على مشروع اصلاح في اخر مراحله تبناه ابنه سيف الاسلام القذافي لإعادة النظر في التنظيم السياسي الجماهيري، الا انه واجه عدة اشكاليات اهمها: محدودية التفويض الممنوح له، وتعرض المشروع للشخصنة بتفرد سيف الاسلام بمشروع ليبيا الغد، وتنافس الاشقاء على قيادة المرحلة الجديدة، وعرقلة الايديولوجيين الموالين للقذافي" الحرس القديم" للمشروع، والحاجة ليتجاوز مجرد الاصلاح في الجانب التنموي والاقتصادي للدخول في صميم قضايا وتحديات الاقتصاد السياسي، والحاجة الى عقد اجماع سياسي جديد لا يعيد انتاج الماضي[30].

ثانيا: ازمة التنظيمات الغير رسمية وتأثيرها على بناء الدولة

منذ الاستقلال وليبيا تعاني من سيطرت الدولة على المؤسسات الغير رسمية وتضيق مجال عملها ونشاطها واستبدالها بمؤسسات تقليدية كالمؤسسات القبلية والدينية سواء كان هذا الحال في فترة النظام الملكي او الجماهيري.

فمرحلة دولة الجماهيرية كانت سياستها منذ البداية ثورية مركزية، فرضت ايديولوجيا ترسم ملامح الدولة الجديدة ولا تفسح المجال للمجتمع المدني او الاهلي بالعمل باستقلالية، وقد ساعدها في ذلك غياب المؤسسات المدنية القوية والفاعلة كالأحزاب، لذلك استبق النظام الجديد الامر، فاعلن منذ بداية حكمه معارضته للاحزاب السياسية والنظم الحزبية، وجرمها ووصف من ينتمى اليها بالخائن" بحسب ما جاء بالكتاب الاخضر"، وشدد عقوبتها بتشريعات تجرمها "قانون رقم 71 لسنة1972 لتجريم الحزبية[31].

ثم جاء الدور على النقابات العمالية والمهنية فبعد انتهاء النظام الملكي ووجود نظام بديل له ثوري تغيرت العلاقة بين النقابات العمالية والمهنية وبين الدولة وفقدت النقابات استقلاليتها تماما تجاه الدولة واصبح عليها الالتزام بالسياسة العامة للدولة، فرغم قيام قانون العمل رقم 58 لسنة 1970 بتنظيم النقابات المهنية وتحديد مجالات نشاطها الا انه بإعلان قيام سلطة الشعبة عام 1977 تغير الامر، فقد اصبح المسؤولون في كل نقابة عبارة عن موظفين في الدولة وبالتدرج حتى تم احتواء النظام النقابي تحت عباءة السلطة المركزية وفق ما سمي بالاتحاد العام للنقابات

الانتاجية والحرفية والذي جعل من اهم اهدافه الايمان بمبادئ ثورة سبتمبر والانضمام لعضوية اللجان الثوري والمؤتمرات الشعبية[32].

اما عن الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي هي ايضا لم يكن لها فضاء مستقل ومنفصل عن الدولة، فقد استطاع القذافي ان يحصر عمل نشاط هذه الجمعيات دخل مؤسستين يراس احداهما ابنه سيف الاسلام وتراس الاخرى ابنته عائشة[33].

وبالمقابل انشأ النظام الجماهيري او استعان بمؤسسات اخرى تقوم بالأدوار المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني، فمثلا انشأ حركة اللجان الثورية في 1979 بغية دعم اطروحات النظام الجماهيري واستهداف المعارضين له، واعتبرت اهم ادوات النظام للتعبئة الجماهيرية[34].

كما قام بإعادة القبيلة وتأطيرها في مؤسسات وتنظيمات تقوم بأدوار محددة. فعزز الهياكل السياسية في ليبيا بتنظيمات اهلية ذات طابع قبلي كروابط شبان للقبائل، ايضا انشأ النوادي القبلية بهدف "محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة، التي بتراكمها يمكن أن تتحول إلى حركات احتجاجية او تنظيمات مدنية بديلة عنها، وهي نفس الأهداف التي وُضعت لتنظيمات القيادات الشعبية والاجتماعية (انشات في عام1993)لكي تمارس دورًا رقابيا ومحاسبيا على مكونات المجتمع وتكون بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها[35].

وحتى في فترة انفتاح النظام الجماهيري على المجتمع الدولي واعلانه لمشروع الاصلاح السياسي الاقتصادي حاول النظام ايجاد روافد جديدة في العمل السياسي،، فكان التفكير في انشاء منابر سياسية تقوم بوظائف واداور شبيه بما تقوم به الاحزاب وجماعات الضغط وذلك في محاولة لاستقطاب الحراك الناشئ لصالحه، وهذه الفكرة تجنب المسؤولية في الدعوة للأحزاب المحرمة ولكي لا تثير القذافي ولجانه الثورية، لكن هذه ضيق عليها حتى اصبحت خاضعة لسيف الاسلام فخرجت عن محتواها[36].

ثالثا: ازمة الشرعية والمشاركة السياسية

عندما جاء النظام الجماهيري كبديل عن الملكي لم يختلف كثيرا في مسالة السيطرة على الحياة السياسية، وايجاد مبررات لكسب الشرعية، فمنذ بدايته طرح مبدا الثورة الدائمة المستندة على ايديولوجية الكتاب الاخضر التي اكسبته الشرعية والتي عمل من خلالها على تعزيز سلطته ونفوذه، مستعينا بشبكات السلطة غير الرسمية وبتعزيز لموقع عائلته وقبيلته ورفاقه في النخبة الحاكمة التي غابت معها القنوات المساهمة في تدوير النخب التي ضيقت وحصرت بالفئة الموالية للنظام وابناؤها او بما يسمي (برجال الخيمة). وقد مكنته إدارته وتحكمه بهذه العناصر اضافة الى التشريعات ذات الصبغة الثورية من تقويض النشاط السياسي خارج اطار الدولة ومن

البقاء في السلطة لأربعة عقود[37]، وحتى عندما طرح مشروع الاصلاح لم يخرج عن اطار فلسفة النظام ورمزية معمر القذافي.

هذا وقد عانى النظام من ازمة الشرعية التي تعددت في صورها حتى وصلت الى ربط شرعية الدولة بشرعية شخص معمر القذافي باعتباره هو رمز الدولة ومصدر شرعيتها الوحيدة ودونه لن تكون الدولة ولا النظام، وهو ما رسخه فعلا حتى اصحبت ليبيا هي معمر القذافي داخليا وخارجيا. كذلك واجهت الشرعية تضارب التوجهات السياسية للنظام بين القومية العربية تارة وبين اتجاه افريقيا تارة اخرى، وبين تحدي للمشروع الغربي واعتماده لسياسة النضال ضده، ثم بعد ذلك الانفتاح والتطبيع معه .

هذا الامر السابق الذكر انعكس على الحياة السياسية في ليبيا والتي غابت معها القنوات الفعلية للمشاركة السياسية ومسالة تدوير النخب، وانتجت عزوفا عن المشاركة السياسية وعدم المصداقية في العملية السياسية داخل المؤتمرات الشعبة الاساسية.

رابعا: ازمة البناء الاقتصادي ما بين التغلغل والتوزيع

ادت سياسات النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي المطبقة منذ سبعينات القرن العشرين الى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية والتخبط بين القطاع العام والخاص وظهور البيروقراطية وتوابعها من مظاهر الرشوة والمحسوبية بسبب السلاسل الطويلة المعقدة من الاجراءات التي يتطلبها تنفيذ اي عمل في ظل القطاع العام [38]، وبسبب التغير المستمر للقيادات الجهوية والمركزية والتنقل بين الادارة الثورية والادارة الشعبية، ما ادى لتحول الاقتصاد الوطني لاقتصاد مستهلك يعتمد على مورد النفط رغم خطط التنمية والميزانيات الضخمة لدعم الاقتصاديات البديلة، والتي استفاد منها النظام لدعم شرعيته حيث ربط الانفاق للموارد بالإذعان له.

خامسا: ازمة الهوية والاندماج

ان الخلل الجيواستراتيجي الذي تعانيه الدولة الليبية منذ استقلالها عام 1951 يتمحور حول امتلاكها مساحة جغرافية شاسعة وموارد نفطية مقابل ضعف سكاني وانعدام كفاءة الجيش وتباين تطور الاقاليم الليبية الثلاثة التي مارست حكما ذاتيا بعد الاستقلال تحت الحكم الملكي الذي ما لبث ان الغى الاقليمية وتبنى الاتحاد عندما استشعر وجود نوايا انفصالية عام 1964. ثم جاء نظام القذافي ليعمق من ازمة الدولة المركزية الموحدة ويعزز من خللها الاستراتيجي، اذ لم تمارس الدولة وظائفها بعدالة تدفع الاقاليم الى اعلاء المطالب الوطنية على انتماءاتها الامر الذي افرز عدة ازمات منها[39]:-

1- كان النظام السابق(نظام القذافي) غير مقتنع بالمنطق التمثيلي للدولة ككيان معنوي يمثل مصالح المجتمع بل اختزل الدولة والنظام في شخص القذافي ونخبة محدودة من مقربيه وقبيلته.

2- اعتمدت الدولة المركزية الليبية على سياسة المفاضلة بين الاقاليم من حيث التنمية، مما ولد فروقا وتهميشا لبعض الاقاليم واحساسا بالظلم تجاه الدولة.

3- افتقدت الدولة لوجود مؤسسات كالجيش والقضاء والسلطة التشريعية تكون رمزا للدولة الوطنية، ويمكن ان يلتف حولها الناس لتدعيم مشاعر الانتماء الوطني خاصة ان القذافي اسس جيشا اشبه بالمليشيات قائم على قاعدة الولاء له لا للدولة، مما افقد المؤسسة العسكرية احترامها من قبل المجتمع، علاوة على ما تعرضت له من هزائم عسكرية خاصة في تشاد، وحتى المؤسسات الوسيطة (المدرسة والمسجد والاسرة والمؤسسات الاجتماعية) التي تلعب دورا هام في بناء الهوية الوطنية تعرضت لعملية قمع وتعطيل ابان حكم القذافي.

4- كرس نظام القذافي الفرقة القبلية بإعطاء امتيازات لقيادات قبلية معينة على حساب قبائل اخرى، وبالتالي بدلا من استيعاب المكون القبلي ضمن الدولة الحديثة تم استغلاله لتعميق خلل الهوية الوطنية، حيث باتت القبيلة احدى قنوات الحصول على الحقوق والعمل في مؤسسات الدولة والحماية في هذا البلد بحسب قوتها السكانية[40].

ونتيجة لهذه الازمات التي لحقت بدولة ما بعد الاستقلال طيلت ستة عقود من الزمن، وفشل مشاريع الاصلاح والانفتاح الخارجي وتطبيقات النظرية الجماهيرية، والتغيرات التي حصلت في البيئة الاقليمية والدولية وما صاحبها من انتفاضات شعبية في المحيط العربي وليبيا ايضا، كل هذه الامور تبين ان طبيعة الدولة الليبية تعكس البناء الاولي لمرحلة ما بعد الكولونيالة، ما يعني انها لم تبنى بعقد اجتماعي حقيقي بين المجتمع والدولة يعبر عن خصوصية وتاريخ ومكونات المجتمع المحلي، كما تعكس الازمات ان عمليات البناء التي مارستها الدولة الليبية لم تحقق هدفها المتمثل في النمو الاقتصادي والمنافسة وترسيخ مفهوم الوطنية والولاء للدولة الوطنية.

وفي النهاية كانت الانتفاضة فبراير 2011 ضد نظام القذافي محصلة لتراكم الازمات وفشل لمشاريع الاصلاح والتحديث رغم ان دولة ما بعد القذفي لازالت لم تكتمل ملامح تكونها بعد، فهي تعيش حالة من التخبط والتمديد للمراحل الانتقالية وعدم الاتفاق او الوصول الى نموذج موحد لبناء الدولة وانهاء حالة عدم الاستقرار.

وختاما.. فان الدولة الوطنية الليبية التي جاءت نتاج بناء كولونيالي شارك المجتمع الدولي في وضع اسسه، والتي مرت بعدة مراحل من الاستعمار الى الملكية الى الجماهيرية يتبين ان تجاربها في اطار التنمية السياسية المعتمدة على النماذج الكولونيالي كانت غير منسجمة مع

طبيعة وتكوين هذه الدولة وخصوصية مجتمعها، ما ادى الى وقوعها في عدة ازمات سواء في مسالة تكوين الامة اي في العقد الاجتماعي، او في البناء السياسي السليم الذي فشل في تحقيق مؤسسات ديمقراطية تفتح قنوات للمشاركة وتدعم مفهوم الشرعية للدولة وللمؤسسات القائمة عليها، وتنجح في تحقيق بناء اقتصادي يحقق العدالة في التوزيع وتنمية شاملة واستقرار دائم.

وعليه فان نتاج مشاريع التنمية السياسية خلال هذه العقود(1951 :2011) هو وقوع ثورات شعبية، كشفت مدى هشاشة هذه المشاريع، حيث عاد وضع الدولة الى مراحل سابقة لتكوينها، فظهرت الانتماءات المحلية والهويات مادون الدولة بمختلف تجلياتها ومظاهرها. مايعني هنا ضرورة اعادة النظر في العقد الاجتماعي الذي تاسست عليه الدولة وفق مشروع توافقي يضاف اليه عملية تحديث للنظم الاقتصادية والاجتماعية لكي تعزز عملية الانتقال الديمقراطي.

المراجع:

[1] جمال الشرقاوي، ثورة اول سبتمبر تتويج للنضال الوطني الليبي، مصر ، مجلد 9، عدد 104، 1969، ص133.

[2] فوزي احمد تيم، عطا محمد صالح، النظم السياسية العربية المعاصرة، ج2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1988، ص ص346-347.

[3] فوزي احمد تيم، عطا محمد صالح، مصدر سابق، ص ص346-347.

[4] خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص644.

[5] مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زيادة، دار الثقافة، بيروت، 1966،ص ص 158 :164. راجع، سالم حسين العادي، واخرون، التنظيم السياسي للحكم في ليبيا، وزارة الثقافة والمجتمع المدني، ليبيا، 2013، ص ص 20 -21.

- وينص القرار الاممي رقم289 لسنة1949 على الاتي:-1-تكوين دولة ليبيا المستقلة وذات السيادة، والتي تشمل برقة وطرابلس وفزان.-2-ان يقر ممثلو السكان في برقة وطرابلس وفزان دستورا يتضمن شكل الحكم.-3- تعين الجمعية العامة للامم المتحدة مندوبا له مجلس يساعده ويرشده لمساعدة الشعب الليبي على وضع دستور للبلاد وتاسيس حكومة مستقلة.-4-تقوم الدولتان القائمتان باعمال الادارة للاقاليم الثلاثة(بريطانيا وفرنسا) بالتعاون مع المندوب الاممي بالاسراع في نقل سلطة الحكم الى حكومة دستورية مستقلة، والمساعدة في ادارة شؤون البلاد على تحقيق وحدة ليبيا واستقلالها والتعاون في تكوين الادارات الحكومية وتنسيق الجهود لهذه الغاية.-5-تقبل ليبيا بمجرد تكوينها دولة مستقلة عضوا في هيئة الامم المتحدة، راجع، ابراهيم عميش، عبد الله مفتاح جهان، من ذاكرة النضال السياسي الليبي1924 -1951، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2015، ص ص37- 38.

[6] فوزي احمد تميم، عطا محمد صالح، مصدر سابق، ص349.

[7] جيف سيمونز، ليبيا والغرب من الاستقلال الى لوكربي، ترجمة نقولا زيادة، مركز الدراسات الليبية، كسفورد، 2013 ص57.

[8] على عبداللطيف احميدة، دولة مابعد الاستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا ، ترجمة عمر ابو القاسم الككلي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2012 ، ص ص12-13.

- تاسست نقابة العمال الليبيين في عام1949 ثم تغير اسمه 1952 الى الاتحاد العام الليبي لنقابات العمال وكان يضم 20 نقابة مختلفة وخلال العهد الملكي نما عدد النقابات العمالية وزاد عدد اعضائها وبرزت جملة من الاتحادات النقابية. راجع، علي عبدالصادق، (2009). المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع، شؤون الاوسط، لبنان، عدد90-91، 2009، ص 53

[9] علي عبداللطيف احميده، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص131.

[10] علي عبداللطيف احميدة، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، مصدر سابق، ص ص110-111.

[11] على عبداللطيف احميده، ليبيا التي لانعرفها، دار الكتب الوطنية، مصدر سابق، ص ص134-135.

[12] محمد ابراهيم على، اثر النظام السياسي في الادارة الشعبية في ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان الاسلامية، السودان، 2005-2006، ص 44.

[13] صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1970، ص ص139-140. راجع ايضا، على عبداللطيف احميده، ليبيا التي لانعرفها، مصدر سابق، ص ص137- 138.

[14] على عبداللطيف احميده، ليبيا التي لانعرفها، مصدر سابق، ص ص- 139-140.

[15] منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا، دراسات دولية، عدد51، 2012، ص ص33-34.

[16] فوزي احمد تيم ، النظم السياسية العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص 380.

[17] زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص ص96: 98.

[18] الهادي البشير المغيربي، دور النفط في بناء الكيان السياسي للدولة الليبية1960-2002، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة دمشق،2006، ص148.

[19] محمد ابراهيم علي، اثر النظام السياسي في الادارة الشعبية في ليبيا، مصدر سابق، ص 70.

[20] عمر جمعة عمران العبيدي، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، دار الجنان للنشر، الاردن، 2013، ص ص121-123.

[21] عمر جمعة عمران، اشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص129. راجع ايضا، علي عبداللطيف احميده، الاصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبيا اثناء الاستعمار وبعده، مصدر سابق، ص ص137-138.

[22] سالم المبروك عبدالسلام، ادارة مؤسسات القطاع العام الليبية واليابانية، رسالة ماجستير، جامعة ام درمان، 2005، ص ص123- 124..

[23] البهلول اشتيوي، ثمن الحرية ليبيا والسنوات العجاف، منتدى المعارف، بيروت، 2013 ،ص43. راجع ايضا، فوزي احمد تيم، النظم السياسية العربية المعاصرة، مصدر سابق، ص ص388-389.

[24] وين بوون، ليبيا وانتشار الاسلحة النووية، مركز الخليج للابحاث، دبي، 2008، ص101.

[25] الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق والاسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الاوسط رقم 107، 6 حزيران 2011، ص 12.

[*] - وضعت نظرية التنمية السياسية مجموعة محددات للازمات السياسية وجدتها تحكم او تؤثر في عملية الانتقال التي تمر بها المجتمعات غير الاوروبية من مرحلة الاستقلال والحالة التقليدية الى الحداثة والبناء للدولة القومية والمؤسسات الديمقراطية والاستقرار السياسي، حيث ان عملية الانتقال هذه تفرز العديد من الازمات والمشاكل التي تستوجب تحقيق التنمية السياسية للتغلب عليها، وقد حدد الموند هذه الازمات في التالي : ازمة بناء الامة، التي تظهر في سياق الانتقال من الريف الى المدينة، ومن الولاء للقبلية والاسرة الى الدولة، وكذلك ازمة بناء الدولة والتي تبرز اثناء تكوين الدولة الحديثة، عندما تتعرض الدولة الوليدة لتهديدات داخلية وخارجية تهدد وجودها، وكذلك ازمة المشاركة السياسية وازمة التوزيع، ثم اضاف الموند في دراساته المتقدمة الى هذه الازمات، ازمة البناء الاقتصادي. راجع، نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فيرجينيا، 1981، ص 247.

- مابعد الكولونيالية فهي الرؤية التي تجمع في مجال واحد ولحظة واحدة المستعمِر والمستعمَر في وحدة تاريخية تساعد على شرح وتوضيح تاريخ الاستعمار وتداعياته على المستعِمر والمستعَمر في حقبة ما بعد الاستقلالات الوطنية، كما انها تعبر عن نقد الاستعمار ونقض اطروحاته وتداعياته الى ما بعد الاستقلال الوطني. راجع، عبدالوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، ط5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2009، ص 797.

[26] حسين ابوالقاسم محمد، ثورة السابع عشر من فبراير 2011 تحليل سوسيولوجي لعوامل واسباب الثورة الليبية الراهنة، فكر وابداع، مصر، مجلد 78 ، 2013، ص322.

[27] يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص80-81- 97.

[28] زياد عقيل، "عسكرة الانتفاضة" الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، السياسة الدولية، عدد184، 2011، ص ص70-71.

[29] البهلول اشتيوي، ثمن الحرية ليبيا والسنوات العجاف، مصدر سابق، ص153.

[30] يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سابق، ص93. راجع ايضا، كفاح عباس الحمداني، حركة التغيير في ليبيا، دراسات اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، عدد 34، 2014، ص ص73-74.

[31] مصطفى عمر التير، اسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص249. راجع ايضا، علي عبدالصادق، المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع، شؤون الاوسط، عدد90-91، 2009، ص 52-53.

[32] مصطفى عمر التير، اسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا، مصدر سابق، ص249. رجع، علي عبدالصادق، مصدر سابق، ص ص54-55.

[33] محمد سيد احمد فال، الثورة الليبية.. قراءة في اليات اسقاط نظام الحكم الفردي، التقرير الاستراتيجي، مجلة البيان، عدد9 ، 2012، ص182.

[34] علي عبدالصادق، مصدر سابق، ص48.

[35] محمد نجيب، الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص ص66-67.

[36] يوسف الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مصدر سابق، ص 98-101.

[37] ـــــ، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق والاسط: فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الاوسط رقم 107، مصدر سابق، ص ص6-9.

[38] مصطفى رجب البلعزي، اعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2012، ص ص128 :130.

[39] خالد حنفي على، اشكاليات بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي ، المجلة الديمقراطية، السنة الثالثة عشر، عدد 51، يوليو2012، ص171.

[40] خالد حنفي علي، معضلات الهوية الوطنية بعد الثورات.. ليبيا نموذجا، مجلة الديمقراطية، عدد 56، 2014، ص ص68-69.

التنافس الدولي على مصادر الطاقة في أفريقيا

■ أ. عبد الحميد صالح يونس
■ أ. عزالدين مختار فكرون
قسم العلوم السياسية جامعة المرقب

إن السعي إلى تأمين مصادر الطاقة كان ولا زال من المحددات الأساسية التي تشكل السياسة الخارجية للدول وخاصة الدول الصناعية الكبرى، ومنذ نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة ظهر نمط جديد من التنافس على القارة الأفريقية تميز بدخول بعض الدول كالصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية على خط التنافس فضلا عن القوى الأوروبية التقليدية، و بدأت هذه الدول تبدي اهتمامًا واسعًا بالقارة الأفريقية.

هذا وقد أصبحت القارة الأفريقية بعد طول معاناة وإهمال تكتسب بعدا استراتيجيا متناميا على المستوى الدولي، وتحتل موقعًا مهمًا في السياسات التي ترسمها القوى الكبرى للتحكم في المستقبل، ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الأفريقية نتيجة الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط الغنية بالنفط والغاز، وأيضًا لما تحتويه أراضي هذه القارة من مواد خام وموارد طبيعية ومصادر هائلة للطاقة لم تستغل بعد.

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على الثروات الأفريقية في المستقبل المنظور، وهذا ما جعل المنافسة بين تلك الدول تزداد حدة. وبدأت تسعى إلى زيادة التركيز على ضمان وحماية امداداتها من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة لصناعاتها الاستراتيجية.

وقد أسهم هذا التنافس بين القوى الصناعية الكبرى في القارة السمراء بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة تعقيد وتشابك وانتشار الصراعات التي تشهدها هذه القارة من خلال سعي هذه القوى للسيطرة والاستحواذ على مراكز الثروات المعدنية الحيوية واعتماد كل منها سياسات واستراتيجيات مختلفة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال إلقاء الضوء على مظاهر التنافس الدولي وأبعاده في أفريقيا، و أهداف ومصالح هذه القوى في القارة، والوقوف على أهم الأدوات التي تعتمد عليها تلك القوى لتحقيق أهدافها.

وتنطلق هذه الدراسة من إشكالية تتمحور حول: ما هي أهم مصادر الطاقة التي تملكها القارة الأفريقية؟ وما هو موقع القارة الأفريقية على خريطة استراتيجيات الدول الكبرى؟ وما الذي قدمته هذه الدول لأفريقيا التي لا تزال تراوح مكانها؟

وللإجابة على هذه التساؤلات انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها، أن زيادة الاهتمام الدولي بالقارة الأفريقية برز نتيجة الأهمية الاستراتيجية التي أصبحت تمثلها هذه القارة على مستوى مصادر الطاقة، خاصة مع بداية القرن الحالي، لما تمتلكه من ثروات طبيعية مهمة، كالنفط والغاز وبعض المعادن الثمينة.

أولا: مصادر الطاقة في القارة الأفريقية

ترتبط القارة الإفريقية في أذهان الكثيرين بأنها قارة مغمورة ومنسية، ويعصف بسكانها الفقر والجوع والتخلف، وتنهكها الحروب والصراعات العرقية والطائفية، وأنها غير قادرة على النهوض والوقوف على أقدامها واقتحام ميادين ورحاب التقدم الصناعي والاقتصادي، ولكن الحقائق والدراسات والبحوث العلمية تدحض وتنفي كل هذه الأفكار المغلوطة والمحبطة لهمم وعزيمة شعوب هذه القارة الواعدة، وتبين أن ما عانت وتعاني منه هذه القارة من أذى وأضرار وعجز عن استغلال مواردها وثرواتها الطبيعية والمعدنية، هو نتيجة لمخلفات وترسبات الحقبة الاستعمارية المريرة، التي أدخلت إفريقيا في ظلام دامس، وحالت بينها وبين استكشاف ومعرفة واستثمار ما تختزنه من كنوز ودرر استراتيجية ثمينة.

إن افريقيا تمتلك على ظهرها وفي باطنها موارد معدنية وطبيعية هائلة، إذ أن لديها 125 مليار برميل من احتياطي العالم من النفط[1]، أي ما نسبته15% من الاحتياطيات العالمية لهذا المورد الحيوي، وتنتج إفريقيا حوالي 300 مليون طن منه لتوليد الطاقة، وقد سجلت المناطق شبه الصحراوية في القارة في السنوات الأخيرة اكتشافات نفطية من شأنها أن ترفع من معدلات إنتاجها من النفط في المدى القريب[2].

كما أن إفريقيا تنتج 22 مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميا، وبنسبة 7% من إجمالي الإنتاج العالمي من هذا المورد الاقتصادي، ومن المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة في السنوات القادمة، وذلك بالنظر إلى الكميات الضخمة التي تم اكتشافها في أنحاء متعددة من القارة[3].

ومن مميزات النفط والغاز الأفريقي سهولة استخراجه نسبياً وسهولة تسويقه أيضاً بسبب موقع القارة الاستراتيجي بين قارات العالم من جهة وبسبب تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها، وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات المكتشفة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط إلا أن بعض الجهات الدولية تشير لوجود

العديد من المناطق غير مكتشفة إلى الآن والتي يمكن أن تحوى كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفذ نفطياً خاصة وأن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل لطاقتها القصوى[4].

أما بالنسبة للطّاقة الشمسية فتتوفر الظروف الملائمة لإنتاج الكهرباء من هذه الطّاقة في العديد من البلدان الأفريقية، نظرًا لسطوع الشمس هناك بقوة، بل إن منظمة غرينبيس لحماية البيئة تقول إن إنشاء محطات لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في 2% من مساحة الصحراء، يكفي لتغطية الحاجة العالمية من الكهرباء[5].

أما بالنسبة لموارد المياه العذبة فتشير أغلب الإحصائيات والتقديرات أن قارة أفريقيا تمتلك ما يقدر بحوالي 4 آلاف كلم3 من مصادر المياه العذبة المتجدّدة في السنة، أي ما يعادل حوالي 10% من مصادر المياه العذبة المتجددة في كل العالم[6].

أما بخصوص اليورانيوم، فقد أعاد ارتفاع أسعار النفط، وزيادة التلوث في العالم، وما يرافقها من ضغوط متزايدة للناشطين في المجال البيئي، إحياء النقاش حول تقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية (النفط) لتوليد الطاقة، واستبدال اليورانيوم على وجه أخص، الذي يدخل في توليد الطاقة النووية بها. وتحتل ثلاث دول إفريقية (النيجر، وإفريقيا الوسطى، وناميبيا) صدارة قائمة الدول المنتجة لهذه المادة في العالم[7].

إضافة إلى ذلك تمتلك القارة الإفريقية 95 % من احتياطي الماس في العالم، وتنتج 50 % من معدل الإنتاج العالمي من هذا المعدن الثمين، كما أنها تنتج 70 % من معدل الإنتاج العالمي من الذهب، و33 % من النحاس، و 76 % من الكوبالت، وتمتلك إفريقيا 90%من احتياطي العالم من البلاتين، وتنتج حوالي 89%من هذا المعدن[8]، كما أنها تنتج 9% من الإنتاج العالمي من الحديد، و30% من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، ويتراوح احتياطيها من الحديد والمنجنيز والفوسفات واليورانيوم من 15-30 % من إجمالي الاحتياطي العالمي من هذه المعادن والموارد الطبيعية[9].

وتفيد التوقعات أن هذه النسب والمعدلات مرشحة للارتفاع، وذلك بالنظر إلى أن أجزاء كثيرة من القارة لم تشملها المسوحات الجيولوجية، وقد تبين من الدراسات والأبحاث العلمية المختصة أن هذه الأجزاء تحتوي على تركيبة جيولوجية، مكونة من الصخور البلورية والمتحولة القديمة، وهي أكثر الصخور التي تحوي في تكوينها نسباً عالية من المعادن المتنوعة.

ومن هنا يمكن القول إن القارة الإفريقية ستكون المورد الأساسي للصناعة في العالم مستقبلاً، وإن كل دول وقارات العالم التي تعاني من شح ونضوب تدريجي في مواردها المعدنية حاليا ستعتمد في المستقبل على ما تنتجه إفريقيا من معادن إذا ما أرادت لعجلة حركتها الصناعية

والاقتصادية أن تدور وتستمر. فكل الظروف والمعطيات الراهنة والمستقبلية تجعل من إفريقيا محط أنظار واهتمام المستثمرين والباحثين عن مصادر ومناجم الموارد والمعادن في هذه القارة، والاستفادة منها في تمويل وإدارة الحركة الصناعية والاقتصادية المتنامية والمتطورة في العالم.

ومن بين أهم 11 بلدا في العالم يستهدفها المستثمرين، توجد ثمانية بلدان أفريقية، هي مصر السودان وأثيوبيا وموزنبيق وتنزانيا ومدغشقر وزامبيا والكونغو الديمقراطية. وعلاوة على حصولها على لقب "سلة غذاء العالم " تعرف القارة الأفريقية تاريخيا باسم "خزان العالم " من الثروات التعدينية في باطن الأرض، حيث تملك حوالي ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم[10].

ومع ذلك فإن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن استفادة إفريقيا من مواردها وثرواتها المعدنية الضخمة تكاد لا تذكر، ولا يسهم التصنيع إلا بنسبة ضئيلة جدا في الاقتصاد الإفريقي، ومعظم هذه الموارد تصدر للخارج كمواد خام وبأسعار زهيدة، وليس أمام الدول الإفريقية من خيار لاستثمار هذه المواد في الداخل، وعدم السماح باستنزافها وتفريغ القارة منها سوى التوقف بجدية أمام هذه المعضلة والبحث عن حلول عملية تحمي هذه الثروة وتجعلها ورقة ضغط رابحة وقوية في أيدي الأفارقة، وذلك من خلال توفير الإمكانيات والقدرات البشرية والمادية والتقنية لاستغلالها الاستغلال الأمثل وفق استراتيجية إفريقية مشتركة ومكملة لبعضها البعض. فالموارد الطبيعية والمعدنية وفق مقتضيات العصر الذي يتصدر سلم اهتماماته العامل الاقتصادي، هي سلاح فعال وأساسي لدخول معركة التنمية والانتصار فيها، وعلى إفريقيا التي تمتلك هذا السلاح أن ترمي بكل ثقلها لاقتحام هذه المعركة بقوة، وأن تثبت وجودها فيها.

ثانياً: استراتيجيات الدول الكبرى في تأمين مراكز الطاقة

مع نهاية الحرب الباردة ظهرت عدة مؤشرات ودلائل تنبئ بتراجع الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية، وبرز اتجاه واضح لدى أغلب متخصصي العلاقات الدولية يؤكد أن القارة الأفريقية لم تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول الكبرى الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية مستنداً في ذلك إلى تناقص معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى القارة الأفريقية، أو الربط بين تقديم المعونات وبين مدى التزام الدول الأفريقية بالتحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية واتباعها نهج الإصلاح الاقتصادي إلى لفت انتباه القوى الكبرى إلى هذه الدول، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب المعونات والقروض الموجهة إلى الدول الأفريقية.

ولكن مع منتصف تسعينيات القرن الماضي بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية في التراجع، و برز التنافس الاقتصادي بين القوى الكبرى في هذه القارة، فإذا كانت الأهمية السياسية

والعسكرية للقارة قد تراجعت بعد انتهاء الحرب الباردة إلا أن القوى الكبرى عاودت الاهتمام بها اقتصادياً، ومن ثم كان انتهاء الحرب الباردة دافعاً لتغير صور ومظاهر الاهتمام بالقارة الأفريقية، إضافة إلى وقوع أحداث سبتمبر عام 2001، والاستعدادات للحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان، وما شهدته فنزويلا من اضرابات للعمال وتهديد الرئيس السابق تشافيز بقطع امدادات النفط، وكذلك ما شهدته السعودية من قلاقل عام 2002. كل ذلك قد أعاد القارة الأفريقية إلى دائرة الاهتمام الدولي، خاصة فيما يتعلق بتوفير الامدادات من الطاقة (النفط والغاز)[11]، وجعل إفريقيا تحتل مركز الصدارة في اهتمامات العديد من الدول العظمى، ومنها الولايات المتحدة والصين والدول الأوربية والهند، التي أصبحت تتنافس بشكل كبير في سبيل توسيع نفوذها في القارة السمراء من اجل تأمين مصالحها المختلفة في القارة.

وفي مقابل هذه التحديات أمام الدول الكبرى، أصبحت القضايا الخاصة بتأمين الطاقة توضع مباشرة في أولويات سياسات الأمن القومي لهذه الدول[12]. فالثقل البترولي الأفريقي فرض استراتيجية للتعامل الدولي مع أفريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، وذلك لأن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لا توجد في نفط مناطق أخرى، أهمها:

1. أن النفط الأفريقي أفضل في الجودة وأحسن في النوعية عن مثيله في مناطق أخرى، إضافة إلى قربه من سوق الإستهلاك في أوروبا وأمريكا[13].
2. الدول الأفريقية المنتجة للنفط باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي إلى منظمة أوبك، مما يمكنها من حرية الإنتاج.
3. أن القارة الأفريقية من حيث الإستهلاك تعد أقل استهلاكًا من غيرها، مما يمكنها من تصدير الفائض.
4. يتركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي قد تشهدها هذه الدول[14].

هذا وإذا ما نظرنا إلى احتياجات العالم من الطاقة وجدنا أن الاستهلاك العالمي سوف يرتفع عام 2020م بمعدل 59%[15]، وهذا ما يضاعف من التنافس الدولي على النفط الأفريقي.

ومن هذا كله فإن أفريقيا أصبحت تحتل موقعًا مهمًا في استراتيجيات الدول الكبرى نتيجة لما تملكه من مقومات ومصادر الحياة المهمة التي يحتاجها الجميع، وذلك وفق سياسات وخطط خاصة تقوم بها الدول الكبرى لتنفيذ المشروعات الاستثمارية الضخمة في العديد من الدول الإفريقية التي تعاني من اتساع هامش الفقر والأمية والنزاعات الطائفية والكوارث الطبيعية، والافتقار إلى المشروعات الخدمية والصحية الكبرى. خصوصا وان هذه القارة تتميز وبحسب بعض الخبراء بوجود سوق استهلاكي كبير جدا، هذا بالإضافة الى موقعها الاستراتيجي المهم.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك ومستورد للطاقة في العالم، فعدد سكانها يمثل 5% من سكان العالم، إلا أنها تستهلك ربع انتاج النفط والغاز على مستوى العالم، وبالتالي فهي تسعى لإيجاد مصادر جديدة وبديلة لتأمين إمداداتها من النفط، فقد أصبحت تعتمد بصورة كبيرة على النفط المستورد، إذ تستورد نحو 53% من احتياجاتها، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 62% عام 2020م[16]، وتشكل واردات النفط التي تستوردها الولايات المتحدة من دول القارة الأفريقية ما يقدر بحوالي 20% إلى 25% من وارداتها النفطية، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى 35% خلال السنوات القادمة، و تستورد الولايات المتحدة بما يقدر بحوالي 800 مليون برميل من النفط سنويا من إفريقيا[17].

ومن هنا فالبترول الأفريقي يشكل أهمية أمنية كبيرة لسياسة الطاقة الأمريكية حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لحماية مصادر الإنتاج النفطي في القارة الإفريقية نتيجة لمعاناة معظم دول القارة من عدم الإستقرار السياسي لضمان تدفق تصدير النفط، ووصوله إلى الولايات المتّحدة دون أي مشاكل مما يساعدها على التقليل من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط عبر سياسة تنويع الواردات الجغرافية وأنواع الطاقة، حيث تعتبر أفريقيا عنصر أساسي في هذه الاستراتيجية، كما تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على رصد تحركات أي منافس حقيقي أو محتمل لها في الملعب الإفريقي في هذا الإطار من شأن تحركاته أن تضر بأمن الطاقة الأمريكية.

وجاءت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي صدرت في مايو 2010 م، لتعزز من قيم الشراكة مع أفريقيا، والتي ترتكز على المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل، وتدعو إلى شراكة مع الدول الافريقية لأن اقتصاداتها تنمو بسرعة، ومؤسساتها الديمقراطية تتطور، وفى 14 يونيو من عام 2012 م، وافق باراك أوباما الرئيس السابق على توجيه سياسة تحدد رؤيته فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة تجاه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وعليه انبثقت استراتيجية أمريكية جديدة اتجاه القارة الأفريقية ترتكز على الآتي[18]:

1. حماية الأمن القومي الأمريكي عبر حماية المصالح الأمريكية في أفريقيا (النفط ومصادر الطاقة) والتقليل من خطر تهديد الأمن الأمريكي في الداخل والخارج (عمليات مكافحة ما يسمى بالإرهاب).
2. دعم أسبقيات الولايات المتحدة في أفريقيا (الحكم الراشد، التقدم الاقتصادي، فض النزاعات، دعم وتقوية برامج الصحة العامة، دعم الشركاء الأفارقة لرفع مستوى قدراتهم لمواجهة التحديات الانتقالية.
3. محاربة شبكة تنظيم القاعدة والجريمة العابرة للحدود وتجارة المخدرات.

4. تأمين الملاحة البحرية ومحاربة عمليات القرصنة.
5. مساعدة الدول الأفريقية والمنظمات الأفريقية الإقليمية وتطوير قدرتها على مواجهة التهديدات المحلية والدولية.

أما الصين فتأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة من حيث استهلاك الطاقة على مستوى العالم لاسيما النفط، فبعد ما كانت الصين تصدر النفط أصبحت من الدول الموردة له، إذ تستهلك الصين 6.2 مليون برميل من النفط يوميًا، وهي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي في آسيا، إذ بلغ معدل نموها بين عامي (1995 و2005) ما نسبته 9.3%، وأدى ذلك إلى ارتفاع نمو طلبها السنوي على النفط بمعدل 8.1%، ويتوقع أن تزيد وارداتها لتصل إلى 10.9مليون برميل في عام 2030[19].

وفي إطار بحثها عن الموارد الأولية، عملت الصين منذ بداية القرن على تنوع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما أن الصين تشتري حاليًا ما يعادل ثلث حاجياتها النفطية من الخارج، ويتوقع أن يرتفع المعدل إلى 50% عام 2020، وإلى 80% عام 2030[20].

وبذلك فإن الصين شأنها شأن الولايات المتحدة ما فتأت تحاول البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية، ونظرًا لوجود احتياطيات مهمة من النفط في أفريقيا فإن الصين لم تدخر جهدًا في سياساتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية وحتى العسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية في القارة، حيث تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من أفريقيا[21].

ويعبر التطور المتزايد في العلاقات الصينية - الإفريقية عن التوجهات في السياسة الخارجية الصينية، وتصاعد دور نفوذ الصين كقوة عالمية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم في ظل سياسة الهيمنة والقطب الواحد، اتجهت الصين إلى سياسة التوسع والعمل على التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن أحلاف لها لإثبات وجودها ونفوذها، حيث وجدتهم عبر القارة الإفريقية من خلال شركاتها التي ترعاها الدولة، وتديرها مؤسسات هدفها تأمين مصادر الطاقة.

واستطاعت الصين خلال سنوات قليلة أن تصبح الشريك الذي يلي الولايات المتحدة وفرنسا في القارة الأفريقية، حيث تضاعفت التجارة بين الصين وإفريقيا إلى أضعاف منذ بداية هذا العقد، فقد ارتفعت إلى % 36 في عام 2005 ، إلى 39.7 بليون دولار، بناء على الإحصائيات الصينية الرسمية، بالإضافة إلى توقيع عدد كبير من الصفقات والعقود التجارية، بلغت قيمتها حوالي 2 بليون دولار[22].

وقد نجحت الصين في إيجاد موطأ قدم لها في بعض الدول الأفريقية كأنغولا ونيجيريا والغابون وغينيا والسودان بزيادة الاستثمارات النفطية فيها، وبلغت المبادلات التجارية بين افريقيا وبكين 210 مليارات دولار خلال 2013 مقابل، وقد تمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، وإنشاء خط أنابيب بطول 1500كم لنقل الإنتاج إلى ميناء بور سودان على البحر الأحمر ومنه إلى الصين[23]. واشترت الصين 45% من حقل اكبو النيجيري، وانضمت كشريك للاستثمار في حقل بحري في أنغولا برأسمال قدره 725 مليون دولار[24].

هذا و اتخذت الصين عددًا من الاجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الافريقية، ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الأفريقية الأقل نموًا؛ حيث أصبحت 190 سلعة من 25 دولة أفريقية تتمتع بهذا الإعفاء[25]. فضلا عن تشكيل منتدى التعاون الصيني – الأفريقي عام 2000م، بهدف تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية، ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقا لقناعاتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها ونزاعاتها الداخلية، ودعم المحاولات الأفريقية في حل النزاعات بين الدول الأفريقية بالطرق السلمية[26].

وتقوم الصين ببيع أسلحة إلى دول القارة، وذلك لتأمين طرق المواصلات فيها، وتخفيض سعر المنتجات النفطية، وتعتبر زيمبابوي في مقدمة الدول المستوردة للسلاح من الصين، ففي عام 2005 حصلت على ست طائرات نفاثة خاصة بالعمليات القتالية[27]. كما حرصت الصين على تعميق التعاون العسكري بينها وبين جيبوتي، خاصة بعد إقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخلها.

وجاء هذا النفوذ الصيني القوي في أفريقيا نتيجة تبنيها استراتيجية مبنية على عدة محاور، منها تقديم المساعدات إلى الدول الإفريقية دون شروط سياسية، وكذلك دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في إفريقيا من خلال مجلس الأعمال الصيني- الإفريقي الذي أنشئ عام 2004م، والذي عمل على دعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من الكاميرون، وغانا، والموزمبيق، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، وهذا التنامي للدور الصيني في إفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر إليه الدول الغربية بقلق كبير، وهو ما جعلها توجه مجموعة من الإنتقادات إلى الصين، من قبيل أن الصين تدعم نظمًا تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان، وأنها استعمار جديد للقارة[28].

أما الدول الأوروبية فتستهلك ما مقداره 15% من الإستهلاك العالمي من الطاقة، ويأتي ثلثا الإستهلاك من الهيدروكربونات (يشكل النفط 44%، والغاز 24%)[29]، فاحتياطات القارة

محدودة جدًا، والنرويج هي الدولة الوحيدة التي تمتلك احتياطات كبيرة. ولذلك عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفي عدة أبعاد؛ ففي إطار التعاون الجماعي يوجد عدة أطر للتعاون في الأبعاد الاقتصادية والأمنية. فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها[30]:

- إطار اتفاقية لومي: وهو أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التي تربط دول الاتحاد الأوروبي مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادي والكاريبي. وقد وُقِّع في إطارها أربع اتفاقيات بدأت الأولى عام 1975م وضمت 46 دولة من دول أفريقيا والمحيط الهادي والكاريبي، وتوسعت العضوية حتى ضمت حوالي 69 دولة في اتفاقية لومي الرابعة التي طبقت في الفترة من 1995-2000م. وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها؛ حيث صاغت اتفاقية جديدة هي اتفاقية كوتونو في يونيو 2000م.

واتفاقيات لومي هي أساساً اتفاقيات تنموية استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء في النظام التجاري المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية. إلا أن الحوار بين دول الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول المحيط الهادي والكاريبي في الفترة التي سبقت إعلان اتفاقية كوتونو الأخيرة كشف عن إدخال عناصر جديدة إلى اتفاقية التعاون بين الجانبين؛ حيث طرحت قضايا الحوار السياسي والحكم الجيد وحل الصراعات كمبادئ أساسية للاتفاق الجديد، وهي المبادئ التي أشارت إليها اتفاقية لومي الرابعة.

- إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية: يلاحظ أن الدول الأوروبية في تعاملها مع القارة الأفريقية عملت على فصل الشمال الأفريقي عن الجنوب الأفريقي؛ فإذا كان إطار اتفاقيات لومي قد تعامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فإنها شكلت إطاراً جديداً للتعامل مع دول الشمال الأفريقي؛ من خلال مشروع الشراكة الاورو- متوسطية.

وقد أسس مؤتمر برشلونة 1995م هذا الإطار تعبيراً عن وضع أساس جديد للعلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط بما فيها دول شمال أفريقيا. ويقوم هذا الأساس على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية. ففي المجال الأمني أورد إعلان برشلونة خمسة مبادئ أساسية هي: حل المنازعات بالطرق السلمية، الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نزع أسلحة الدمار الشامل، مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، احترام مبدأ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وفي المجال الاقتصادي أكد الإعلان على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستدامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي، والحوار بين الطرفين في قضايا الديون والمساعدات.

ويعد هذا المشروع بدوره ـ مثله كمثل الإطار الأول ـ معبراً عن التنافس الأوروبي الأمريكي في القارة. فتأييد الاتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية يصطدم مع تأييد الولايات المتحدة للمشروع الشرق أوسطي. كما أن منطقة الشمال الأفريقي هي منطقة تنافس أمريكي فرنسي؛ حيث طرحت الولايات المتحدة في يونيو 1998م مشروع شراكة اقتصادية أمريكية مغاربية مع دول المغرب العربي الثلاث تمهيداً لإقامة منطقة للتجارة الحرة تتنافس بها مع العلاقات الخاصة التي تربط الدول الأوروبية بهذه الدول.

أما عن التعاون الجماعي على المستوى الأمني فقد سعت الدول الأوروبية بعد مذابح رواندا إلى دعم الدبلوماسية الوقائية، وبحث إمكانية تشكيل قوات أفريقية لحفظ السلام في إطار الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه منظمة الوحدة الأفريقية. وقد حاولت دول الاتحاد الأوروبي منع نشوب الصراعات في القارة الأفريقية من خلال مشاركتها في عمليات الإنذار المبكر، والمشاركة في الدبلوماسية الوقائية، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي إطار العلاقات الخاصة التي تربط بين بعض الدول الأوروبية وأفريقيا تجدر الإشارة بشيء من التفصيل إلى العلاقات الفرنسية الأفريقية وسياسة فرنسا في أفريقيا، حيث تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية؛ حتى قيل إن أفريقيا تمثل أحد عوامل ثلاثة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية. وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بالدول الأفريقية التي استقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. وتدخلت فرنسا عسكريًا ثلاثين مرة في أفريقيا، ووجدت نفسها ولعدة مرات مُساندة لمجموعات متمردة أو لوضع أو لترميم أو إسقاط نظام ما: القوات الخاصة الفرنسية أسقطت كباكبو في ساحل العاج عام 2010، وفي سنة 2013 تدخلت في مالي وبعدها في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد أن دعمت لمدة 38 سنة نظام بوكاسا[31].

أما من جانب الهند فهي خامس أكبر دولة من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القارة الإفريقية، وقد ارتفعت صادرات الهند إلى إفريقيا من 7 مليارات دولار خلال عامي 2005 و2006 إلى حوالي 25 مليار دولار اليوم. كما أن الواردات الهندية من إفريقيا زادت في الوقت نفسه من 5 مليارات دولار إلى 31 مليار دولار[32].

وكانت الدوافع الهندية في إفريقيا قد تعددت ما بين الدوافع الاقتصادية والسياسية، وإن كانت الأولى هي الغالبة؛ حيث تمثلت هذه الدوافع في زيادة حجم سكان الهند الذي يقارب مليار نسمة، ومن ثم فإن الحاجة ملحة لزيادة عملية التبادل التجاري، وفتح أسواق جديدة، فالهند تبحث عن سوق لأبرز صادراتها من المنتجات البترولية والمنسوجات والمجوهرات والكيماويات

والمنتجات الجلدية، وكذلك تبحث عن مصادر طاقة متجددة خاصة البترول، ومن أهم الدوافع كذلك رغبة الهند في الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، ومن ثم فهي بحاجة إلى زيادة ثقلها على الساحة الدولية، وإفريقيا يمكن أن يكون لها دور مهم في تقديم الدعم السياسي لها.

هذا وارتكزت الهند في تواصلها مع الأفارقة على مجموعة من الأسس، بعضها تاريخي خاص بدعم الهند لحركات التحرر الوطني في إفريقيا بمجرد استقلالها عام 1947 عن بريطانيا، وبعضها الآخر يتعلق بانتماء كلا الجانبين - وفق المنظور الغربي التقليدي- إلى مجموعة الجنوب في مواجهة الشمال من خلال مجموعة عدم الانحياز، والـ77، فضلًا عن وجود حالة من التقارب في العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، مثل رفض التبعية والاستغلال الغربي لموارد دول العالم الثالث، علاوة على وجود ميراث حضاري لكلا الجانبين، فضلًا عن وجود حالة من التشابه فيما يتعلق بطبيعة المجتمعين الإفريقي والهندي من حيث التنوع الثقافي والاثني، وغير ذلك[33].

ثالثًا: أثر التنافس الدولي على الصراعات في الدول الأفريقية

خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان حوالي 30% من الاكتشافات النفطية والغازية متمركزًا في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي الاكتشافات التي جعلت القارة الإفريقية تتصدر قارات العالم من حيث عدد الدول المنتجة للنفط؛ حيث أصبح عدد دولها النفطية 21 دولة في مقابل 19 دولة في آسيا، و19 دولة في أوروبا، و10 دول في أميركا الشمالية والجنوبية[34].

وفي المقابل لا يزال في إفريقيا 290 مليون شخص فقط من أصل 915 مليون يتمتعون بالطاقة الكهربائية[35]؛ فيما يتواصل ازدياد عدد المحرومين من الكهرباء مع النمو السكاني المطرد الذي تشهده القارة، وبفعله "يزداد الطلب على الطاقة الطبيعية (الفحم)، ففي إفريقيا جنوب الصحراء كل أربعة أفراد من أصل خمسة يستغلون الطاقة الطبيعية في الطبخ، ومن المتوقع أن يزداد الطلب على هذه الوسائل بنسبة 40% سنة 2040، وهو ما سيشكل ضغطًا كبيرًا على المصادر الطبيعية"[36].

هذا وقد زاد حضور القوى الدولية في القارة الإفريقية، عقب هذه الاكتشافات الهائلة من الطاقة، ومع وجود الأزمات والصراعات المختلفة التي تشهدها مناطق مختلفة من القارة، اتخذت بعض القوى من تدخلها في هذه الصراعات ذريعة لحماية إمدادات الطاقة، خاصة في المناطق والأقاليم التي تتوافر فيها هذه الموارد والثروات على نحو كبير.

ورغم أن تلك الموارد مثلت مغنمًا اندفع الفرقاء السياسيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها، قد ساهم هو أيضًا وبشكل كبير في تغذية وتعميق الصراع على هذه الموارد؛ حيث لعبت هذه القوى دورًا مؤثرًا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية، مستفيدة من مفهوم (الدولة – العصابة)

الذي كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي مولت حروبها عبر استنزاف هذه الموارد مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها[37].

وحتى بعد أن شهدت بعض مناطق الصراع في أفريقيا استقرارًا إثر اتفاقيات السلام، كما حدث في السودان وليبيريا وأنجولا وغيرها، فإن شركات الدول الكبرى بدت فاعلة في هذه المرحلة عبر الدخول في علاقات تحالف مع الأنظمة السياسية لنيل أكبر قدر من الموارد النفطية في مرحلة السلام، كما حدث في السودان (صراع الشركات الأمريكية والصينية على النفط بعد اتفاق السلام).

ولم تؤسس هذه الشركات في مرحلة الصراع أو السلام في القارة لعلاقات شراكة اقتصادية، بل أسست لعملية نقل لأكبر قدر من النفط الذي يحتاج إليه الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في الاقتصادات الإفريقية، التي لم تضع نظمها السياسية استراتيجيات واضحة للعلاقة مع هذه الشركات في ظل انشغالها بصراعاتها الداخلية، وتوجيه أموال بيع تلك الموارد لمواجهة المعارضة السياسية[38].

وفي هذا الصدد، يشير بول كوللير في مقال له تحت عنوان " سوق الحرب الأهلية " إلى أن مجموعة من الباحثين قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو 54 حربًا مدنية كبرى خلال الأربع عقود الأخيرة في العالم ومنها أفريقيا؛ حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع، وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. وتشير منظمة الشاهد الدولية - وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد – إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر 4.6 مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف كويتان التي سعت لنشر الفساد والرشوة[39].

وقدمت منطقة الساحل الإفريقي - التي تعتبر أكبر نطاق صحراوي في العالم، ما يؤهلها لأن تكون أكبر مصدر للطاقة النظيفة باتجاه القوى الكبرى - نموذجًا واضحًا لتنسيق المواقف الدولية لحماية إمدادات الطاقة. فعقب الصراعات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، سواء في مالي أو إفريقيا الوسطى، كانت التحركات الغربية لافتة، خاصة من قبل الولايات المتحدة وفرنسا.

وظهر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الساحل الإفريقي بعد أحداث سبتمبر 2001م، وخصوصاً بعد الإعلان عن تأسيس ما يسمى بتنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي في المنطقة، وما لحق به من جماعات كالتوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، وبوكوحرام، والمرابطين،

وغيرها. ما أعطى لها مسوغاً حقيقياً وشرعياً للاهتمام بالمنطقة في إطار قيادتها ما أسمته (الحرب على الإرهاب)، وهو ما دفع إدارة بوش الابن وقتها لتقسيم القارة الإفريقية إلى عدة مجالات ذات مصلحة مختلفة من أجل سياستها الخارجية، فقد حصل كلا من (شمال إفريقيا، وشرقها) على أكبر قدر من الاهتمام؛ بسبب القرب من منطقة الشرق الأوسط، وارتباطها في أي توازنات مباشرة أو غير مباشرة بالمشاريع الشرق أوسطية، واحتضانهما العديد من الجماعات الإرهابية - وفق المنظور الأمريكي -، بالإضافة إلى (الساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا) لما تمثله هذه المنطقة من اعتبارات استراتيجية في معادلة الاقتصاد الأمريكي[40].

وقد أصبحت منطقة الساحل الإفريقي الجبهة الجديدة في الحرب العالمية الأمريكية على الإرهاب، خصوصاً بعد بروز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة غرب إفريقيا في استراتيجيات الطاقة الأمريكية، فهي تستورد 15% من إجمالي وارداتها النفطية من هذه المنطقة، وهي نسبة سترتفع إلى حوالي الضعف خلال السنوات القليلة القادمة. وقد تزايدت المخاوف الأمريكية من تراجع الواردات النفطية من أفريقيا، عقب الإضرابات التي شهدتها دول ما عرف بالربيع العربي في الشمال الإفريقي، وما أفرزته من تهديدات لإنتاج النفط، خاصة في ليبيا، وهي أحد أقطاب النفط في إفريقيا[41].

لذلك اعتمدت الولايات المتحدة، خلال الأزمة في مالي، ومع بداية التدخل الدولي بقيادة فرنسا بداية عام 2013، على عدد من الإجراءات البعيدة عن التدخل العسكري المباشر، لكنها في الوقت نفسه تسمح للقوات الأمريكية بممارسة بعض الأدوار. وتظل الولايات المتحدة جزءًا من تسوية الأزمة؛ حيث أقامت الإدارة الأمريكية قاعدة للطائرات بدون طيار في النيجر[42].

أما فرنسا وهي المستعمرة السابقة لعدد من دول المنطقة، فقد بدأت منذ تولي الرئيس السابق هولاند السلطة عام 2012، في تبني سياسة جديدة تجاه دول القارة وقضاياها، خاصة ما يتعلق بالصراعات الداخلية، حيث اعتمدت على سياسة التدخل العسكري المباشر، الذي بدأته في الأزمة المالية، ثم في أفريقيا الوسطى. وبالرغم من أن حالات الفوضى وتصاعد الصراعات في كل من مالي وأفريقيا الوسطى كانت تندر بانهيار الدولتين، ما جعلها مبررًا قويًا لاتخاذ فرنسا إجراءات للتدخل العسكري، فإن حماية المصالح الاقتصادية، خاصة إمدادات المعادن كاليورانيوم، كانت حافزًا مهمًا أيضًا لإصرار فرنسا على التدخل المباشر، بل وإصرارها على استمرار وجودها العسكري عقب الانتخابات في مالي. فواردات فرنسا من إفريقيا تبلغ 3% بما تشمله من نفط ومعادن، خاصة اليورانيوم من النيجر الذي يمثل أهمية استراتيجية في أمن الطاقة لفرنسا، فما يقرب من 25% من إنتاج الكهرباء الفرنسية يعتمد عليه[43].

أما تنامي الدور الصيني في أفريقيا، كان من الطبيعي أن تنظر الدول الغربية إليه بقلق كبير، من قبيل أن الصين تدعم نظمًا تسلطية وقمعية، ولا تربط بين قروضها وضرورة احترام حقوق الإنسان وأنها استعمار جديد للقارة، فالصين حسب قول نيكولاس دي كريستوف الكاتب في جريدة التايمز الأمريكية " أن الصين فعلا مسؤولة عن تيسير عمليات الإبادة العرقية في دارفور في السودان، إذ أن 60% من نفط السودان يصدر إلى الصين وتذهب عوائده إلى دعم الإرهاب"[44]. وأن استثماراتها ومعوناتها في القارة الإفريقية تفتقر إلى الشفافية خاصة أنها أصبحت المستثمر الرئيسي في دول مثل: أنغولا وزيمبابوي والسودان؛ وهي دول يتهمها الغرب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان[45].

لكن الصين تعتبر تلك الحجج ذرائع لتشويه صورتها، وتحاجج بأن شعوب القارة تحتاج إلى التنمية أكثر من احتياجها لحقوق الانسان، وتقول: "إن الوجود الغربي في إفريقيا والذي استمر لأكثر من أربعة قرون لم يجلب أي تطور أو تنمية لشعوب القارة بل زادها فقرًا وتجزئة وتخلفًا"[46]. بينما حمل الوجود الصيني رغم حداثة عهده الكثير من المنافع والفوائد لدول وشعوب القارة بأسرها.

وتضيف الصين أيضًا بأن علاقتها مع إفريقيا هي خيار إفريقي، وأن إفريقيا هي التي جاءت إلى الصين؛ فقد شارك في القمة الصينية-الإفريقية عام 2006 في بكين نحو 48 رئيس دولة وحكومة في أكبر حدث دبلوماسي شهدته البلاد في تاريخها المعاصر، وهذا دليل - وفق رأي بكين- على أن إفريقيا هي التي اختارت "الرقص مع التنين الصيني" بعد أن ملّت "الرقص مع ذئاب" أتت على القطيع كله ولم تُخرج القارة من أزماتها وهمومها الكثيرة بل زادت من حدتها[47].

وترى بكين أن غياب التنمية في بعض الأقاليم والمناطق هي السبب المباشر في التوترات والأزمات التي تعاني منها بعض دول القارة ولهذا بدأت العمل على حث الحكومات ومساعدتها في تأمين تنمية متوازنة إلى حد ما بين الأقاليم باعتبار ذلك هو السبيل الأفضل للحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي الذي أصبح أيضًا مطلبًا صينيًا لحماية مصالحها واستثماراتها.

وإن كان للتواجد الصيني في إفريقيا سمات ودلالات اقتصادية خلال الفترة الماضية، فإن الفترة المقبلة ستشهد توظيفًا سياسيًا للصين في مشروعها كقوة دولية قادمة في مواجهة القوى القائمة، وتهدف إلى تأسيس بُعد صيني عالمي مؤثر في مسار السياسة والاقتصاد العالميين.

خاتمة:

لقد أخذت مصادر الطاقة في إفريقيا تفرض نفسها كأحد العوامل المؤثرة في النظام الدولي، وأخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات ادارة هذه الموارد، والتي أصبحت على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم، لا سيما بعد أحداث سبتمبر 2001، وذلك مع اتجاه هذه القوى نحو التنويع في مصادر امداداتها من الطاقة، فالولايات المتحدة والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكًا للطاقة النفطية، لهذا فهما من أشد الدول اهتمامًا بالنفط الإفريقي، ما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في القارة، وبدأت هذه الدول في وضع استراتيجيات من شأنها تحقيق أقصى استفادة من مصادر الطاقة في القارة الإفريقية؛ حيث تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على النفط الإفريقي، بقصد اتمام السيطرة على المخزون العالمي للنفط، الأمر الذي دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، فضلاً عن مواجهة التحرك الصيني في هذه القارة.

إن تنافس القوى الكبرى على ثروات القارة الإفريقية، لا شك في أنه سيلقي بظلاله على مستقبل القارة بأكملها، وستكون له انعكاسات ايجابية وأخرى سلبية، تقتضي بالضرورة التوفيق بين هذه الانعكاسات لتطوير القارة وتحقيق متطلبات شعوبها، وهذا لن يتحقق إلا من خلال تنسيق المواقف بين الدول الإفريقية لتتحاور مع القوى الدولية المتنافسة.

المصادر و المراجع :

(1)- المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الإستثمار والتجارة، 26 سبتمبر 2010، ليبيا، ص76.

(2)- سيد اعمر شيخنا، " تحولات الطاقة ومستقبل أفريقيا "، مركز الجزيرة للدراسات، 13-7-2016.

(3)- شركة برتش بتروليوم، النشرة الإحصائية السنوية، 2011-2012.

(4)- حسن البنا محمد، "أسرار الصراع الدولي على (كعكة) القارة السمراء"، محرس الإخباري 4-12-2011، www.masress.com .

(5)- هيثم سليماني، " بعد الشرق الأوسط: هل تكون أفريقيا الحلبة الجديدة لصراع الجبابرة"، ساسة بوست 4-يوليو-2017، www.sasapost.com.

(6)- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية "، سودارس 3- يوليو-2010، www. Sudaress.com.

(7)- أميرة محمد عبد الحليم، " التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 197، يوليو2014، ص142.

(8)- عبد الكريم حمودي، " الصين تغزو إفريقيا اقتصاديًا "، الخليج أونلاين 19-11-2015، www.alkhaleejonline.net.

(9)- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية "، مصدر سبق ذكره.

(10)- إفريقيا ثروات اقتصادية هائلة، موسوعة التكامل الاقتصادي العربي الإفريقي،www.enaraf.org.

(11)- أميرة محمد عبد الحليم، " التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا "،مصدر سبق ذكره، ص142.

(12)- محمود أبو العينين، " الولايات المتحدة وإفريقيا بعد 11 سبتمبر 2001م "، التقرير الاستراتيجي الإفريقي2004-2005، (جامعة القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2006)، ص336.

(13)- حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟، (القاهرة، مكتبة مذبولي، 2007)، ص29.

(14)- خالد عبد الحميد، " النفط في أفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية "، عرب48، www.arabs48.com.

(15)- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الاهرام، العدد 184، اغسطس 2008، ص420.

(16)- ايوان ليبيا، www.ewanlibya.ly.

(17)- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " التنافس الدولي على موارد القارة الإفريقية "، مصدر سبق ذكره.

(18)- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، " السياسة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا: الفرص والتحديات "، بوابة إفريقيا الإخبارية 18-6-2014، www.afrigatenews.net.

(19)- أميرة محمد عبد الحليم، " التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا "،مصدر سبق ذكره، ص142.

(20)- الحسن الحسناوي، " التنافس في إفريقيا.. الأهداف والوسائل"، 1-5-2011.

(21)- نادية عبد الفتاح، " تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا "، التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2006-2007، (جامعة القاهرة، مركز البحوث الإفريقية، 2007)، ص110.

(22)- شفيقة حداد، " الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة "، دفاتر السياسة والقانون، العدد العشر، جامعة باتنة، يناير2014، ص16.

(23)- نادية عبد الفتاح، " تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا "، مصدر سبق ذكره. ص122.

(24)- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية.. والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص424.

(25)- أحمد حجاج، " الصين تعيد اكتشاف إفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 163، 2006، ص140.

(26)- رضا محمد هلال، " الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات "، السياسة الدولية، العدد 163، 2006، ص143.

(27)- أحمد إبراهيم، "الأبعاد الاستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقيا "، آفاق إفريقية، العدد 23، اكتوبر 2007، ص59.
(28)- الحسن الحسناوي، " التنافس في إفريقيا.. الأهداف والوسائل"، مصدر سبق ذكره.
(29)- أميرة محمد عبد الحليم، " التنافس على مصادر الطاقة في أفريقيا "،مصدر سبق ذكره، ص143.
(30)- التنافس الدولي في القارة الإفريقية، 9- 1- 2010، www.asgh.org.
(31)- هيثم سليماني، " بعد الشرق الأوسط: هل تكون أفريقيا الحلبة الجديدة لصراع الجبابرة "، مصدر سبق ذكره.
(32)- أسماء عبد الفتاح، " في إفريقيا.. الشركات الهندية تستثمر في الطاقة والبنية التحتية"، البديل 1-4-2017، www.albadil.com.
(33)- المصدر السابق نفسه.
(34)- أيمن شبانة، " النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد "، إفريقيا قارتنا، العدد2، فبراير2013، ص1.
(35)- تقرير وكالة الطاقة الذرية: عدد خاص، " دراسة مستقبل الطاقة في إفريقيا جنوب الصحراء "، 2014، www.iea.org.
(36)- المصدر السابق نفسه.
(37)- نجلاء محمد مرعي، الثروة النفطية.. والتنافس الدولي "الاستعماري" الجديد في إفريقيا، مصدر سبق ذكره، ص426.
(38)- المصدر السابق نفسه، ص426.
(39)- خالد حنفي علي، " الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا "، السياسة الدولية، العدد 169، يوليو 1973، ص90.
(40)- عربي بومدين، " الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، 11.4.2016، قراءات إفريقية، www.qiraatafrican.com.
(41)- المصدر نفسه
(42)- إبراهيم هواري، "كيف تهيمن القوى الكبرى على إفريقيا"، 27.10.2016، www.sasapost.com.
(43)- أميرة محمد عبد الحليم، مصدر سبق ذكره، ص 145.
(44)- روبير ميريديت، ترجمة: شوقي جلال، الفيل والتنين صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعًا، عالم المعرفة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، 2009)، ص55.
(45)- المصدر نفسه، ص 56.
(46)- عزت شحرور، " علاقات الصين وإفريقيا: الفرص والتحديات. وجهة نظر صينية "، مركز الجزيرة للدراسات، 19-4-2014، www.studies.aljazeera.net.
(47)- المصدر السابق نفسه.

الاستعمار الامبريالي ومظاهر الهيمنة

■ د. علي رمضان ابوبكر
قسم العلوم السياسية جامعة بنغازي

المقدمة

كلمات الافتتاحية

الاستعمار / الامبريالية / الهيمنة / الاستعمار الاستيطاني / الاستعمار الثقافي / الاستعمار الجديد / التفوق الحضاري / وسائل السيطرة / التبعية / التمييز العنصري/صراع الأجناس.

الاستعمار: Colonialism، ظاهرة سياسية واقتصادية وعسكرية متفرعة ومتصلة بظاهرة (الإمبريالية) ، وتتجسد في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الامبريالية إلى المستعمرات قبل الاحتلال العسكري أو بعده بقصد استيطانها والإقامة فيها بشكل دائم أو الهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية واستغلال ثروات البلاد.

ويطلق على هؤلاء عادة أسم " المستعمرين" ومن هنا اشتقت كلمة استعمار، وترافق هذه الظاهرة حملات عسكرية عنيفة من أجل حماية هؤلاء المستوطنين وإرغام سكان البلاد الأصليين على القبول بهم، أما دور هؤلاء المستعمرين الأجانب في البلاد المستعمرة والمرتبطين بالدولة الامبريالية الأم فيكمن في تأمين استمرارية النهب الاستعماري لهذه البلاد وربطها نهائياً بعجلة الإمبريالية العالمية.

ويؤدي هذا النوع من الاستعمار إما إلى طرد السكان الأصليين كما حدث في فلسطين ، وإما إلى استئثار هذه الأقلية المستعمرة بالحكم والامتيازات كما في جنوب أفريقيا وروديسيا سابقاً

وهناك بالإضافة إلى هذا الاستعمار الاستيطاني، الاستعمار التقليدي الذي يكتفي باستغلال البلاد وحكمها بواسطة جيوشه وعملائه.

وكلا الاستعمارين هو في نهاية المطاف نهب وسلب منظم لثروات البلاد وتدمير تراثها الحضاري والثقافي وفرض الثقافة الغربية الاستعمارية على أنها الثقافة الوحيدة القادرة على نقل البلاد إلى ثقافة العصر.[1]

الاستعمار الاستيطاني : [Settler Colonialism]

هي ظاهرة استعمارية ترجع في جذورها إلى القرن الماضي، وتتلخص في وجود غرباء ، أوروبيين أساساً مزروعين وسط محيط من سكان البلاد الأصليين، يشعرون بالنقاء والتفوق العرقيين ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتى ضروب التمييز العنصري وينكرون وجودهم القومي.

ويشكل وجودهم ،عبر الدول التي أنشأها بالقوة ،تحدياً مصيرياً للشعوب التي يفرضون أنفسهم عليها، إن هؤلاء المستوطنين ، غير المقبولين حضارياً في المحيط الذي يعيشون فيه، أقوياء مادياً إلى حد أنهم بقوتهم تلك يمارسون التأثير السياسي الأهم على مستقبل شعوب العالم النامي، ويعيقونها عن الانطلاق جدياً في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن احد أهم جوانب الاستعمار الاستيطاني بالإضافة إلى التواطؤ الخارجي ،هو الاستحصال على أرض بأية وسيلة كانت، فالأرض هي القاعدة المادية للمستوطنة كما أن المهاجرين هم قاعدتها الأساسية، والحصول على أرض يتم أساساً على حساب السكان الأصليين، ومن أجل تسهيل عملية الاستحصال هذه تقدم مزاعم عديدة منها أن السكان الأصليين لا يملكون الأرض المستوطنة ، ومنها أيضاً أن الأرض المستوطنة لم يكن يعتني بها بشكل مناسب، وأن المستوطنين قد جاءوا ليحسنوا استغلالها (وهذا هو الوضع بالنسبة للفلسطينيين من وجهة النظر الصهيونية)

كذلك كان يتم الاستحصال على الأرض، لدى الحاجة بدون ذرائع سواء عن طريق عقد شراء صوري أو حقيقي أو عن طريق الحرب.

وتتميز الدولة الاستيطانية في معاملتها لأهل البلد بالعنصرية وبالاستغلال الاقتصادي وينبثق العامل الأول من شعور المستوطنين بالتفوق إزاء لسكان الأصليين.

والوجه العملي لهذا الاعتبار هو الرغبة الكامنة لدى المستوطنين في أن تكون علاقتهم مع السكان الأصليين أقل ما تكون العلاقة.

أما العامل الثاني فينبثق من شعور المستوطنين بقدرتهم على استغلال السكان الأصليين كيد عاملة رخيصة ، والوجه العملي لذلك هو تشغيل السكان الأصليين كعمال وأجراء وخدم لدى المستوطنين.[2]

الاستعمار الثقافي :Imperialism Culture

وهو وجه من أوجه الاستعمار الجديد الذي لا يعتمد على استغلال العسكري المباشر، بل على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،دون اللجوء إلى القوة إلا إذا لم تنجح الأساليب الأخرى فيتم اللجوء للقوة.

والاستعمار الثقافي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو الذي مهد للاستعمار الكلاسيكي في البلاد العربية وخاصة في المشرق العربي عن طريق الامتيازات التي حصل عليها من الدولة العثمانية ، وعن طريق إرسالياته(الإرساليات الأجنبية) التبشيرية والتعليمية ، وبالتالي تغذيته لكل التناقضات الثانوية الكامنة في المجتمع ، وتحويلها إلى تناقضات رئيسية ، لتصبح الأرضية الصالحة لتقبله واستبقائه أطول مدة ممكنة.

إن معظم الثقافة التي عرفتها شعوب العالم الثالث عن طريق المدارس والجامعات والإرساليات، منذ القرن التاسع عشر، كانت ثقافة أجنبية وقد عملت تلك المؤسسات طوال تلك السنين على تربية شبان يحملون ثقافة ليس لها قيمة إلا في دورة الحياة المرتبطة بالدول المصدرة لتلك الثقافة ، والصفة الأساسية التي تتمتع بها هذه الثقافة هي غربتها التامة عن واقع هؤلاء الشبان ، وعن تراثهم الحضاري والثقافي الوطني وعن حاجات بلادهم الملحة ،وهي تشبه من هذا المعنى ، الآلة التي يبيعها الأجنبي لشعوب العالم الثالث إذ أنها مصنوعة بالدرجة الأولى لتلبي متطلبات الإنماء في بلده ، وبالتالي فإن هذه الشعوب لا تستطيع استعمالها إلا بتوجيهات بائعها وبخبرائه وبقطع الغيار التي لا يصنعها غيره.

ويمكن تلخيص أهم أهداف الاستعمار الثقافي بالنقاط التالية :

- تكريس تبعية نظم بلدان العالم الثالث الاقتصادية والسياسية للغرب الرأسمالي.
- تغريب المواطن في هذه البلدان عن مشاكل شعبة وخلق نموذج معين من المثقفين العاجزين عن فهم هذه المشاكل وقيادة اتجاه مضاد.
- إعداد قيادات مشبعة بروح المعاداة للتحرر ، وكوادر لخدمة الشركات الأجنبية.
- تكريس النخبوية الطبقية مع الحرص على اختيار بعض أبناء الطبقات الشعبية، مساهمة في إخفاء الدور الحقيقي لمؤسسات الاستعمار الثقافي.
- هجرة الأدمغة.

وأهم مظاهر الاستعمار الثقافي تتلخص بالنقطتين التاليتين:-

تفوق مؤسسات الاستعمار الثقافي التعليمية على المؤسسات الوطنية ، وتشجيع النظام اللاوطني لها ، ومحاربة تطوير الجامعات الوطنية والتعليم الرسمي بشكل عام.

- وجود " مجتمعات خاصة " أو " قبائل ثقافية " ضمن المجتمع الوطني أو القومي العام" تهدد وحدة هذا المجتمع نفسه ووجوده.

الاستعمار الجديد : Neo- Colonialism

هو فرض السيطرة الأجنبية سياسياً واقتصادياً وثقافياً على دولة ما مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها ودون استعمال أساليب الاستعمار التقليدية.

ويطلق على هذا الأسلوب الاستعماري اسم الامبريالية الجديدة.

وهذا الاستعمار الجديد يستخدم في تحقيق أغراضه وسائل خاصة لتحاشي المعارضة الشعبية العلنية، أو معارضة الرأي العام العالمي ، من ذلك عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة ، وتكبيل الدول النامية بشروط تحد من حريتها، واستغلال المشاكل الاقتصادية والإدارية للدولة الحديثة الاستغلال للتدخل في شؤونها والضغط عليها من خلال المعونات والقروض المشروطة ، وإقامة القواعد العسكرية ،وإثارة الاضطرابات الداخلية والانقسامات الطائفية والإقليمية والعرفية في الدول المذكورة لإخضاعها للسيطرة الأجنبية ، وتشجيع الأقليات (القومية أو العرقية أو الدينية... الخ) التي تتمتع بامتياز ثقافي واقتصادي على استيلاء هذه الأقليات على السلطة ، وممارسة سياسة التمييز العنصري ،فضلاً عن استخدام المنظمات الدولية التي تلعب الدول الكبرى من خلالها دوراً رئيسياً في الضغط على الدول النامية وتوجيه سياستها.

دوافع الظاهرة الاستعمارية :-

لا جدال أن هناك عدداً من الدوافع الأساسية التي تحكمت في نشوء الظاهرة الاستعمارية ولاستمرارها لفترة طويلة من الوقت. وهذه الدوافع ليس من الصعب تحليل مصادرها بالرغم من أن الدول الاستعمارية حاولت باستمرار أن تتستر عليها وتنكرها ، ومن ذلك أنها نادراً ما كانت تضع عامل التوسع والاستغلال الاقتصادي كدافع لتحكمها الاستعماري، وإنما حاولت أن تركز دوافعها في نطاق ما أسمته بدورها التاريخي ورسالتها الحضارية في المجتمع الدولي والتي نفذتها لأسباب إنسانية ، وهو إدعاء بالطبع لا ينهض على أي أساس ولا يستند إلى أي حقيقة من حقائق التاريخ المعروفة ، ويمكن تلخيص دوافع الاستعمار في الآتي:-

أولاً: الدوافع الاقتصادية للاستعمار :

إن المستعمرات كانت تمثل من وجهة نظر الدول الاستعمارية مصادر ضخمة ورخيصة للمواد الخام ، وأسواقاً يمكن استغلالها في تصريف الناتج الصناعي الذي تفيض به أسواق الرأسمالية المتقدمة، فضلاً عن توفر العمالة البشرية الرخيصة وغير ذلك من تسهيلات النقل والمواصلات التي هي في التحليل الأخير عصب التجارة الدولية وشرايينها الحيوية.

ويمكن القول بأن بداية تأثير العامل الاقتصادي كقوة هامة في الاستعمار تعود إلى عهد الثورة الصناعية التي حدثت في بعض الدول الأوروبية الكبرى في القرن الثامن عشر ،فهذه الثورة الصناعية اقترنت بجملة مؤثرات منها:-

1) تزايد معدلات الكثافة السكانية في هذه المجموعات من الدول الأوروبية مما جعل من الهجرة إلى الخارج والتوطن في المستعمرات ، الحل السريع والفعال لمشكلة الانفجار السكاني، وبالطبع فإن

تلك الهجرات كان لابد وأن تتجه إلى المناطق الخارجية ذات الكثافة السكانية الأقل ، وذات الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصاديين الأضخم في نفس الوقت، ومن أمثلة هذه الهجرات الواسعة : هجرة الايرلنديين، والإيطاليين والألمان إلى الولايات المتحدة الأمريكية طمعاً في ثرواتها الطبيعية غير المستغلة.

2) تزايد معدلات الإنتاج الصناعي الذي جاء كنتيجة طبيعية للتحول في اتجاه تطبيق أنماط وأساليب تنظيمية أكثر تطوراً من سابقتها، وأيضاً كنتيجة للتوسع في استخدام الآلات وتضاعف في حجم رؤوس الأموال التي وظفت في قطاع الاستثمار الصناعي، وكل ذلك ابرز المشكلة الخاصة بكيفية توفير الأسواق الخارجية القادرة على امتصاص فائض الإنتاج الصناعي الرأسمالي حتى لا يتسبب قصور معدل الاستهلاك عن معدل الإنتاج في حدوث كساد أو انكماش تكون له عواقبه الاقتصادية الوخيمة.

3) إن رؤوس الأموال الاحتكارية التي قامت بالدور الرئيسي في تمويل عمليات الإنتاج الرأسمالي ،كانت تحتاج إلى المستعمرات كمنفذ يؤمن المزيد من إمكانات النمو والتوسع في نشاط المؤسسات والشركات المالية، فالأسواق الداخلية كانت قد وصلت إلى حد التشبع، وكانت الفائدة المتحققة من إقراض رأس المال في الداخل أقل بكثير مما كان يمكن أن يتحقق من جراء التوسع في الاستثمارات الخارجية ، وتأكيداً لهذا الإدعاء ، فإن انجلترا كانت اكبر مركز مالي في العالم ، كما كانت صاحبة المركز الأول في عمليات الإقراض الدولي، وقد اتفق ذلك مع كونها الدولة الاستعمارية الأولى وقتها.

4) إن التوسع الصناعي والإنتاجي وما ارتبط به من نشاط مالي متزايد أخطر الحاجة إلى السيطرة على مصادر رخيصة ومضمونة للمواد الخام لتدعيم القاعدة التي يرتكز عليها ذلك التوسع. ومن ناحية أخرى ، فإنها كانت تشكل عاملاً أساسياً من عوامل القوة العسكرية للدول الاستعمارية، وكانت تنمية هذه القوة العسكرية تعد شرطاً ضرورياً لقدرتها على الاستمرار في عملية التوسع الاستعماري و الاقتصادي في نفس الوقت . وهذا الاستغلال لإمكانيات المستعمرات من الموارد الطبيعية والمواد الخام أدى إلى استنزاف اقتصادياتها دون أن تحصل على تعويض مناسب بالمقابل.

وزاد الأمر سوءاً أن أبقيت تلك المناطق في حالة يرثي لها من التخلف الاجتماعي والتبعية الاقتصادية حتى تظل على الدوام مرتبطة بعجلة المصالح الاستعمارية الأوروبية.[3]

النظريات المفسرة للدوافع الاقتصادية للاستعمار:

1) نظرية (هوبسون)

تركز هذه النظريات على افتراض رئيسي هو فكرة الإفراط في الإنتاج الذي يقابله قصور في الاستهلاك داخل الدول الرأسمالية ، بمعنى أن معدلات الإنتاج في بعض الدول الرأسمالية تفوق بكثير معدلات الاستهلاك ، وفقدان التناسب بين هذه المعدلات يعمل على وجود فائض في السلع المصنوعة وفائض في رأس المال ، وهو ما يدفع إلى البحث عن الأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج الصناعي وتوظيف رؤوس الأموال المتراكمة في الداخل والتي لا تجد بيئة مواتية لتوظيفها إلا في الخارج والصراع من أجل الاستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات يعتبر في رأي هوبسون من أهم العوامل الدافعة في اتجاه إثارة الحروب الدولية.

ويستطرد هوبسون في تحليله فيقول إن الرأسمالية كنظام يقوم على توزيع الدخل العام بشكل يؤدي إلى استئثار الطبقة الرأسمالية بالنصيب الأكبر من هذا الدخل ، في حين أن ما تبقى للطبقات العاملة يكون محدوداً أو تافهاً بالمقارنة.

ويكون الاختيار المتاح أمام الطبقة الرأسمالية هو إما ادخار هذا العائد الضخم من الدخل القومي واستثماره أو إعادة توظيفه . والادخار في مثل هذه الظروف لا يحقق عائداً مادياً مجزياً، أما الاستثمار فإنه يخلق مشكلة أكثر حدة والتي تتمثل في وجود فائض في الإنتاج يقابله قصور في الطلب الفعال بسبب ضعف القوة الشرائية لدى معظم الفئات الاجتماعية.

ويقول هوبسون أن المخرج من هذه الورطة التي تصادفها الدول الرأسمالية يكمن في الحال الاستعماري ، ويضيف أن الاستعمار هو محاولة من جانب الفئات التي تسيطر على عمليات الإنتاج الرأسمالي الصناعي لتوسيع الآفاق اللازمة لتصريف الفائض من هذا الإنتاج والحصول على مجالات أكثر إغراءاً لرؤوس أموالهم والتي لا يجدون مجالاً إلا في الخارج.

حيث أن الطبقة الرأسمالية التي تستفيد بشكل مباشر وضخم من الاستعمار هي التي تسيطر على سياسات الدول الاستعمارية وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم مصالحها الذاتية مهما كان الضرر الذي يحيق بغيرها من الفئات والطبقات الاجتماعية.

2) نظرية لينين في تفسير الاستعمار:-

لقد أثرت نظرية هوبسون في تحليل لينين الاقتصادي للامبريالية ، وقد بنى لينين نظريته على ما أسماه بالقانون العام والأساسي للرأسمالية ، وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الإنتاج وملكية رؤوس الأموال في أقل عدد من الأيدي ، أو بمعنى آخر فإن

الاقتصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات (Monopolies) وتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات (Cartels).

وفي هذه المرحلة من نمو الرأسمالية تتحول إلى الطابع الامبريالية أو كما يقول لينين فإن الامبريالية هي الرأسمالية في مرحلة الاحتكار ،والرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية أو الامبريالية تكون مدفوعة إلى التوسع أكثر فأكثر ويرجع الدافع إلى التوسع في جانب منه إلى تحكم الاحتكارات في فائض رؤوس الأموال، وهو الفائض الذي لا يستخدم في إصلاح الأحوال المعيشية لغالبية المجتمع خشية أن ينتقص ذلك من الأرباح التي تجنيها هذه الاحتكارات. كما أنه لا يستثمر في الداخل لضعف العائد المادي الذي يغله ، ومن هنا يكون الحل في تصديره إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول الأقل في مستوى التطور أو التقدم.

ويضيف لينين أن العملية الامبريالية كانت تجري على قدم وساق حتى الوقت الذي تنتهي فيه هذه الاحتكارات من تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الاستعمارية المختلفة ، وإذا كان منطق الأشياء يفرض عليها، كما يقول لينين ، أن تقف عند ذلك الحد ، فإن الصراع على حيازة المستعمرات لم يعرف حداً يقف عنده. فالرأسمالية في رأيه كانت تنمو بطريقة غير متعادلة(Uneven) في الدول الرأسمالية المختلفة ، ومن ثم فإن علاقات القوى بينها كان لابد أن تختلف هي الأخرى ، وهذا الاختلاف كان يخلق الحاجة نحو إعادة تقسيم العالم بين هذه الاحتكارات الرأسمالية من جديد. وعليه فإن الدول الامبريالية التي أمكنها أن تحصل على ممتلكاتها الاستعمارية إبان فترة قوتها،كان عليها – وفقاً لهذا المنطق أو القانون الامبريالي – أن تتخلى عن ممتلكاتها هذه لغيرها من الدول الامبريالية ذات الإمكانيات المتفوقة من القوة. وهذا الصراع الاستعماري المستمر على تقسيم العالم وإعادة تقسيمه هو الذي يؤدي إلى نشوب الحروب.

ولخص لينين إلى أن القول بأنه من السخف أن يتحدث العالم عن السلام تحت حكم الامبريالية ، لأنه في ظل هذا التحكم كان من المحقق ألا تخبو جذوة الحرب في المجتمع الدولي سواء ما كان منها بين الدول الامبريالية نفسها أو بينها وبين مستعمراتها.

فلسفة الاستعمار العنصرية :

إن العنصرية ليست شيئاً جديداً ، الجديد فيها هو الثوب العلمي الذي أعطى لها منذ القرن التاسع عشر ، والشخصية البارزة في هذا الصـــدد هي شخـصية (تشارلز دارون).

حيث سمع العلماء كيف زالت عن وجه الأرض أنواع عديدة من الحيوانات بسبب عدم صلاحها للبقاء ، وطبق ذلك على البشر، واستنتج فيه أن زوال أقوام من التاريخ كالبابليين والرومان وبقاء أقوام أخرى أنهم هم الأصلح للبقاء.

وعلى يسار داروين وقف " ماركس " بفلسفته عن تطور المجتمع والصراع الطبقي مما اشتقه من داروين، وعلى يمينه وقف " فردريك نيتشه " ، بآرائه عن الرجل المتفوق والصراع القومي، وهي آراء استمدها من فكرة الصراع على البقاء والبقاء للأصلح.(4)

وكان " يوهان غوتليب فخته " قد رسم الخطوط الرئيسية للعنصرية الألمانية قبل عدة سنوات من نشر " أصل الأنواع " لداروين عام 1859 ، وبموجب هذه الأفكار فإن على الأمم أن تبقى منفصلة عن بعضها، فبتكريس نفسك لخدمة قومك تخدم الإنسانية بأحسن صورة ، وينبغي أن تحكم الأمة بواسطة النخبة.

وعند تقسيم العالم من قبل " الكولونياليين"* تطورت النظرة العنصرية بسرعة أكبر ففي القرن التاسع عشر ، نشر في الولايات المتحدة الأمريكية كتاب العالم الأنثروبولوجي (مورتون) ، الذي حاول فيه "إثبات " امتياز الجنس الأوروبي على بقية الأجناس ، وأخذت نظرية ما يسمى بالداروينية الاجتماعية فيما بعد كأساس للأيديولوجيات العنصرية ، هذه النظرية التي شوهت وحرفت نظرية " داروين " الأساسية عن طريق تعميم ما توصلت إليه هذه الدراسة من قوانين بيولوجية " الانتقاء الطبيعي" و"البقاء للأصلح " و" التنازع من أجل البقاء " على المجتمع البشري وأطلق منظرو العنصرية على هذه النظرية اسم " الأنثروبوسوسيولوجيا " ولقد خدمت قيام الكولونيالية والاستعمار.(5)

والعنصرية كجزء عضوي من الأيديولوجية الامبريالية ، هي مجمل نظريات معادية للعلم ، تكون بموجبها كل الظواهر في الحياة وتطور المجتمع محكومة بالخصائص البيولوجية العرقية للناس.

إن أساس تطور المجتمع ، كما يرى منظرو العنصرية ، يكمن في صراع مزعوم بين الأجناس ،وبمساعدة الفكرة العنصرية تُفسَّر حقيقة الظواهر الاجتماعية ، كوجود عدة طبقات ، ولغات ، وثقافات ، تلقائياً بفعل العامل البيولوجي ، واستناداً إلى هذا المفهوم تظهر الشعوب غير متساوية في القيمة ، فالعنصريون يؤكدون وجود " عروق متفوقة " قادرة على بلوغ قمم الحضارة و " عروق دنيا " غير مؤهلة لذلك .(6)

إن هذه المفاهيم التي يتبناها العنصريون ليست لها أي رابطة بالعلم فانطلاقاً من الدراسات العرقية والسيكولوجية ، توصل العلم إلى حقيقة واحدة فقط آلا وهي أن جميع الأجناس البشرية الحالية متكافئة من حيث التركيب العضوي (الفسيولوجي) كما أنه كلها قادرة على تحقيق قيم ثقافية وتراث فكري.

وأن المقصود بهذه النظريات العنصرية هو تدمير قاعدة الوحدة بين البشر، وتغيير الحقوق الأساسية لجانب كبير من الجنس البشري.(7) إن الرؤية العنصرية التي استند إلى

الاستعمار في فلسفته تنطلق من عدة مرتكزات تتمثل في وجود مجموعات بشرية ذات " عرق " معين تتمايز عن غيرها وتتباين في مستوياتها الحضارية والثقافية وفي أدوارها التي يجب أن تؤديها بما تحمله من خصائص جسدية وعقلية متوارثة ومتميزة ، فالعنصرية كنظرية أو حركة فكرية توجد علاقة سببية بين الخصائص البيولوجية والفسيولوجية ، وبين المميزات الأساسية الفكرية والثقافية.

ومن ذلك الدمج تنسج تصورها " التمييزي " بين عناصر متفوقة وأخرى متدنية ، بما يعني ذلك اعتناقاً لفكرة انعدام المساواة بين الأجناس وتيقن بأن ثمة أعراقاً راقية وأخرى متدنية ، وأن هناك سلالات قادرة وأخرى عاجزة عن تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .[8]

وتعتبر سمة " التفوق " الأساس النظري والفكري للعنصرية حيث تفترض أن البشرية مقسمة إلى مجموعات تتميز عرقياً أو عنصرياً ، الأمر الذي يتطلب (التمييز العنصري) (Racial Discrimination) فيما بينها وأيضاً " الفصل العنصري " ، (Racial Segegation) ، ويعبّر التمييز عن عملية حرمان فرد ما أو جماعة معينة من التساوي في الفرص والحقوق والواجبات ، حيث يصنف البشر على أساس الهوية العنصرية ، فيقسمون إلى أجناس متفوقة وأخرى متدنية فتمنح الأولى امتيازات خاصة يتم حجبها عن الأخرى.[9]

ذريعة التفوق الحضاري :-

إن هذه الرؤية المعرفية الشاملة للفكر الغربي الاستعماري هي التي حولت الإنسان الغربي إلى (سوبرمان) مطلق له حقوق مطلقة تتجاوز الخير والشر ، ومن أهمها حق الاستيلاء على العالم وتحوله إلى مجال حيوي لحركته ونشاطه وتحويل العالم بأسره إلى مادة خام طبيعية أو بشرية ، فاعتبرت شعوب آسيا وأفريقيا (الصفراء والسوداء) مجرد مادة بشرية توظف في خدمته، كما اعتبر العالم مجرد مادة طبيعية توظف في خدمة دول أوروبا وشعوبها البيضاء المتقدمة ، واعتبرت الكرة الأرضية مجرد مجال حيوي له يصدر له مشاكله ، ولقد كانت عملية النقل والتهجير (ترانسفير) إحدى الحلول التي طرحتها الامبريالية الغربية من مثل :-

1- نقل سكان أفريقيا إلى الأمريكيتين لتحويلهم إلى مادة استعماليه رخيصة.

2- نقل جيوش أوروبا إلى كل أنحاء العالم وذلك للهيمنة عليها وتحويلها إلى مادة بشرية فتوظف لصالح الغرب.

3- نقل الفائض البشري من أوروبا إلى جيوب استيطانية غربية في كل أنحاء العالم.

4- نقل كثير من أعضاء الأقليات إلى بلاد أخرى (الصينيين إلى ماليزيا، الهنود إلى أفريقيا) كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني.

وفي هذا الإطار المعرفي التهجيرى تمت عملية الاستيطان الصهيونية التي هي في جوهرها تصدير لأحد مشاكل أوروبا الاجتماعية إلى الشرق، وتم تهجير العرب من فلسطين ونقل اليهود إليها،وتمت إعادة صياغة كل شيء بما يتلاءم مع مصالح الإنسان الغربي.

وتعد العقيدة " البيوريتانية " (التطهيرية)، عقيدة المستوطنين البيض في أمريكا الشمالية هي أول الايديولوجيات الامبريالية الأبادية ، التي كانت تغطيها ديباجات دينية كثيفة ، حيث أشار هؤلاء المتطهرون إلى الوطن الجديد باعتباره " صهيون الجديدة " أو "الأرض العذراء " فهي "أرض بلا شعب " وكان المستوطنون يشيرون إلى أنفسهم باعتبارهم " عبرانيين " ، وللسكان الأصليين باعتبارهم " كنعانيين " أو " عماليق " وكلها مصطلحات توارتية إبادية ، استخدمها معظم المستوطنين البيض فيما بعد في كل أرجاء العالم متجاهلين تماماً القيم المسيحية المطلقة مثل المحبة والإخاء .[10]

ولقد حفظ القرن التاسع عشر وحده من أوروبا نحواً من 60 مليون نسمة توزعت على القارات الملائمة مناخياً للسكني الأوروبية، إبتداءاً من أمريكا الشمالية إلى أمريكا الجنوبية ومن استراليا إلى نيوزلندا، تلك إذن أضخم وأطول رحلة في التاريخ عبر القارات والمحيط ، تتضاءل بجانبها كل حركات الهجرة السابقة ولا يفوقها إلا تيار تهجير الرقيق. هذا إذن ، وليست فترة هجرات الشعوب في التاريخ القديم ، هو " عصر الهجرة " الحقيقي في تاريخ البشرية ، وهو خروج أبيض أولاً وقبل كل شيء .فقد صدرت أوروبا وحدها هذا السيل لتحقيق عالمية الجنس الأبيض ،أو "أوربة " العالم، ولتزرع خلايا بشرية انشطارية تخلقت منها دويلات صغيرة تدين لأوروبا الأم ،أوروبا الكبرى ، بالولاء والتبعية بدرجة أو بأخرى.

ومن الملاحظ أن هذه الشظايا التي انفصلت عن النواة تحلق حولها من غرب وجنوب وشرق، تحف بها كأقمار تابعة تدور في فلك شمس كبرى ، وتحدق في نفس الوقت بالأجناس البشرية الأخرى غير البيضاء وتطوقها كحلقة خارجية متصلة بدرجة أو بأخرى أما عالميــة الجنس الأبيض المترتبة فتنعكس في أنه أصبح وحــده يمـلك 4 قارات ،بينما يملك كل من الجنسين الآخر من قارة واحدة.

وإذن فلقد جعل الاستعمار أوروبا قلب العالم ورأسه جغرافياً وسياسياً ،وجعل العالم يتمركز حول قبله أوروبا، وفي نفس الوقت جعل الرجل الأبيض يحاصر بقية الأجناس من جميع الجهات.

بل يمكننا أن نتحدث عن "أوروقراطية" حقيقية – حكم أوروبا بمعنى الكلمة ، وعن عصر الأوروقراطية العالمية ، عصر لعبت فيه كما لو كان الجنس الأبيض وحده دون الجنس البشري كله خليفة الله في الأرض، واتخذت فيه في مجال السياسة والحضارة عقلية وفلسفة أشبه ما تكون بعقلية العصور الوسطى في الفلك حيث كانت تحسب الأرض أنها مركز الكون ومحور

المجموعة الشمسية !!... وإذا كان لهذا التشبيه مغزى فهو أن أوروبا كانت تحتقر الجغرافيا وتحتكر التاريخ، أي كانت ضد الطبيعة ، ومن هنا ستكون سقطتها وانهيارها فيما بعد.

وأنت تطالع أبسط مظاهر لأوربة العالم في أسماء البلاد الجديدة ومناطقها حيث تحمل البلدان المستعمرة في كل جنباتها أسماء أجنبية أوروبية صرفة كأنما هي بصمات أصابع اللص والقاتل يتركها على جسم جريمته.

إن هذا الاستعمار الاستيطاني ما قام إلا على أشلاء وأنقاض السكان الأصليين في قارات المهجر، فقد صحب الهجرة الأوروبية وتبعها عمليات إبادة رهيبة ، للأهالي الوطنيين ، وصلت بهم في بعض الحالات إلى الانقراض ، فقد كان على الاستعمار الاستيطاني لكي ينجح أن ينتزع الأرض الجديدة والجيدة ، ومن ثم أن يطرد منها أصحابها إلى الأطراف غير الصالحة للسكن والزراعة، وذلك إما بالحرب والإفناء وإما بالمطاردة حتى الانزواء.

يضاف إلى هذا أن دخول الرجل الأبيض إلى وسط بيولوجي مختلف، حمل معه في حد ذاته عديداً من الأمراض التي لم تكن معروفة في المهجر ولم يكن لأهالها ضدها مناعة، ولذلك أحدثت الأمراض الوافدة أوبئة رهيبة وأفنت مئات الآلاف من الوطنيين. ولا ننسى كذلك دخول الأسلحة النارية والكحوليات والسخرة الأوروبية، وكلها من عوامل الموت للوطنيين.

ولهذا تكون الهجرة الأوروبية قد أتت للوطنيين بعوامل الموت المباشرة وغير المباشرة. من هنا نجد التعدادات تسجل زيادة مطردة في عدد المهاجرين وتناقصاً خطيراً في عدد الأهالي خطوة بخطوة ، وبمعنى آخر فقد أتى التعمير الأوروبي بعملية دموية أبادية ، وانتهت من احتلال سياسي إلى احتلال جنسي.

والخلاصة العامة هي أن الاستعمار الاستيطاني في القرن التاسع عشر أخذ صورة صراع أجناس أساساً، أي كان حركة عنصرية ضخمة ، انتهت بإبادة أجناس برمتها وابتزاز قارات بأسرها.وهو بهذا يعود بالبشرية إلى أخطر مراحل البربرية والهمجية الأولى حين كان صراع الجماعات ينتهي بإبادة المغلوب. ولن يجدي في هذا تعلل الاستعمار أو اعتذاره بأنه لم يكن من المعقول أن تترك تلك القارات البكر بإمكانياتها الهائلة لحضارات قليلة من البدائيين الذين عجزوا عن استعمارها ، فليس هذا إلا منطق القوة الغاشمة.

وقام الاستعمار الاستيطاني بإبادة الهنود الحمر في العالم الجديد، فلما افتقد اليد العاملة نقل إليه زنوج أفريقيا بالجملة ، وحين دخل إفريقيا بدأ يهجر إليها الهنود والآسيويين لتملأ الفجوة الناجمة، أي حركة تفريغ ونقل من الشرق إلى الغرب باطراد !!

على أنه إذا كان لهذا كله مغزى ، فهو أن الاستعمار الاستيطاني قد أعاد توزيع البشرية ديموغرافياً وانثروبولوجيا على ظهر الأرض،وغير الأوزان والألوان التقليدية للقارات ، ولم

يكد جنس يفلت من هذه العملية ، ولكنها في جميع الحالات كانت بفعل الاستعمار الأبيض ولحساب الجنس الأبيض.[12]

وسائل السيطرة الامبريالية :

ومن أهم الوسائل التي استخدمت في الماضي لغرض السيطرة الامبريالية وتثبيتها :-

1) الوسائل العسكرية :

وهـي أكثر وسائل السيطـرة الامبريالية شيوعـاً على الإطلاق ولاسيما في الماضي.

ومن واقع المشاهدات التاريخية ، فقد استخدم الغزو العسكري لتوسيع ممتلكات الدولة والتمكين لسيطرتها ونفوذها وقوتها على حساب غيرها من الدول والمناطق.

ويقال أن استخدام الوسائل العسكرية في الغزو الاستعماري كان يستجيب لحاجة سيكولوجية معينة وهي الإرضاء النفسي للزعيم أو القائد الذي يمارس هذا الأسلوب بنجاح وهو مالا يمكن أن يتحقق بنفس الدرجة مع استخدام الأدوات الغير عسكرية.

ويدللون على وجهة نظرهم أنه كان بإمكان نابليون بونابرت مثلاً أن يفرض سيطرة فرنسا على أوروبا بقوة الأفكار والمعتقدات التي أتت بها الثورة الفرنسية ، أي بالأدوات الثقافية ،ولكنه بدلاً من ذلك لجأ إلى وسيلة الغزو العسكري لإشباع هذه الحاجة النفسية التي تتحقق مع زهو الانتصار وخيلائه.

2) الوسائل الاقتصادية :

وهذه الوسائل ربما لا تؤدي إلى توسيع إطار السيطرة الامبريالية بنفس الدرجة التي تحدث مع استخدام الوسائل العسكرية ، ولكن هذا لا يعني أن فاعليتها محدودة ، أو ضعيفة ، لأنه في حالات معينة قد يكون للسيطرة الاستعمارية بالأدوات الاقتصادية أبعد النتائج وأعمق التأثيرات.

ومن الأمثلة المعاصرة لهذه الأدوات الاقتصادية في الاستعمار ما يطلق عليه استعمار الدولار الذي تمارسه أمريكا ،أو دبلوماسية البترول التي كانت بريطانيا تمارسها في بعض مناطق الوطن العربي والتي أعطتها مركزاً متفوقاً ومرموقاً ، وكذلك كانت سيطرة فرنسا على رومانيا في فترة ما بين الحربين العالميتين مرتكزة في أساسها على الوسائل الاقتصادية وهكذا.

وهذا ما يحدث عن طريق سيطرة المنظمات الدولية والشركات المتعدية الجنسيات ، وما يقوم به صندوق النقد الدولي من فرض شروط تكرس التبعية الاقتصادية للغرب والبنك الدولي للإنشاء والتعمير من هيمنة اقتصادية.

وتتميز هذه الوسيلة بالذات بأنها تحاول أن تبدل من علاقات القوى بين أطرافها ليس من خلال الغزو الإقليمي أو الاحتلال العسكري، وإنما عن طريق السيطرة الاقتصادية أساساً ،

وتتضح هذه الحقيقة بالنسبة لعلاقة الولايات المتحدة بالعديد من دول أمريكا اللاتينية التي لا تستطيع بحكم تبعيتها الاقتصادية أن تنتهج سياسات معادية للمصالح الأمريكية.

كما أن هذه الأدوات الاقتصادية تكون أقل من حيث درجة المخاطرة من سابقتها ، وهي أقرب لأن تنتج تأثيرات أبعد مدى نسبياً من تلك التي تترتب على استخدام الوسائل العسكرية [القوى الناعمة في مقابل القوة الخشنة] ، كذلك فهي أقل استفزازاً منها لطبيعتها غير المباشرة وهو ما يعطيها فرصاً أطول للاستمرار بعكس ما يحدث في ظل الغزو والاحتلال العسكري المباشر.

3) الوسائل الثقافية :

وهي الوسائل التي ينظر إليها البعض على أنها أذكى وأخبث الوسائل المستخدمة في فرض السيطرة الاستعمارية ، فهدفها ليس السيطرة على إقليم من الأرض أو على النظام الاقتصادي لدولة من الدول فحسب ، وإنما تتجاوز ذلك إلى غزو العقول والسيطرة عليها واتخاذها منطلقاً نحو تبديل علاقات القوة القائمة بين من يستخدمها لحسابه ومن تستخدم ضده. والتأثيرات الناتجة عن السيطرة الاستعمارية بالوسائل الثقافية تكون أكثر استقراراً واستمراراً من تلك التي يقود إليها استخدام الوسائل العسكرية والاقتصادية.

ومن أكثر الدول التي استخدمت الوسائل الثقافية في دعم سيطرتها الامبريالية في الماضي، فرنسا التي أطلقت على مهمتها في المناطق التي خضعت لنفوذها واستعمارها " رسالة التمدين " ، ولقد وضح استخدام فرنسا الناجح لهذه الأدوات أكثر ما يكون في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط حيث كان التغلغل بالثقافة الفرنسية ركيزة من ركائز السياسة الاستعمارية الفرنسية.[13]

ظاهرة الاستعمار الجديد :

إن الاستعمار الجديد لا يخرج عن كونه التحكم الذي تمارسه بعض الدول الكبرى بوسائلها الخاصة وغير المباشرة ، من سياسية واقتصادية وعسكرية ومذهبية على تلك المجموعة من الدول التي يساعد تخلفها الاقتصادي وعدم استقرارها السياسي وضعفها العسكري على تحقيق النتائج المرجوة من وراء هذا التحكم الاستعماري.

ومن الأدوات الرئيسية التي ركز عليها الاستعمار الجديد وصولاً إلى أهدافه ، وبخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية:-

أ) التوسع في إقامة الأحلاف العسكرية وكان ذلك واضحاً بقوة في فترة الخمسينات التي شهدت صراعاً عنيفاً في آسيا وأفريقيا لإنهاء السيطرة الاستعمارية . وقد تلازم مع هذه الثورة الأفروأسيوية المعادية للاستعمار ، النمو الضخم ،في الاتجاهات الحيادية التي قامت على محاربة

الانحياز لما كان يعينه من خطر على الاستقلال الوطني والكرامة القومية. ومن ها ، فقد لجأت القوى الامبريالية – في محاولة منها لاحتواء آثار هذه الثورة العالمية – على الترويج لسياسات التحالف العسكري التي حاولت أن تغلفها ببعض الإدعاءات المذهبية لكي تستطيع بذلك أن تخفي حقيقة الدوافع الكامنة وراءها أو المصالح التي تحاول تأمينها.

ب) إذكاء حدة الخلافات التي تنشب بين الدول حديثة العهد بالاستقلال وتأزم مختلف تناقضات المصالح فيما بينها ، وتحريك أسباب الصراع الطائفي والعنصري على المستويين المحلي والخارجي ، وامتصاص طاقات هذه الدول الصغرى في معارك جانبية تلهيها عن قضية التنمية والبناء الداخلي والتي تعتبر سلاحاً فعالاً في مواجهة الضغط والتآمر الاستعماري،وضرب التجمعات الإقليمية التي أقامتها دول العالم الثالث من داخلها وتفكيكها بواسطة بعض أنظمة الحكم المشبوهة التي تعمل بتنسيق كامل مع هذه المصالح الاستعمارية ، وتشجيع لعبة الانقلابات العسكرية في هذه الدول الجديدة وذلك إما لفرض عناصر موالية لتلك الدول الاستعمارية في السلطة تؤمن من خلالها مصالحها أو لخلق وضع عدم الاستقرار الذي ينتج عن تكرار لعبة الانقلابات وهو ما يمكن أن يكون عاملاً معطلاً للنمو والتقدم في أية صورة إيجابية.

يضيف إلى ذلك كله الغزو الثقافي، وتصدير الأفكار المسمومة والمعتقدات المذهبية ، والمتهجم بالطريق المباشر وغير المباشر على الثقافات القومية لدول العالم الثالث وضمها بالبدائية والتخلف وفقدان المقدرة على الاستجابة لضرورات التطور الحضاري، وتقديم الثقافات والنماذج الحضارية الامبريالية على أنها البديل الأفضل لذلك كله . وهناك أيضاً الغزو الامبريالي بواسطة فروع الشركات الأجنبية مثل شركات البترول والتعدين والوكالات التجارية ، والمصارف وشركات التأمين ، الخ ، وكذلك بواسطة الخبراء والمستشارين العاملين في مختلف فروع الاقتصاد ، والتعليم ، والتسليح وما إلى غير ذلك.

جـ) الأدوات الاقتصادية ومن بينها القروض والمساعدات المالية سواء قدمت بموجب اتفاقات جماعية أو ترتيبات ثنائية . وفي أغلب الأحوال تستخدم هذه المساعدات في تمويل شراء سلع استهلاكية ولا تخصص لأغراض التوسع الإنتاجي وهو ما يعني في التحليل الأخير الإبقاء على الاقتصاد الوطني على حاله من الضعف مع زيادة ديونه والتزاماته الخارجية.

ومن ناحية ثانية ، فإن بعض هذه القوى الامبريالية حينما تلجأ إلى تنفيذ بعض المشروعات الصناعية في دولة نامية ، فإنها تحاول أن تستفيد من رخص المواد الخام ومن رخص اليد العاملة لكي تحقق من ورائها أقصى ما يمكن من الربح بصرف النظر عن دور هذه المشروعات في تنمية الاقتصاد الوطني ، كما أن العوائد المتحققة منها لا يعاد توظيفها في

استثمارات صناعية جديدة ، وإنما تحول للخارج ، وهو ما يجعل من العملية برمتها مجرد أداة تخدم المصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى.

وفي ضوء الحقائق السابقة تقسم الدول التي تدخل ضمن مجال السيطرة الاستعمارية بمفهومها الجديد هذا ، إلى ثلاثة فئات متميزة هي :-

أولاً : فئة الدول التابعة سياسياً :

والدول التابعة سياسياً (Political Dependencies) هي تلك الدول التي تحرم من ممارسة سلطتها السياسية بالشكل الذي يتفق مع كونها صاحبة السيادة والمرجع الأخير في كل ما يتعلق بالدفاع عن مصالحها القومية ،وإنما تكون اتجاهاتها السياسية ، وبالتالي القرارات التي تتوصل إليها ، مرتبطة بمصدر آخر من مصادر التحكم السياسي الخارجي ، وفي ذلك إهدار لاستقلالها السياسي الحقيقي.

ومن أمثلة هذه الدول التابعة سياسياً لقوى أكبر منها ، فرموزاً ،وكوريا الجنوبية، وفيتنام الجنوبية قبل تحولها إلى الشيوعية في عام 1975، إذ لم تكن سوى مناطق نفوذ للولايات المتحدة رغم إدعاءات الاستقلال الشكلي.

ثانياً: فئة الدول التابعة اقتصادياً :

والمقصود بالدول التابعة اقتصادياً، هي تلك الدول التي وإن كانت تعتبر مستقلة سياسياً من الناحية الشكلية ،إلا أن معظم مراكز القوة الاقتصادية فيها تقع تحت السيطرة الأجنبية. وفي الواقع أن هذه السيطرة الاقتصادية وما يتولد عنها من نتائج تمس الاستقلال السياسي للدولة هو أمر نسبي يختلف من دولة إلى أخرى. فهناك البعض مثلاً ممن ينظرون إلى كل الدول النامية التي تعتمد في تنمية نفسها على المساعدات الاقتصادية التي تأتيها من مصادر خارجية على أنها تابعة اقتصادياً.

ولكن مثل هذا التعميم يحمل معه خطر المبالغة ، فليست كل دولة تتلقى معونات اقتصادية خارجية تابعة بالمفهوم الحقيقي للتبعية ، كذلك فليست كل دولة تسمح بوجود استثمارات أجنبية فيها أيضاً تابعة ، وإنما يتوقف الأمر على مدى سيطرة الدولة على ما يجري داخلها من نشاط اقتصادي أجنبي ، وأيضاً بمدى قدرتها في الإبقاء على هذا النشاط ضمن الحدود التي لا تخرج به إلى التصادم مع الاستقلال السياسي للدولة. وفي الأحوال التي تفقد فيها الدولة تلك السيطرة ، أو تنعدم أدوات الرقابة الوطنية وضوابطها على النشاط الاقتصادي الأجنبي ، فهنا يمكن القول بأن الدولة تكون في حالة تبعية اقتصادية فعلية لغيرها من الدول ، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة لها في المجالات السياسية وغيرها.

ويرجع بعض المحللين النشأة التاريخية للتوابع الاقتصادية إلى أي من المصادر الثلاثة الآتية :-

1) المستعمرات التي حصلت على استقلالها السياسي ولكنها بقيت تحت السيطرة الاقتصادية للدولة المستعمرة.

2) الدول التي استطاعت أن تتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية للدولة المستعمرة ولكنها وقعت فيما بعد تحت السيطرة الاقتصادية لدولة كبرى أخرى.

3) الدول التابعة اقتصادياً على الرغم من أنها تخضع في تاريخها للسيطرة السياسية الاستعمارية ، وهذا النوع من الدول التابعة اقتصادياً نادر ومن أمثلته ليبريا التي وإن كانت مستقلة سياسياً منذ نشأتها في أوائل القرن التاسع عشر إنها تابعة اقتصادياً للولايات المتحدة، وكذلك تدخل تايلاند ضمن هذه الفئة من الدول.

ثالثاً : فئة الدول التابعة تبعية كاملة :-

وهذه التوابع (Satellites) وإن كانت مستقلة اسمياً إلا أنها تابعة لغيرها من الدول من الناحيتين الاقتصادية والسياسية. ومن أمثلة ذلك دول شرق أوروبا الشيوعية في علاقتها بالاتحاد السوفيتي السابق في الفترة بين 1945 و 1953 أي وحتى موت ستالين ،وألبانيا وتبعتها الكاملة للصين الشعبية منذ عام 1961 (وإن كانت هناك بوادر تمرد أخذت تظهر في الأفق منذ أواخر عام 1978).

والسبب الذي يكمن وراء التبعية الشاملة لهذه المجموعة من الدول بالذات ، هو أنه في الدول الشيوعية تقوم الحكومة بالسيطرة على كل ما يتعلق بالإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة، ولذلك فإن السيطرة على اقتصاديات الدولة تتطلب أيضاً وبالضرورة السيطرة على أجهزتها ومؤسساتها السياسية الحاكمة كخطوة أولى، وهذا هو السبب في أن السيطرة الاستعمارية على هذا النوع من التوابع تكون أحكم وأشمل من السيطرة على التوابع الاقتصادية.

وهناك عدة اختلافات أساسية تفرق بين التوابع الخاضعة للسيطرة الاقتصادية والسياسية ، وبين التوابع الاقتصادية فقط ، وتتمثل هذه الاختلافات في :-

1- أن السيطرة على الدول الكاملة التبعية تتم من خلال زعمائها وقادتها السياسيين الذين ينتمون إلى نفس الحزب السياسي الذي ينتمي إليه قادة الدولة المسيطرة ، وهو ما يؤدي إلى وجود وحدة أيديولوجية شبة كاملة بين قادة الدولتين.

2- أن التركيز على الأدوات العسكرية في الإبقاء على بعض الزعامات الموالية سياسياً ومذهبياً للدولة المسيطرة هو النمط السائد في تثبيت هذه السيطرة.

وقد حدث هذا في ألمانيا الشرقية في عام 1953 وفي المجر وبولندا في عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا في عام 1968. ومن هنا فإن وسيلة السيطرة على الدول الكاملة التبعية هي الإكراه ،في حين أنه في التوابع الاقتصادية يشيع استخدام وسيلة العقوبات والإغراءات الاقتصادية بينما يظل استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها محصوراً في الإطار غير المباشر.[14]

تقييم الآثار والنتائج التي خلقها الاستعمار في العلاقات الدولية :

سنحاول فيما يلي أن نجري تقييماً لأهم الآثار والنتائج التي خلقها الاستعمار في العلاقات الدولية لنعرف إلى أي مدى لازالت هذه النتائج تؤثر في أجواء التعامل الدولي الراهن ومن ذلك :

1- أن الاستعمار ارتبطت به ممارسة أبشع سياسات الاستنزاف والاستغلال الاقتصادي وإلى الحد الذي عرقل بشدة من قدرة الدول والمناطق التي خضعت له، على النمو الاقتصادي والاجتماعي ،وقد أنتج ذلك أوضاعاً من التخلف لازالت هذه الدول تعاني منها الشيء الكثير.

والدول الاستعمارية عندما طبقت سياسات الاستنزاف الاقتصادي على مستعمراتها أمكنها أن تحقق عدة نتائج بالغة الخطورة منها :-

أ) أنه أمكن لها أن تتحكم في معدلات التبادل بينها وبين هذه الدول التابعة بالصورة التي وفرت لها كل المزايا الاقتصادية والمادية دون اعتبار للأضرار الفادحة التي حاقت بمستعمراتها.

ب) كذلك فقد أمكنها أن تحتكر أسواق الدول التابعة وأن تغلقها في وجه منافسة الواردات التي تأتي من الدول الأخرى . وقد دعم من هذه السيطرة الاحتكارية على أسواق المستعمرات وبطريقة المستعمرة بوضع قيود وتنظيمات نقدية في هذه المستعمرات وبطريقة أجبرتها على التقيد بالشراء من داخل المناطق النقدية التي تهيمن عليها. وكان معنى ذلك أن الدول التابعة لم يكن ليمكنها أن تستورد ما تحتاج إليه من السلع من المناطق النقدية الأخرى، حتى ولو كانت أرخص ثمناً ، وذلك بسبب امتناع الدول الاستعمارية عن إعطائها النقد الأجنبي التي يحتاج إليه لتمويل وإراداتها ومشترياتها من تلك المناطق .

وفي نفس الوقت فقد عملت الدول الاستعمارية على تنمية أرصدتها من العملات الصعبة التي تحصل عليها من صادرات مستعمراتها إلى الدول الآخرة.

وقد استخدمت هذه الأرصدة في تدعيم المركز المالي والاقتصادي للدولة المستعمرة وفي تمويل مشترياتها من الدول الأجنبية. ومن أمثلة ذلك أن صادرات الملايو من المطاط استخدمت في تنمية احتياطيات إنجلترا من الدولار بعد أن كان هذا الاحتياطي مهدداً بالهبوط.

ج) أن الشركات والمصالح التي قامت بعملية الاستغلال الاقتصادي لحساب الدولة المستعمرة عملت نزح الأرباح الطائلة التي جنتها إلى الخارج وإعادة توظيفها بما يعود بالرفاهية على الدولة

المستعمرة وحدها ولم يخصص أي جانب منها على الإطلاق لمحاربة أوضاع التخلف أو تحسين ظروف الحياة في المناطق التي قاست من وطأة هذا الاستغلال الاقتصادي.

لقد أدت العوامل السابقة مجتمعة إلى تعميق الهوة الاقتصادية التي تفصل بين الطرفين، فالدول التي حصلت على استقلالها تعتبر الدول الاستعمارية مسئولة بالدرجة الأولى عن تخلفها كنتيجة لسياسات الاستنزاف الاقتصادي التي تعرضت لها، وهي تستحثها على المشاركة في تنميتها كنوع من التعويض عن الأضرار والمظالم الفادحة التي ألحقتها بها، إلا أن الدول الاستعمارية تتنصل من أداء هذا الدور ، ولم تخصص له من إمكاناتها إلا أقل القليل ومن ثم ، فإن أزمة عدم الثقة بين الطرفين على أشدها.

2- أن الاستعمار وما ارتبط به من سياسات التمييز والاضطهاد العنصري تسبب هو الأخر في إحداث فجوة نفسية واسعة بين الدول الاستعمارية الأوروبية وبين الدول التي خضعت للسيطرة الامبريالية في آسيا وأفريقيا وغيرها من المناطق. وهذه الفجوة النفسية تولد ضغوطاً وتوترات دولية لا نحسب أن تأثيراتها النفسية ستتوقف في المستقبل القريب، ذلك أن المرارة التي خلقتها هذه السياسات لمن العمق بحيث لا يمكن إزالة رواسبها ببساطة كما قد يتبادر إلى أذهان البعض.

وفي الواقع أن سياسات التمييز العنصري أحاط بها عدد من الاعتبارات وترتب عليها العديد من النتائج التي من أهمها :-

أولاً: أن تطبيق هذه السياسات العنصرية كان يخدم هدفاً سياسياً وهو تعميق الإحساس لدى سكان هذه المستعمرات بتدنيهم العنصري والحضاري بالمقارنة مع هذه الأجناس الأوروبية المتفوقة . واتخذت هذه العقدة العنصرية كسلاح للنيل من معنويات تلك الشعوب وكسر مقاومتها والتغلب على رفضها لسياسات السخرة والاستنزاف التي طبقت عليها ، وحملها في النهاية على قبول الأمر الواقع والاستسلام له.

ثانياً: أن سياسات التمييز العنصري التي قامت على التحقير من شأن الأجناس التي تنتمي إليها شعوب المستعمرات ، وعلى احتكار المستوطنين الأوروبيين لكل مراكز القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، في الوقت الذي عومل فيه سكان المستعمرات على أنهم مواطنون من الدرجة الثانية بل وأنكرت عليهم أبسط حقوقهم الإنسانية ، هذا الشعور بالمهانة والاضطهاد هو الذي عبأ الشعور العام في تلك المستعمرات كلها بالثورة ضد الاستعمار وضد سياساته وأهدافه وأساليبه.[15]

قائمة المراجع

1- إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1991 .
2- جمال حمدان ، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة ، دار الهلال، 1999
3- خالد القشطيني ، الجذور الايديولجية للعنصرية الصهيونية ، في أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية 4-
4- ببغداد 1977، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 .
5- ضاري السامرائي ، الفصل والتمييز العنصري في ظل القانون الدولي العام ، بغداد ، دار الحرية للطباعة 1983.
6- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الأول، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانيـــــــــة ،1985.
7- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ ، القاهرة ، دار الشروق،2005،
8- علاء بن دردف، العلاقة بين الفكر الصهيوني والفكر الغربي الامبريالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي ، الجماهيرية الليبية ، 2007 .
9- يوهاج فخته ، خطابات إلى الأمة الألمانية ، ترجمة : سامي الجندي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر1979

الهوامش:

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الأول، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانيـــــــــة ،1985 ،ص 172.

2- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة ، الجزء الأول، مرجع سابق ذكره ، ص 173.

3- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، القاهرة ، المكتبة الأكاديمية ، 1991 ،ص ص 548-550.

4- خالد القشطيني ، الجذور الايديولجية للعنصرية الصهيونية ، في أبحاث المؤتمر الفكري حول الصهيونية ببغداد 1977، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979 ، ص 16.

5- ميلينا مود ريجبينسكايا ، " نقد ايديولوجية العنصرية والصهيونية ، مؤتمر بغداد حول الصهيونية ، مرجع سابق ذكره ،ص 55

* الكولونيالية : هي ظاهرة سياسية واقتصادية وعسكرية متفرعة وقنصلة بظاهرة الاستعمار " الامبريالية " وتتجسد في قدوم موجات متتالية من سكان البلدان الامبريالية إلى المستعمرات بقصد استيطانها والهيمنة على الحياة الاقتصادية والثقافية في البلاد المستعمرة؛ راجع : الكيالي، موسوعة السياسة ، مرجع سابق ذكره ، ج الأول ، ص 172.

6- المرجع السابق ، ص 54.

7- علاء بن دردف، العلاقة بين الفكر الصهيوني والفكر الغربي الامبريالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، بنغازي ، الجماهيرية الليبية ، 2007 ، ص ص 73-74.

8- ضاري السامرائي ، الفصل والتمييز العنصري في ظل القانون الدولي العام ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1983 ، ص ص 27-28.

9- يوهاج فخته ، خطابات إلى الأمة الألمانية ، ترجمة : سامي الجندي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1979، ص 89.

10- عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والنازية ونهاية التاريخ ، القاهرة ، دار الشروق،2005، ص ص 36-38.

11- جمال حمدان ، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة ، دار الهلال، 1999، ص ص 135-140.

12- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، ص ص 565 – 568.

13- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية ، مرجع سابق ذكره، ص ص 580-584.

14- المرجع السابق ، ص ص 585-587.1

.

الدور الاسرائيلي في تقسيم السودان

■ أ. محمود عبد السلام البريدان
■ أ. نعيمة ابوناجي
قسم العلوم السياسية جامعة المرقب

المـقـدمـــة

من أسباب الوجود الإسرائيلي في القارة الإفريقية هو موقعها الجغرافي فهي تطل على البحر الأحمر والأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، كما تقع بها ثلاثة مضايق تؤثر على حركة التجارة العالمية، وأيضا وجود جاليات يهودية كبيرة في عدد من الدول العربية والإفريقية وما تشكله هذه الجاليات من أهمية كبيرة من الناحية المادية والمعنوية للدولة العبرية خصوصا في بداية نشوئها، هذه الأسباب وغيرها جعلت من القارة الإفريقية في دائرة اهتمام الدول الكبرى وإسرائيل منذ القدم فاتخذت إسرائيل عدة آليات للتدخل في إفريقيا منها المدخل الأيدلوجي حيث أوهمت الأفارقة بأنها تقوم بحماية الشعوب التي مرت بظروف الاضطهاد العنصري، وأيضا مدخل المجتمع المدني وادعائها أنها تقوم بدعم المجتمع المدني والديمقراطية واستطاعت النفاذ إلى نسيج المجتمعات المدنية في إفريقيا، ولا ننسى أيضا مجال التعاون العسكري وقيامها بتدريب عناصر ومليشيات قبلية لإشعال الصراع داخل الأقطار الإفريقية.

ولم تكن السودان في مناء من هذا الاهتمام بل كانت إسرائيل في طليعة الدول التي سعت إلى التغلغل في جنوبه منذ بدايات النزاع ، فالسودان هي أكبر الدول العربية مساحة وأرضها صالحة للزراعة وذات موقع استراتيجي هام، فهي تحتل الجزء الشمالي الشرقي من قارة إفريقيا ويمتد طول الحدود البحرية على ساحل البحر الأحمر إلى حوالي 670 كلم مما جعل السودان المعبر الرئيسي بين شمال إفريقيا العربي وجنوبها الزنجي وجعلها تتوسط مضيق باب المندب وقناة السويس وهما حلقتا الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، كما تلعب السودان دور مهم تجاه المنطقة الإفريقية والعربية اقتصاديا وسياسيا أمنيا، ولما يمثله السودان من أهمية في السياسة الإسرائيلية فقد لعبت إسرائيل دورا بارزا في تأجيج النزاع في إقليم دارفور والجنوب من خلال دعم حركات التمرد سياسيا وعسكريا واقتصاديا واستطاعت بذلك تحويل أزمة دارفور من أزمة داخلية إلى أزمة دولية.

مشكلة البحث.

إلى أي مدى كان الدور الإسرائيلي عاملا مؤثرا في تقسيم السودان ؟

وتطرح هذه الإشكالية البحثية تساؤلات عدة يمكن تلخيصها في التالي:-

1- ما هي الأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها من وراء انفصال الجنوب ؟
2- ما هي الوسائل التي استخدمتها في دعم الانفصاليين في الجنوب ودارفور؟
3- كيف استطاعت إسرائيل تدويل قضية دارفور والجنوب؟

الفــرضـيـة:-

كان الدور الإسرائيلي عاملا مؤثرا في تجزئة الدولة السودانية وتقسيمها الى دولتين، وكانت إسرائيل تهدف من وراء هذا التقسيم ال تشجيع الولايات السودانية الأخرى على الانفصال

والارتباط بها بعلاقات عسكرية وأمنية من اجل تحويلها إلى قاعدة لحماية إسرائيل وتهديد امن مصر والأمن القومي العربي بشكل عام

واستخدمت إسرائيل لتحقيق أهدافها العديد من وسائل الدعم المادية والعسكرية والاستخباراتية، وتمكنت من تصعيد هذه الأزمة عالميا عن طريق تدخل المنظمات الإسرائيلية التي نقلت التقارير والصور الكاذبة من اجل كسب التعاطف الدولي على والتدخل لحماية مواطني إقليم دارفور والجنوب.

أهمية البحث:-

تنبع أهمية البحث من الآتي:-

1- كونه يدرس الأسباب الحقيقية من وراء الدعم الإسرائيلي لمتمردي إقليم دارفور والجنوب.

2- إبراز الدور العلني والاستخباراتي للمنظمات الدولية والإسرائيلية في تدويل هذه القضية من اجل تحقيق الهدف الأساسي من وراء هذا الدعم ألا وهو تجزئة السودان وإضعافه لضرب الأمن القومي العربي، وإيجاد موطئ قدم لها في القارة الإفريقية والسيطرة على ثرواتها.

3- **أهداف البحث:-**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:-

1 – إيضاح أهمية السودان سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا في السياسة الإسرائيلية.

2 – إظهار الأهداف الإسرائيلية من وراء دعم متمردي دارفور والجنوب.

3 – التعرف على الوسائل التي استخدمتها إسرائيل للتغلغل في جنوب السودان لدعم الانفصاليين.

4 – توضيح الدور الذي لعبته إسرائيل واللوبي الصهيوني في تدويل قضية دارفور والجنوب.

منهجية البحث:-

إن المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الوصفي الذي نتناول من خلاله دور إسرائيل في تقسيم السودان وتجزئته لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في القارة الإفريقية، كما تم الاستعانة بالمدخل التاريخي الذي يوضح بداية الأزمة والصراع الذي دار في دارفور والجنوب السوداني.

تقسيم البحث:-

تم تقسيم هذا البحث ثلاثة مباحث جاءت على النحو الآتي:-

تناول المبحث الأول أهمية السودان في السياسة الإسرائيلية. وتم توضيح الأهمية الجيوسياسية في البند الأول أما البند الثاني فقد تناول الأهمية الاستراتيجية في حين بحث البند الثالث الأهمية الاقتصادية.

وتناول المبحث الثاني أسباب الصراع في دارفور والجنوب وتداعياته حيث تم بحث أسباب الأزمة في البند الأول وأطرافها في البند الثاني أما البند الثالث فتناول نتائج الأزمة وتداعياتها.

وتناول المبحث الثالث فتناول الدور الإسرائيلي في دارفور والجنوب حيث تناول البند الأول التواجد الإسرائيلي عبر المنظمات في حين تناول البند الثاني دعم إسرائيل لحركات التمرد في دارفور والجنوب ودورها في تدويل القضية أما البند الثالث فقد تناول علاقات إسرائيل مع حكومة جنوب السودان.

المبحث الأول : - أهمية السودان في السياسة الإسرائيلية.

تكمن أهمية السودان في كونها الركن الأيمن لإفريقيا والمطل على البحر الأحمر الذي يعتبر محور عملية النقل التجاري والنفطي كم أنها تتوسط مضيق باب المندب وقناة السويس وهما حلقتا الوصل بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، ناهيك عن الدور الذي تلعبه السودان تجاه القارة الإفريقية والمنطقة العربية اقتصاديا وسياسيا وامنيا وهى اكبر دولة عربية وافريقية من حيث المساحة فضلا عن ثرواتها النفطية والحيوانية والمياه والمعادن والأراضي الزراعية كما وجد إسرائيل من خلال تأجيج النزاع السوداني حلفاء جدد لمحاصرة الوطن العربي لضرب العمق العربي وحماية أمنها.

ويفصلها البحر الأحمر عن المملكة العربية السعودية، وهذه الحدود جعلتها خلطا من عناصر مختلفة افريقية وعربية أديان سماوية وفيها مدن تاريخية عديدة، كما تعد السودان أكبر دولة افريقية فالسودان تقدر مساحته 2505810 كيلو متر مربع وقد ترتب على السودان التي تقدر ب 7687 كيلو متر مربع وجود العشـرات من القبائل والعديد من اللغات المتداخلة بين السـودان ودول الجوار ولموقعه شرق القارة الإفريقية أثر كبير في تأثيره بالمؤثرات الأسيوية[1]، فلهذه المساحة تأثير كبير على قدراتها الدفاعية فهي تعطى الدولة فرصة أكبر لمناورة العدو وإرهاقه عكس الدول الصغيرة التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها أمام الأعداء وتلجأ إلى المبادرة بالهجوم كي تبعد المعركة عن أراضيها.

وأيضا للسودان إطلالة واسعة على البحر الأحمر مما يزيد أهميته الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية كون هذا البحر يعد ممر للسفن العسكرية والتجارية ويعد الرابط بين شمال العالم وجنوبه وبين شرقه وغربه، كما يعد السودان المعبر العربي إلى أفريقيا سياسيا وجغرافيا وحضاريا أو الجسر الذي تتعاون فيه الحضارتان العربية والإفريقية، ولا يقتصر الأمر على موقعه الجغرافي وإنما على أيضا بحكم تكوينه السكاني، فإذا ما تمكنت من النمو والتطور وبناء قوة عسكرية واقتصادية فإنها ستحدث انقلابا خطيرا في الوضع الاستراتيجي في المنطقة المحيطة به في القارة الإفريقية[2].

فالسودان كما رأى وزير الأمن الإسرائيلي السابق آفى ديختر سنة 2008 من المحتمل آن يصبح دولة إقليمية قوية تنافس البلدان العربية الرئيسية بما تملكه من موارد ومساحة شاسعة وتعداد سكاني كبير ، فإذا استمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة مضاعفة إلى قوة الوطن العربي وان إسرائيل ستسعى إلى عدم السماح بذلك رغم بعد هذا البلد، وهذه الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية ن ثروات طبيعية هائلة سواء لمساحته الشاسعة أو المخزون النفطي أو اليورانيوم بالجنوب جعلت من السودان محط اطماع الدول الكبرى وإسرائيل[3].

ثانيا الأهمية الاستراتيجية: يمتاز السودان بموقع استراتيجي هام فهو يطل على البحر الأحمر بساحل يمتد لأكثر من ألف كيلو مربع ويمر عبره النيل الأبيض والنيل الأزرق من الجنوب إلى الشمال، ويتمدد في مساحة واسعة من الإقليم الصحراوي شمالا حتى إقليم السفانا الغنية جنوبا ولديه أراضي زراعية تقدر بأكثر من مائتي فدان ، أضف إلى ذلك أن من يسيطر على البحار والمضايق يسيطر على العالم وهو متاخم لمنطقة تعتبر من أغنى مناطق العال بالاحتياطي النفطي، فهذا الموقع أعطاه أهمية استراتيجية ، فهو يطل على العالم الخارجي عبر سواحله الممتدة مع حدوده مع ارثريا جنوبا إلى مصر شمالا[4].

وتبرز أهمية السودان الاستراتيجية في كونه يمثل عمقا استراتيجيا للأمة العربية الإسلامية عامة ولمصر خاصة وهو الجزء الذي تعبر عليه الثقافات والحضارات بين الشمال والجنوب أو الشرق والغرب، وهذا الوضع يمثل أهمية قصوى للدول الكبرى التي تسعى إلى

الوصول إلى خيرات هذه القارة ولتأثير على الأوضاع السياسية والحد من نشـر الثقـافة الإسـلامية في القـارة كمـا أن لمـوقع السودان الفريد في القـارة الإفريقية جعله موضع الفكر الإسرائيلي لتشمله المخططات التي تهدف إلى تمزيقه أو تحويله إلى دولة افريقية زنجية لتقضى على الإسلام فيه وتمنع وصوله إلى الدول الإفريقية المجاورة[5]وإسرائيل ترى انه من خلال دولة الجنوب تستطيع أن تؤسس قواعد لتشكل الطوق الأمني لها وانه من خلال إضعاف السودان وعلاقتها بدولتي ارثريا وأثيوبيا يمكنها السيطرة على ساحل البحر الأحمر لتتم السيطرة على الممرات البحرية والقرن الإفريقي، فإضعاف السودان وتفتيه يحقق لإسرائيل هدفها الاستراتيجي وهو إضعاف مصر عن طريق عمقها الاستراتيجي من خلال بوابتها الجنوبية[6].

ثالثا الأهمية الاقتصادية: تعتبر الثروات الطبيعية من أساسيات التنمية فهي العنصر الذي تقوم عليه القطاعات الاقتصادية الأخرى وتزايد أهمية هذه الثروات في القرن العشرين نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية والصناعية والزيادة الهائلة في عدد السكان بل، بل أصبحت لهذه الثروات أهمية استراتيجية وتمس الأمن والاستقلال والرفاهية وكل شؤون الحياة في عالمنا المعاصر[7] ، فاهتمام إسرائيل وأمريكا بالشؤون الداخلية للسودان تتعلق بالصراع العالمي على الموارد الطبيعية ومن أهمها البترول فالبترول يعتبر سلعة توظفه الدول الكبرى لبسط هيمنتها الكونية لما البترول من أهمية في الصناعة والزراعة الحديثة وفي آلة الحرب[8] ويقدر احتياطي النفط السوداني حوالي مليار ومائتي مليون برميل معظمها في إقليم دارفور وتشير المصادر الحكومية إن الاحتياطي الإجمالي يصل إلى ثلاثة بلايين برميل حيث لم يكتشف سوى اقل من20% من المساحة المحتملة بوجود مكامن بترولية فيها[9] فاحتياطي الجنوب وحده حوالي سبعة مليارات برميل ستكون تحت تصرف إسرائيل التي تعانى من أزمة مصادر الطاقة[10]، فالجنوب يعوم فوق بحيرة جوفيه ضخمة من البترول وتشير المؤشرات الجيولوجية لا تستبعد احتمالات امتداد هذه البحيرة إلى مناطق أخرى سواء في الجنوب أو الشمال، وهذا ما شجع الدول الكبرى على التوجه إلى البترول السوداني[11] كما يمتلك السودان مصادر متعددة لمياه أهمها نهر النيل ويتميز نهر النيل وروافده النيل الأبيض والأزرق وعطبرة بموارد مائية هائلة لعبت دورا حيويا في حياة السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوقت الذي تعاني فيه إسرائيل من مشكلة النقص الكبير في المياه ، أما الزراعة فهي عماد الاقتصاد السوداني فمساحة الأراضي المزروعة تقدر بحوالي 16 مليون فدان وتبلـغ مساحـة الارض الصالحة للزراعـة حوالي 88 مليون فدان لا يستغل منها سوى ثلثها وتعتبر الغابات موردا طبيعيا مهما في تنويع الإنتاج الصناعي والغذائي يزخر السودان بثروة شجرية عظيمة فالغابات تغطي حوالي 12.7 مليون فدان أي حوالي 24% من مساحة السودان وأكثر من 60% من هذه الثروة في جنوب البلاد، كما يمتلك السودان ثروة حيوانية ضخمة جعلته يحتل المركز السادس عالميا والأول عربيا من حيث العدد وهذه الثروة بلغت سنة 2009 ف نحو 150 مليون رأس من الماشية.

أما بالنسبة للمعادن والتي من أهمها الذهب الذي يتركز إنتاجه في منطقة أرياب بولاية البحر الأحمر وصل إنتاجه سنة 1998ف إلى 567 طن بعائد إجمالي قدره حوالي 45 مليون دولار وهناك معادن أخرى أهمها الحديد والكروم والنحاس والزنك والمايكا والجبس والاسبستوس[12] وهنا موارد أخرى فالإقليم مصدر للجلود وسن الفيل وري النعام وتنمو فيه أشجار النخيل الليمون والموز وغيرها من الأشجار المثمرة وغير المثمرة مثل شجر العشر والحشاب والسنط والطلح وغيرها من الأشجار لنرى تنوع الموارد الطبيعية بهذا البلد[13].

ويعتبر الجنوب أغنى المناطق في السودان بهذه الخيرات سواء كان البترول أو مناطق الرعي أو غيرها من الثروات فقرابة 80% من إنتاج النفط من الجنوب وحده و30% من مساحة الجنوب أراضي زراعية و23% غابات و40% مراعى للثروة الحيوانية، ويحتوى الجنوب على كميات كبيرة من الذهب والمعادن الأخرى إضافة غالى وجود الألماس بولاية غرب الاستوائية كل هذه الثروات كان لها دور كبير في تزايد الأطماع الإسرائيلية في جنوب السودان وبذل كل الجهود منا اجل فصل الجنوب عن الشمال[14].

المبحث الثاني : ـ أسباب أزمة دارفور والجنوب وتداعياتها.

تاريخياً يمكن القول أن الصراع القبلي في إقليم دارفور ليس صراعاً وإنما يعود إلى قيام سلطنة الفور الثانية سنة 1605ف والتي أسسها السلطان سليمان سلونقا التي قامت في الأساس على العصبية القبلية وفى عهد الخليفة على دينار (1899 – 1916) كانت هناك حروب قبلية عديدة وظلت هذه الصراعات مستمرة حتى عهد الحكم التركي وما أن جاءت الإدارة الوطنية بعد الاستقلال سنة 1956 حتى ظهرت في المجتمع بوادر تململ قبلي وبرزت مجموعة نزاعات وصراعات[15]، فالسودان بعد استقلاله كان يتمتع بثروات قليلة وكان الأهالي يعانون الفقر وسط تنافس شديد على موارد نـــادرة وشحيحـــة في ظل دولة احتكرت إنتاج الموارد وبيعها وتوزيعها وأيضا التحكم في السلطة كان متاحا لقلة من الناس مما أدى إلى صراعات ذات جذور آثنية وبعد فشل هذه الصراعات تصاعد الأمر إلى مصادمات مسلحة[i] وظهرت في دارفور حركة مسلحة عرفت باسم (الانانيا الأولى) وهذه الحركة لم تسعى إلـى الانفصال بل الدعوة إلـــى إقـرار النظام الفدرالي وإشراك الجنوبيين في الوظائف الحكومية وزادت حدة الاحتقان في العقود الماضية على خلفية المطالب السياسية والاجتماعية للإقليم والمشاركة السياسية في الحكومة المركزية وأيضا نزاعات متعددة حول الموارد في هذا الإقليم، وشجعت الضر وف السياسية والقلاقل التي كان يشهدها الإقليم في فترة الثمانيات من القرن الماضي الحركة الشعبية لجون قرنق على استغلالها ضد الحكم المركزي[ii].

ومع كل هذه التطورات لم تصل هذه الأزمة إلى درجة المطالبة بالانفصال إلا أن التدخل الخارجي كان احد الأسباب الرئيسية في تفاقم هذه الأزمة لتصبح أزمة دارفور ابرز مثال على استغلال المشكلات المحلية واستخدامها من اجل السيطرة على مقدرات الشعوب.

أولاً:-أسباب أزمة دارفور والجنوب.

إن إقليم دارفور يتميز بتباين موارده البيئية والبشرية ومتنوع من حيث التضاريس والمناخ كما يحتوي على مجموعة متباينة عربية وافريقية[iii]، ومعظم سكان الإقليم هم من السود المسلمين بعضهم مازال يحتفظ بالغات الإفريقية الأصلية ولكن يستخدمون اللغة العربية كلغة رسمية إلا أن التصنيف الرئيسي هو الذي يصنف بين المجموعات الإفريقية السوداء التي تشمل قبائل (الفور- المساليت ـ الزغاوة ـ السلامات ـ والميدوب ـ والبرتر) اما القبائل العربية فتشمل (البقارة ـ الرزيقات ـ الزيادية ـ المعاليا ـ البني هلبه) [iv]، ولم تكن هذه التركيبة القبلية هي السبب الرئيسي في الصراع الدائر في دارفور بل أن هناك أسباب وعوامل بيئية واقتصادية وتنموية إضافتا إلى الأسباب السياسية فالصراع الحقيقي في دارفور بدأ سنة 1983ف بين الرعاة والمزارعين حول الموارد الشحيحة والأرض الصالحة للزارعة نتيجة لموجات التصحر التي ضربت مناطق الساحل الإفريقي أواخر الستينات.

كذلك الصراع حول الأرض أو (الحواكير) فالأرض هي مفتاح الثروة والسلطة سواء تم استغلالها لزراعة أو لرعاية المواشي أو الغابات آو لم يتم استغلالها مثل النفط أو المياه الجوفية، والحواكير هي ارض يهبها سلطان من سلاطين الفور لشخص أو جماعة أو قبيلة أو عشيرة بمرسوم سلطاني يحدد حدودها على الطبيعة ملكا له يتوارثها من بعده ورثته وطالبت بعض القبائل بإلغاء نظام الحواكير والتعامل بالقيم والمفاهيم الجديدة[v] ذلك لاحتكار ثرواتها على مالكيها الأصليين والقبائل الرئيسية فيها وإهمال القبائل الصغيرة وعدم استفادتها من هذه الموارد وهناك العديد من العوامل الفردية التي تعمل ضمن قالب متعدد الطبقات ذي أبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية ويكون ذي خطورة عندما تدعمه وتعززه عوامل أخرى، فمثلا عدم تكافؤ الحصول على الموارد أو الضغط الشعبي في حد ذاته سببا في النزاع ولكنه يتفاعل مع الإجحاف العرقي – الثقافي أو التلاعب السياسي لتأجيج القتال.

وللعوامل البيئية أيضا دور كبير في تأجيج هذا النزاع حيث تضطر القبائل الإفريقية للدفاع عن أرضها عندما يحاول الرعاة اللجوء إلى المناطق الخضرة هربا من الجفاف والتصحر كما أدت السياسة الاقتصادية التي شجعت البنك الدولي على تصدير الإنتاج الزراعي الغذائي في أيام القحط والجفاف مما أجج النزاع بين المزارعين والرعاة حول المناطق المخضرة [vi]، وهذه الصراعات تحولت إلى صراعات قبلية داخل الإقليم واتهامات متبادلة بين القبائل تجاوزت مشاكل الزراعة والمراعى والحواكير لتصل إلى اتهام القبائل العربية قبائل المساليت بأنهم يسعون للقضاء على العناصر العربية، وتطور الصراع من صراع موارد وحياة إلى صراع نهب مسلح مما أدى إلى صراع مسلح دائم بداخل دائرة العمل والعمل المضاد وهذا النشاط بداء سنة 1979 بقيادة مجموعة من الذين تلقوا تدريبا بالخارج بعد فشل انقلاب يوليو سنة 1976ف ضد نظام نميري، كما ساهمت الحكومة المركزية في زيادة هذه الظاهرة بمد بعض القبائل بالسلاح بهدف منع تغلغل متمردي حركة تحرير السودان ولحماية السكان من النهب الذي يتعرضون له من وقت لأخر[vii].

ولا ننسى أيضا غياب التنمية في الإقليم كان له دور كبير مضاعفة الأزمة فإقليم دارفور عانى تهميشا واضحا من الحكومات المتعاقبة في الخرطوم رغم إسهامه الكبير في الدخل القومي السوداني بثرواته الحيوانية والنقدية [viii] ولازال يعتبر من اثر المناطق تخلفا وكان إلغاء الإدارة الأهلية سببا آخر من أسباب تفاقم مشكلة دارفور في فترة حكم الثنائي طبق الانجليز نظام الحكم غير المباشر حيث استعانوا بزعماء القبائل الذين كان لهم دور هام وأساسي في إدارة الأقاليم والمناطق وحل المشاكل بين القبائل وعندما جاءت حكومة نميري تبنت الدعوات المنادية لحل الإدارة الأهلية وحرمان زعماء وشيوخ قبائل دارفور كثير من الاختصاصات الواسعة التي كانت لهم، كما حرم القبائل من دور هؤلاء في تسيير النظام الإداري[ix].كما ان انتشار السلاح في اقاليم الجنوب ودارفور سببا مهما من اسباب النزاع حيث يؤكد الكثير ان بداية انتشار السلاح في اقاليم دارفور كانت في منتصف السبعينات عند قيام الجبهة الوطنية بقيادة الصادق المهدي بالاستعداد لانتفاضة 1979م ضد حكومة نميري وبعد المصالحة تنازلت الجبهة عن السلاح للجيش الا أن أغلب هذا السلاح قد تم تسريبه لأهالي دارفور ولا ننسى ايضا الاهمال من الناحية التعليمية سواء في دارفور او الجنوب وأقاليم أخرى فالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية غير كافية وضئيلة جدا فالجنوب ايضا كان يعاني من انتشار الجهل والفقر وعدم توفر المرافق العامة

وانتشار البطالة وهي اسباب مهمة ادت الى انفصال الجنوب وقد تؤدي الى انفصال اقاليم اخرى وكان على الحكومة السودانية معالجتها قبل تأزم الوضع[x]

كل هذه الأسباب والمعضلات مجتمعه أدت الى خلق حـــالة من التوتر والصـــراع بين القبائل المختلفة في الأقاليم وهذا المنـــاخ المتسم بالصراع في إقليم دار فو والجنوب جعل مناطق الصراع سوقا رائجة لتجارة السلاح وانتشار ثقافة الحرب[xi].

ثـــانيا :- أطراف. يوجد العديد من الاطراف المتصارعة في الجنوب وفي اقليم دار فور ما بين حركات وفـصائل مسلحة وقبائل عربية ذات اصـــول افريقية وقبائل محلية وغيرها من القبائل وايضا دخلت الحكومة السودانية كطرف في هذا الصراع اضف الـــى ذلك تدخل الدول صاحبة المصالح في هذا النزاع كطـرف مباشر وغير مباشر مما زاد الازمة تعقيدا وتداخلا وظهور حركات التمرد في دار فور والجنوب كان أهم اسبابه اهمال الحكومة المركزية هذه الاقاليم وانشغالها بالصراعات الحزبية وكان من أول الحركات جبهة نهضة دار فور التي ظهرت في مدينتي نيالا والنجي وركزت هذه الحركة على المطالب السياسية المتمثلة في المشاركة بنواب داخل البرلمان واهتمام هؤلاء النواب بتنمية الاقليم ولكن من اهم الاطراف الفاعلة في الازمة .

1 – حركة تحرير السودان . نشأت هذه الحركة سنة 2003 من قبل مجموعة من الشباب ينتمون الى قبائل افريقية هي الفور والزغاوه والمساليت وكانت حركة مسلحة ضد ما اعتبروه التهميش الاقتصادي والاجتماعي للإقليم وتم التواصل بين هذه الجماعة وجون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان وثبتت هذه الحركة افكار جون قرانق الذي يدعو الى قيام دولة سودانية علمانية موحدة [xii] وزعيم هذه الحركة هو المحامي عبدالواحد محمد نور وامين الحركة منى اركوى مناوى وهو من قبيلة الزغاوة وله علاقة وثيقة بالنظام الأريتيري. [xiii]

2– حركة العدل والمساواة : نشأة هذه الحركة سنة 2003 ومؤسسها طبيب سوداني اسمه خليل ابراهيم الذي كان عضوا بارزا في حزب المؤتمر الوطني الحـــاكم وكان وزيرا للصحة في عهد حكومة الانقاذ وكان قياديا في الجبهة القومية الاسلامية وهو من القيادات التي أسهمت بصورة فاعلة في العمليات العسكرية في جنوب السودان وتعتبر هذه الحركة ان من اسباب أزمة دارفور هو احتكار الشماليين للسلطة وتهميش اقليم دارفور ومن اهداف هذه الحركة احداث تغيير جذري في السياسة والمجتمع وايجاد مجتمع قائم على العالم والسماح بحرية الاعتقاد والديانات والثقافات وانهاء كافة أنواع الاضطهاد وتحقيق العدل والمساوات والحرية والقسمة العادلة للسلطة الاتحادية بين اقاليم السودان والقسمة العادلة للثروات واعادة بناء المؤسسات العسكرية والامنية لاستيعاب التنوع الثقافي والاثني [xiv] وشهدت هذه الحركة انشقاقات أدت الى قيام تنظيمات جديدة اهمها حركة الاصلاح وحركة ادريس الازرق وحركة بحر ابو جريدة [xv]

3 – الجنجويد . كانت الحكومة السودانية قد لجأت خلال حربها في مواجهة متمردي الجنوب الى تسليح القبائل العربية لصد هجمات الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون جارانج وجنجويد لها عدة معاني فسرها البعض انها تعاني جنى على جواد ، ويرى البعض انها تعني الرجل الذي يركب جوادا ويحمل المدفع الرشاش والبعض يربط هذه الكلمة بصعلوك عربي بدارفور يدعى ((حامد جنجويت)) كان يهاجم القوى الافريقية في ثمانينات القرن الماضي [xvi] وتعود اصول أفراد هذه الجماعة الى العرب الرحل الذين يعيشون في دار فور وهناك من يعود بهم الى قبائل افريقية والدليل ان كلمة جنجويد تطلق على كل من يقوم بقطع الطريق وأعمال السطو وأن هذه الكلمة غير عربية وبناءً على تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتش ووتش فان

ظهور هذه الجماعة يعود الى فترة حكم الرئيس جعفر النميري حيث قام بتجنيد القبائل الرحل من قبيلة الزريقات والمسيرية في جنوب دارفور وكردفان لموجهة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان وان هؤلاء الجنجويد انظموا الى المليشيات الحكومية في عهد الرئيس عمر البشير 1989م [xvii] الا ان هذا التقرير غير مؤكد بما أنه صادر من جهة أجنبية لها مصالح في هذا النزاع ، كما ان الحكومة السودانية انكرت أي صلة لها او تعاون مع الجنجويد بل انهم طلبوا من الدار فوريين المساعدة في حماية انفسهم ضد التمرد واصفين ذلك بالمعتاد في السودان ولكن منظمة هيومن رايتس ووتش اتهمت الحكومة السودانية بالتعاون رسميا مع هذه الجماعة من خلال السماح لها بالقيام بأنشطتها وتأمين مصالحها الحيوية وايضا مدها بالسلاح [xviii] الا ان الدكتور محمد سليم العوا أستاذ القانون والمفكر العربي ذكر ان هذا التقرير هو تقرير غير موثوق فيه ويؤكد أنه لم يرى وثيقه واحدة تؤكد ما جاء فيه ويرى أنه لا يعقل أن تأتي رسائل من واشنطن او نيويورك ويتم اعتبارها وثائق لا تقبل الشك ، كما صرح وزير خارجية السودان مصطفى اسماعيل ان الحكومة غير مسؤولة عن تسليم تسليحهم وان الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت سببا رئيسيا في تسليح بعض القبائل هناك مما مهد لوجود جماعة الجنجويد. [xix]

4 – الحكومة السودانية . بالرغم من أن البعض ينفي أن يكون للحكومة أي علاقة بما يجري على ارض الجنوب ودارفور ويلقي بالمسؤولية على الجماعات والقبائل المتصارعة وهناك ما يرى المسؤولية مشتركة بين الحكومة والجماعات الا أن الازمة بدأت تأخذ ملامحها في عهد حكومة الانقاذ الوطني والتي اتت للحكم عقب انقلاب ضد حكومة الصادق المهدي والتي ثبتت التوجه الاسلامي نتيجة لتأثير حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي ثم انقلبت عليه بسبب اتهامه بتأييد ودعم حركة العدل والمساواة بدارفور والاسباب التي جعلت الترابي يلجأ الى هذا الاسلوب هو محاولة كسب التعاطف معه. [xx]

وحاولت الحكومة السودانية احتواء الازمة بعدة اجراءات شملت تغييرات ادارية وقضائية وبذلت جهدها لرأب الصدع حتى لا تتصـــاعد المشكلــة وحتى لا تخرج من نطاقها الداخلي لتتحول الى مشكلة دولية الا ان متمردي دارفور والجنوب ومن خلال استخدام وسائل الاعلام استطاعوا كسب التعاطف العالمي بالادعاء ان هناك صراع عرقي بين العرب والأفارقة ووجود ابادة جماعية في الاقليم ، اضافةً الى عوامل اخرى ساعدت هؤلاء المتمردين في كسب التعاطف الدولي ومنها أهمية السودان المركزية وتصنيفها كدولة راعية للإرهاب واتهام السودان بإيجاد مشاكل تؤثر على الامن الدولي والمصالح الدولية [xxi] .

ثـالثا :نتائج النزاع وتداعياته.

تعددت نتائج النزاع في دارفور والجنوب واتخذت اشكالا مختلفة ولم تتوقف التأثيرات الناجمة عن تصاعد الازمة عند مستوى معين بل تجاوزت العديد من المستويات التي انعكست تأثيراتها الداخلية والخارجية على دولة السودان بكاملها وبالأخص في ظل اصرار بعض الدول الفاعلة في المجتمع الدولي على تدويل هذه الازمة ومن أهم هذه النتائج تنامي الميول الانفصالية لدى بعض القبائل بعد نجاح متمردي الجنوب المدعومين دوليا وهذا الامر كان يزعج الدول والقبائل العربية الموجودة هناك .

ايضـا تزايد القوة المتصـــارعة فبسبب الصراع الدائر بين القبائل العربية وبعض القبائل الغير عربية على المراعي مدت الحكومة عرب دارفور بالسلاح لحماية انفسهم ولكن الامر تطور لتصفية الحسابات بين هذه القبائل باستخدام السلاح وايضا هناك نتائج سلبية أمنية ومنها تفشي

ظاهرة النهب المسلح الذي ظهر منذ أول الثمانينات وهذه ظاهرة كانت بسبب الفقر والبطالة وضعف الواعز الدينيي وايضا بسبب النزاع داخل هذا الاقليم الى ظهور العديد من التنظيمات القبلية أو تنشيطها منها الفور والمساليت والقبائل غير العربية والزريقات الهبانية وبني هلبة والسلامات وغيرها وكان من نتيجة تسليحها أن حدث لها نقلة نوعية كبيرة واستبدلت الاسلحة التقليدية بالأسلحة الحديثة واخذت القبيلة تتمحورحول نفسها في تنظيمات مدنية عسكرية رفيعة[xxii]وايضاً هناك نتائج قضائية تمثلت في مطالبة الدول الفاعلة في المجتمع الدولي بمحاكمة المتسببين في تفاقم الصراع والمتهمين بحر الابادة الجماعية ، حيث أجرت المحكمة الجنائية أول تحقيق لها بناء على قيام الامين العام للأمم المتحدة بتقديم قائمة بأسماء اشخاص يشتبه بارتكابهم جرائم حرب وقدم المدعي العام للمحكمة الجنائية تفاصيل الاتهامات الموجهة الى بعض مسؤولين سودانيين لتحملهم مسؤولية جنائية تختص بواحد وخمسين حادثاً [xxiii] وهذا التصعيد على المستوى الدولي تزامن مع تصاعد عمل المعارضة السودانية الى الحد الذي اثر في الحكومة السودانية فالصراع القبلي داخل السودان اضعف سلطة الدولة وأدى الى تآكلها فالطرق التقليدية لعلاج الصراع القبلي عبر الوسطاء لـم يعد فعالاً بل كان من المفترض أن تتعامـل الحكومة مع المشاكل السياسية بجدية أكبر من أجل ايجاد حل توافقي وعاجل يوقف الصراعات المسلحة في الدولة التي قد تتطور الى تجزئة المجزأ في هذا البلد[xxiv]

المبحث الثالث :- دور إسرائيل في اقليم دار فور والجنوب السوداني

ان اطماع اسرائيل في الدولة السودانية ليست وليدة اليوم والامس وانما ترجع الى ستينات القرن الماضي حيث حاولت اسرائيل منذ ذلك الوقت ايجاد موطئ قدم لها في تلك البقعة الاستراتيجية والسيطرة على ثرواتها وموقعها الاستراتيجي الذي يتيح لها محاصرة الدول العربية فانفصال الجنوب السوداني سيودي الى تطويق الدول العربية ويسمح لإسرائيل بالوجود في منطقة البحر الاحمر ، اضف الى ذلك أن هذا الانفصال سيكون بداية لتزيق السودان او تجزئة المجزأ وذلك بانفصال الغرب او ولاية كردفان بدعم اسرائيل والدول الغربية وارتكزت استراتيجية اسرائيل في تقسيم السودان على ضرورة تسليح حركات التمرد في الجنوب عن طريق تزويد الحركات بالخبرات والاسلحـة والمعـدات اللـوجستية والتقنيـات المتقدمـة [xxv]

أولا :- التواجد الاسرائيلي عبر المنظمات .

ان المنظمات اليهودية تدخلت في أزمة دارفور والجنوب منذ اليوم الاول لبروزها وحرصت على توظيفها اعلاميا عبر شبكاتها التنظيمية في العالم وذلك لعدة اغراض من ضمنها صرف الانظار عن الجرائم التي ترتكبها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني عن طريق صناعة بؤرة أخرى لأحداث تجذب الاهتمام العالمي وفي النهاية التسويق لفكرة التدخل الدولي في دار فور والجنوب [xxvi] وبلغ عدد المنظمات العاملة في دار فور منذ اندلاع الازمة حوالي 258 منظمة اجنبية يعمل بها عدد كبير من الموظفين الاجانب ، فهذه المنظمات اضافةً الى نقل الاكاذيب حول ما يجري في دار فور فان لها دور استخباراتي وكذلك تشجيع اهالي دار فور بالهرب الى تل ابيب لتأجيج المشكلة وحاولت اسرائيل الاستفادة من ذلك للظهور امام العالم كدولة تستضيف لاجئ دار فور وتم رصد العديد من التجاوزات والانشطة السلبية لهذه المنظمات انشطة تتنافى مع مبادئ العمل التطوعي والانساني مستفيدة من الاعفاءات الممنوحة لطوارئ دارفور لخارج دار فور واستغلال تسهيل الاجراءات الهجرية من دخول + اقامة لعاملين خارج دارفور، ومن امثلة هذه المخالفات

قيام منظمة IRC بإدخال اطفال نازحين من معسكر كلمة بولاية جنوب دارفور للخرطوم بدون علم وموافقة سلطات الدولة وتسليمهم للمفوضية السامية للاجئين.[xxvii]

وقامت المنظمة ايضا بإدخال صحفيين هولنديين لدارفور لتوثيق أنشطة المنظمة وتصويرهم للمطار ومناطق عسكرية بالفاشر وايضا ترميل وتوظيف مجرم مدان بالسجن للعمل بمنظمة اطباء العالم اليونانية بمناطق التمرد وقامت ايضا المنظمة الالمانية للزراعة بتقديم تسهيلات تحرك لأجانب متسللين للبلاد ((مستشار الرئيس السلوفيني وصحفي امريكي ومخاطبة منظمات الرؤية واو كسفام الامريكية الرئيس الامريكي مطالبين بالتدخل الدولي عبر الناتو..الخ)) من التجاوزات التي قامت بها المنظمات الدولية والتي ساعدت وساهمت في تأجيج الصراع داخل دار فور [xxviii]هذه المنظمات وغيرها كانت اداة فعالة استخدمها اللوبي الصهيوني لتحريك الرأي العام الدولي فقد قاد اللوبي الصهيوني حملة ضد الخرطوم بزعم ابادة سكان دار فور الأفارقة حيث نشرت صحف امريكية سنة 2007م وثائق عن هذا اللوبي وكيف تمكن من اقناع الرئيس بوش بفرض عقوبات على السودان بسبب دار فور وان يجعل دار فور على قائمة الاهتمامات الامريكية فقد اكدت هذه الوثائق أن اليهود هم الذين يقودون تحالف انقاذ دار فور المشبوه الذي سير مظاهرات في العالم وحرك برلمانيين امريكيين وأوروبيين للدعوة لإصدار قرارات ضد السودان وضغطوا على الكونغرس وعلى البيت الابيض فخلال سنتين ملئت ميدان واشنطن بالمظاهرات وملئت القنوات التلفزيونية والمحطات الاذاعية بإعلانات تدعوا للعطف وصور دعائية مؤثرة عن معاناة السودانيين الأفارقة وموتهم بالجوع ونجح تحالف دارفور اليهودي في اقناع الرئيس الامريكي بإصدار قرارات بفرض عقوبات على السودان والضغط على الامم المتحدة لإصدار العديد من القرارات ضد السودان فالسبب الرئيسي وراء تصعيد الازمة عالميا هو تدخل هذه المنظمات عن طريق التقارير والصور الكاذبة التي تم نشـرها في وســائل الاعلام لنجــاح الحملة الاعلامية الاسرائيلية ضد السودان. [xxix]

وظلت الجماعات اليهودية تمارس دورها في التحريض للتدخل في دار فور بحجة الوضع الانساني المتدهور هنالك بل طالبت مجلس الامن والامم المتحدة بضرورة التدخل العسكري لإنقاذ الأفارقة الذين يعانون من الظلم العربي والاسلامي المنظم من قبل الحكومة السودانية وهذه الازمة مهدت الطريق للقوى الاجنبية للتدخل خصوصاً

الامم المتحدة وامريكا واسرائيل وقد وجدت اسرائيل وامريكا المناخ المناسب لتدويل النزاع بتفسيرات تتفق مع أطماعها التوسعية والمصلحية في المنطقة والهادفة الى تحقيق النجاح لاستراتيجيتها الرامية الى اعادة رسم خريطة افريقيا وتطويق العرب [xxx]

ثانيا : - دعم اسرائيل لحركات التمرد في دارفور والجنوب

إن الدور الاسرائيلي في تقسيم السودان لم يكن ثانوياً انما كان أساسيا وهو العامل الاساسي في تمكين الحركة الانفصالية في جنوب السودان من الانفصال واعلان الدولة الجديدة وتجسد هذا الدور في دعم حركات التمرد على مدى عقود من الزمن عسكرياً واقتصادياً في مواجهة القوات السودانية حتى رضخت الحكومة السودانية لمطالب الجنوب بالانفصال عبر اجراء استفتاء كانت نتيجة محسومة سلفاً [xxxi] ومر الدعم الاسرائيلي لمتمردي الجنوب ودار فور بخمسة مراحل رئيسية .

أولها بدأت في مطلع الخمسينات واستمرت طوال ذلك العقد فقد اسهمت اسرائيل في تلك الفترة بتقديم المساعدات الانسانية كأدوية ومواد غذائية وأطباء وتقديم الخدمات الى اللاجئين الموجودين

بأثيوبيا وفي هذه المرحلة بدأت المحاولات الاسرائيلية في استثمار التباين القبلي بجنوب السودان والتنافر والصراع الدائر بين الشمال والجنوب وعملت على تشجيع الجنوبيين على الانفصال .

أما المرحلة الثانية فقد كانت في بداية الستينات حيث دربت اسرائيل عناصر من حركة الانانيا المتمردة في اثيوبيا وفي هذه المرحلة سعت اسرائيل الى تعميق الصراع في الجنوب السوداني وهذا الاسلوب لقى قبولا من قبل أهل الجنوب خاصة الجماعات التي كانت تعمل بدعم من الجهات الاجنبية والجمعيات التبشيرية المسيحية ، فدفعت اسرائيل بعناصر استخباراتية نشطة الى مناطق الجنوب بحجة تقديم العون الانساني وكان الهدف استقطاب عناصر مؤثرة من سكان الجنوب لتدريبهم والتغلغل في مناطقهم. (xxxii)

أما المرحلة الثالثة في منتصف الستينات واستمرت في مرحلة السبعينات وقامت اسرائيل خلالها بتقديم اسلحة الى متمردي الجنوب وهي اسلحة غنمتها اسرائيل في حرب 1967م وخلال هذه المرحلة تم احضار مجموعات من المتمردين الى اسرائيل للتدريب وتم تأسيس مدرسة خاصة لتدريب المشاة وبالفعل شاركت خبرات اسرائيلية في بعض المعارك التي حصلت في الجنوب وركزت اسرائيل في هذه المرحلة على ما اسمته بالروابط والوشائج التاريخية من الشعب اليهودي والأفارقة منذ عهد الملك سليمان وان الأفارقة يواجهون خطر الابادة على يد العرب والمسلمين كما هو حال الشعب اليهودي وتأثر التغلغل اليهودي سلبا بعد مفاوضات المتمردين مع حكومة السودان سنة 1972م في الثمانينات وخصوصا بعد فشل اتفاقات اديس ابابا واستمرار حركة التمرد في جنوب السودان والعصيان المسلح بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده جون قرنق اضافة الى ظهور البترول الذي شجع الاطراف الخارجية على دعم حركات التمرد وايضاً انتقال الدول العربية في صراعات حادة بعد اتفاقية كامب ديفد ، وايضاً ساعدت الاقمار الصناعية التجسسية الاسرائيلية الجيش الشعبي في تحقيق انتصارات عن طريق تقديم معلومات تتعلق بانتشار القوات الحكومية في مناطق المواجهات (xxxiii)

وفي المرحلة الخامسة والتي بدأت سنة 1995م واستمرت حتى بعد الانفصال فقد زادت الامدادات الاسرائيلية من الاسلحة الثقيلة المضادة للدبابات والصواريخ ((تاو)) والمدافع المضادة للطائرات((فولكان))وايضا استمرار تدريب افراد جيش جارانج وتأثرت المساعدات الاسرائيلية بالمصالحة بين السودان واثيوبيا وكذلك انقسام التمرد إلى ثلاثة فصائل،و سقوط نظام اديس ابابا اثر سلبا على الدعم الاسرائيلي الا أن تطورات القرن الافريقي خاصة الفوضى في الصومال والتدخل الامريكي في مقديشو 1991م سهل وفتح مجال جديد للتغلغل الاسرائيلي في المنطقة (xxxiv) واستخدمت اسرائيل العديد من الوسائل لدعم متمردي دارفور والجنوب مستغلة البيئة التي يعيشها السودان والبيئة العربية ومستغلة دول الجوار والقوى العالمية الحليفة لإسرائيل ومن أهم هذه الوسائل الدعم المادي المتمثل في تقديم المساعدات الانسانية والادوية والمواد الغذائية والاطباء وتقديم الخدمات الى اللاجئين وكذلك الدعم المالي والدعم العسكري واللوجستي وايضاً تشكيل حلف دولي للدعم الجنوبي واشغال النظام الحاكم في السودان في أكثر من جبهة قتالية من خلال تبديد المجهود الحربي بفتح اكثر من جبهة قتالية في زمن واحد من خلال الخبراء الإسرائيليين في المعارك واستنزاف القدرات القتالية بعدد ميادين القتال ، وايفاد بعض الخبراء الاسرائيليين لوضع الخطط والقتال الى جانب الانفصاليين ومشاركة بعضهم في العمليات التي ادت الى احتلال بعض مدن الجنوب السوداني (xxxv) وشهدت الفترة الماضية وصول عدد كبير من الخبراء الاسرائيليين في مختلف المجالات الزراعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها وكانت

المساعدات التي قدمتها اسرائيل للجماعات المسلحة في الجنوب قدرت بما يزيد على 500 مليون دولار خلال السنوات الماضية [xxxvi] .

وكان للوبي الصهيوني دوراً كبيراً في دعم حركات التمرد ماديا وسياسياً حيث تبني حملة لجمع التبرعات لصالح حركات التمرد في هذه الاقاليم وتمكنت من جمع ما يفوق المليون جنيه استرليني في وقت قصير ، كما نجح في تحريك الرأي العام الامريكي والعالمي لتأثير على الكنغرس الامريكي من أجل الضغط على الحكومة السودانية فقد قادت اسرائيل والمنظمات اليهودية حملة اعلامية وسياسية وعسكرية كبيرة ضد السودان وتمويل هذه الحملات بشكل مباشر بالتعاون مع بعض الدول الافريقية منها أريتريا والتي لعبت دوراً سلبيا في دارفور من خلال دعمها للفصائل المتمردة وعملها كحلقة وصل بين قيادات بعض حركات التمرد واسرائيل ، وحسب تقارير صادرة من بعض الدول الاوربية أن قادة عسكريين يدربون سراً بعض قوات التمرد في دار فور منذ سنوات ويضعون لها خطط ترمي الى ضرب الخرطوم نفسها من خلال تدريب أجنحة من المتمردين على حروب المدن والمناطق السكنية [xxxvii] .

وبالنسبة للدعم اللوجستي الذي تقدمه اسرائيل لمتمردي دار فور كان بالتنسيق مع الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال تدريبهم وتسليحهم ، فقد قامت واشنطن برعاية اللقاء الذي تم بين جون قارانق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان آنذاك وزعماء حركات التمرد بدارفور سنة 2004م وذلك للتنسيق بين الحركة الشعبية وحركات التمرد في دار فور من جانب ومد الجسور بين اسرائيل وزعماء حركات بدار فور من جانب آخر [xxxviii] .

واستمر الدعم الاسرائيلي بكل انواعه في ظل حكومات رابين – شامير . نتنياهو ، كما أن ضباط من أصل اثيوبي يخدمون في الجيش الاسرائيلي تولوا مهمة تدريب الجيش الشعبي السوداني وتسليحه ووضعوا تحت تصرف جون قرنق وهم من يهود الفلاشا المها المهاجرين لإسرائيل .

ثالثا :- علاقة الحكومة الاسرائيلية مع حكومة جنوب السودان مع انطلاق الساعات الاولى للاستفتاء حول انفصال الجنوب السوداني غمرت سعادة بالغة الجنوبين المقيمين داخل اسرائيل وذلك لقرب انفصال الجنوب عن الشمال وقرب اقامة العلاقة المرتقبة بين حكومتي اسرائيل وجنوب السودان وكانت تغطية وسائل الاعلام الاسرائيلية لاستفتاء جنوب السودان مثيرة للاهتمام والاستغراب ما يعكس الدور الاسرائيلي الخفي في انفصال الجنوب وهذا الاهتمام انعكس في صور عدة منها تخصيص الحكومة الإسرائيلية حفل خاص جمع الجنوبين المقيمين في اسرائيل والبالغ عددهم 2500 شخص وهذا الحفل دعيت له شخصيات اسرائيلية مرموقة وعدد كبير من سفراء الدول الافريقية المعتمدين لدى تل ابيب وكانت وسائل الاعلام الاسرائيلي هي السباقة لإعلان نتائج الاستفتاء وصرح أحد ابرز قيادات الجنوبين داخل اسرائيل تشانجوكي دايتح داب لصحيفة ها آرتس بقوله ((اليوم نحتفل في تل ابيب باستقلال دولتنا جنوب السودان وبتطلعنا لإقامة دولة مسيحية فيها وأنه لا يوجد حل سوى الانفصال عن الشمال الذي قتل نظامه رجالنا وشرد اطفالنا ففي النهاية سيكون لنا حكم ذاتي ودولة مستقلة)) هذا بالإضافة الى اجراء استفتاء مصغر داخل اسرائيل لأبناء الجنوب المقيمين بإسرائيل تزامناً مع الاستفتاء الذي يجري على أرض الواقع لتأكيد دورهم في استقلال هذه الدولة الوليدة وهو ما يؤكد على دور اسرائيل في هذا الانفصال ويوضح ملامح هذا المخطط للاستفراد بدولة الجنوب [xxxix] .

وبعد يوم من إعلان الاستقلال بتاريخ 10 يوليو – 2011 اعترفت إسرائيل بدولة جنوب السودان وأعلنت حكومة جنوب السودان عن نيتها اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل ، وفي ديسمبر 2014م قدم سفير جنوب السودان اوراق اعتماده مؤكداً أن دولة جنوب السودان قد نشأة بفضل إسرائيل ، وبالنسبة لعلاقات إسرائيل الاقتصادية مع جنوب السودان فقد اكدت إسرائيل سنة 2011م عن رغبتها في مساعدة الجنوب السوداني اقتصادياً وبالذات في مجالات الزراعة والعلوم والتكنلوجيا اضافة الى اللقاءات بين الوفد الاسرائيلي ووزراء النفط والتعدين والطرق والجسور وغيرهم من الوزراء وفي يوليو 2012م وقعت اسرائيل وجنوب السودان اتفاقية تعاون حول البنية التحتية وتطوير التكنلوجيا وتتناول الزراعة ، بموجب هذا الاتفاق تقوم اسرائيل بتزويد جنوب السودان بتكنلوجيا تطوير نظام الري في الزراعة وادخال نظام تطهير مياه المجاري ، كما تكفت اسرائيل بتدريب جيش دولة جنوب السودان اضافة الى دعمها العسكري منذ بداية الصراع من معدات عسكرية وذخيرة واسلحة [xl] .

اذن فإسرائيل كانت حاضرة دوما في الجنوب السوداني وان كان هذا الحضور مخفي وغير معلن عنه ، وبعد الانفصال اصبح لإسرائيل علم يرفرف على ارض السودان فما كان دعمها لمتمردي السودان طوال العقود الماضية الا بداية لمخطط تجزئة السودان دويلات تابعة بشكل أو بآخر لها فجنوب السودان كان قاعدة استخباراتية اسرائيلية تنطلق الى بقية المنطقة لتنفيذ مخططها المستقبلي بضرب الامن القومي بصفة عامة.

الخـاتـمـــة

يعد الموقع الاستراتيجي للسودان أحد اهم اسباب التدخلات الاجنبية في مشاكله الداخلية فهو يتوسط القارة الافريقية ويربط شمالها بجنوبها ويصل غربها بشرقها ويعد معبراً مهماً للقارة الافريقية وعمقا استراتيجياً للدول العربية وبالأخص مصر ، كما يتمتع بثروات طبيعية هائلة ومتنوعة جعلت منه محط انظار الدول الطامعة في السيطرة عليه ، فالمشاكل التي يعاني منها ذا البلد هي مجرد مشاكل اجتماعية واقتصادية لم تكن لتصل الى حد الصراع المسلح في جنوبه وغربه لو لم تتدخل اطراف خارجية في مقدمتها اسرائيل التي بذلت قصار جهدها في تأجيج هذا النزاع وتأليب الرأي العام الدولي ضد الحكومة السودانية ، ولازالت اسرائيل تمضي قدماً في مخططها الرامي الى جعل السودان مجزأً وهشاً وضعيفاً فإسرائيل صنفت الصراع في السودان وطبقت هذا التصنيف عبر التدخل الدولي وتقديم العون للجماعات المتمردة ضد الحكومة .

النتـائـج

1 – ان الصراع في السودان له جذور تاريخية قديمة واسباب متعددة عرقية واقتصادية وسياسية لم تعمل الحكومات المتعاقبة على معالجتها مما ادى الى تطور هذا الصراع .

2 –يعد اهمال الحكومة المركزية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية في بعض الاقاليم أحد أسباب تغلغل اطراف أجنبية داخل هذه الاقاليم ودعمها التمرد ضد الحكومة المركزية .

3 – تمكنت اسرائيل من التدخل في المشاكل بأشعارهم ان معاناة الأفارقة من ظلم العرب هي نفسها معاناة شعب اسرائيل من هؤلاء الطغاة العرب .

4 – ان اهم اهداف اسرائيل من دعم متمردي دار فور والجنوب هو ضرب العمق العربي وتهديد الامن القومي العربي باعتبار السودان صمام الامان لجنوب الوطن العربي .

5 – استخدمت اسرائيل العديد من الوسائل لتحقيق اهدافها من تقسيم السودان منها المساعدات المادية والعسكرية والاستخباراتية وغيرها . وكان هذا الدعم خلال مراحل تاريخية متعددة .

6 – يعد تقسيم السودان وفصل جنوبه عن شماله بداية انفصال اقاليم أخرى في ذات البلد ونذير السوء بتلقي باقي الدول العربية لنفس المصير .

7 – تحمل الدول العربية جزء من المسؤولية في وصول الازمة الى ما وصلت اليه لعدم العمل الفعلي والجماعي لحل الازمة وانهائها.

التوصيات

1 - على الحكومة السودانية الاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع الاوضاع الداخلية والمتأزمة ، وسد الثغرات التي استغلتها اسرائيل وأحلافها للتغلغل داخل المجتمع السوداني.

2 – على الحكومة السودانية العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالتوزيع العادل للثروات والسلطة بين جميع الاقاليم .

3 – التحرك الساسي الفاعل للحكومة السودانية لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع الدول الفاعلة في المجتمع الدولي ذات المصالح المشتركة .

4 – ضرورة العمل على انشاء تكتلات عربية عسكرية واقتصادية لمواجهة التحديات والمخاطر التي تواجهه كل الدول العربية بما فيها السودان .

5 – العمل على تفعيل برامج التربية الوطنية واعادة البناء الداخلي للمواطن السوداني لمواجهة التفكك الاجتماعي والسياسي الناتج عن الصراع العرقي والقبلي .

6 – بناء قوة عسكرية واستخباراتية ضاربة قادرة على مواجهة أي حرب محتملة مع الدولة الجديدة المدعومة من اسرائيل وامريكا .

7 – تكثيف الحماية للحدود مع الدول المجاورة لمنع أي تسلل للجماعات المسلحة للدخول الى باقي الاقاليم ومنع الامدادات العسكرية للإقليم الموجود بها جماعات متمردة .

8 – العمل على انهاء الوجود الاجنبي سوآء المنظمات الانسانية او مراسلي الوكـــالات الاجنبية على اعتبار انها جهات مسخرة لتأجيج النزاع في المناطق الموجودة بها ومعظم أفراده جواسيس يعملون لحساب بلدهم .

المراجـــــع

أولاً:- الكتب

1- الصادق المهدي، نحو إرساء قواعد العدل و السلام و الإنصاف في دارفور، مركز القاهرة، مصر، طبعة أولى 2007

2- الباقر العفيف، ما وراء دارفور.. الهوية و الحرب الأهلية، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مصر، طبعة أولى 2006

3- جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة أحمد جمال أبو الليل، مكتب سطور للنشر، القاهرة، مصر، 2014

4- جولي فليت، ما بعد الجنجويد فهم مليشيات دارفور، ترجمة تانيا أنولوكي، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، جنيف، سويسرا، طبعة أولى 2004

5- عبد المنعم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع و المستقبل (قصة إقليم دارفور و الصراع) دار الرشاد، القاهرة، مصر، طبعة أولى 2008

6- رجب محمد عبد الحليم، العروبة والسلام في دارفور في العصور الوسطى، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر.

7- زكي بحيري، مشكلة دارفور أصول الأزمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 2010

8- يوسف الشريف، السودان وأهل السودان أسرار السياسة وخفايا المجتمع، دار الشروق للنشر، مصر، القاهرة، 2004

ثانياً:- الرسائل العلمية

1-إبراهيم يوسف حمادة عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي-الإسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا نابلس، فلسطين، 2014

2- الياس عبد الله خليل أبوه، أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة زالنجي، دارفور، السودان، 2004

3- مها حابس الفايز، إسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي "السودان نموذجاً" (2000- 2011) رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن،2011

ثالثاً:- شبكة المعلومات الدولية ((الانترنت))

1- العباس عبد الرحمن، الصهيونية العالمية في إفريقيا وما لآت انفصال جنوب السودان، مجلة البيان www.albyan.com

2- تقسيم السودان المخطط المخيف، موقع مجلة ألوان www.al wandily.com

3- محمد أحمد مختار جبر، الإستراتيجية الصهيوامريكية تجاه السودان، موقع سودارس www.sudaress.com

4- أسامة علي زين العابدين، دارفور. الخلفية التاريخية للازمة والسباب تطورها، موقع الشروق، www.ashorooq.net

5- دارفور... الحقيقة الغائبة، موقع الإسلام اليوم www.islamtoday.net

6- إسلام عبد الرحمن، أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان، موقع رصيف www.rasseef22.com

7- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية و العالمية، موقع مقاتل www.moqatel.com

8- أحمد حسين الشيمي، الدور الصهيوني في انفصال الجنوب السوداني، موقع الالوكة www.alukah.net

9- الدور الصهيوني في دارفور عبر المنظمات، موقع الإخوان المسلمين www.elnashra.com

10- دور المنظمات اليهودية في تدويل قضية دارفور، موقع مرجان ask_margan.net
11- حسين عطو، ما وراء استمرار الدعم الإسرائيلي لدولة جنوب السودان، موقع النشرة www.elnashra.com
12- دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتمردي جنوب السودان، موقع مفكرة الإسلام www.islamm
13- عمر نجيب، الحركات الانفصالية و المؤامرات التخريبية.. السودان مثالاً، موقع ميدل ايست اون لاين middk_eas.onlinee.com
14- منتصر الزيات، الدور الإسرائيلي في جنوب السودان، موقع المشكاة الإسلامية www.meshkat.net
15- علاقات إسرائيل وجنوب السودان، موقع المعرفة www.marefa.org

الهوامش

جون يونغ، السودان صراعات المصالح ورهانات المصير، ترجمة احمد جمال أبو الليل، مكتب سطور للنشر، القاهرة، مصر، 2014ف، ص 23 _ i24

iiدارفور....الحقيقة الغائبة، مقال منشور على موقع الإسلام اليوم، www.islamtoday.net.

iiiعبد المنعم ضيفي عثمان، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل (قصة إقليم دارفور)، دار الرشاد، القاهرة، مصر، طبعة أولى' 2008ف ، ص 6 .

الباقر العفيف، ما وراء دارفور.. الهوية والحرب الأهلية، ترجمة محمد سليمان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، مصر، طبعة أولى، 2006ف، ص 59 -ivo60

v- أسامة على زين العابدين، دارفور. الخلفية التاريخية للازمة وأسباب تطورها، www.ashorooq.net ، مرجع سبق ذكره.

vi- اليأس عبد الله خليل أبوه، أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة زالنجى، دارفور، السودان، 200ف ، ص 27 – 28 .

vii- أسامة على زين العابدين، دارفور. الخلفية التاريخية للازمة وأسباب تطورها، www.ashorooq.net ، مرجع سبق ذكره.

viiiإسلام عبد الرحمن، أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان، مقال منشور على موقع رصيف www.raseef22.com .

ixاليأس عبد الله خليل أبوه، أثر النزاعات المسلحة بدارفور على السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور، رسالة ماجستير غير منشورة، مرجع سبق ذكره ، ص 28 .

x- زكي بحيري ، مشكلة دارفور أصول الأزمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة مصر ، 2010، ص98 –ص 103.

xi - أسامة علي زين العابدين ،دارفور : الخلفية التاريخية للازمة وأسباب تطورها ، www.asharoog.net مرجع سبق ذكره.

xii- عبد المنعم ضيف عثمان دار فور التاريخ والصراع والمستقبل وقضية اقليم دار فور والصراع ، دار الرشاد القاهرة ، مصر ، طبعة أولى ، 2008 ، ص36

xiii- زكي البحيري ، مشكلة دار فور أصول الازمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ص128 مرجع سبق ذكره

xiv- عبد المنعم ضيف عثمان دار فور التاريخ والصراع والمستقبل وقضية اقليم دار فور والصراع ، مرجع سبق ذكره ص38

xv- زكي البحيري ، مشكلة دار فور أصول الازمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية ص130 مرجع سبق ذكره

xvi- نفس المرجع ص 131-132

xvii- عبد المنعم ضيفي عثمان ، دار فور التاريخ والصراع والمستقبل ،، قضية اقليم دار فور والصراع ، مرجع سبق ذكره ص39-40
xviii- جولي فليت ، مابعد الجنجويد فهم مليشيات دارفور ، ترجمة ثانيا أنولوكي المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، سويسرا ، طبعة اولى ، 2009، ص22
xix- زكي البحيري ، مشكلة دار فور أصول الازمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص133-134
xx- عبد المنعم ضيفي عثمان ، دار فور التاريخ والصراع والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ص41-42
xxi- عبد المنعم ضيفي عثمان ، دار فور التاريخ والصراع والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ص44-45
xxii- مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية ، www.mogatwl.com، مرجع سبق ذكره.
xxiii-عبد المنعم ضيفي عثمان ، دار فور التاريخ والصراع والمستقبل ، مرجع سبق ذكره ص87
xxiv- اسلام عبدالرحمن ،اسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان ، www.raseef.com، مرجع سبق ذكره.

xxv- احمد حسين الشيمي ،الدور الصهيوني في انفصال الجنوب السوداني، مقال على موقع الالوكة www.alukah.net
xxvi- الدور الصهيوني في دار فور عبر المنظمات ، مقال منشور على موقع الاخوان المسلمين www.ikwanwiki.com
xxvii- دور المنظمات اليهودية في تدويل قضية دار فور، تقرير منشور على موقع مرجان www.ask-margan.net
xxviii- الدور الصهيوني في دار فور عبر المنظمات ، www.ikwahwiki.com، مرجع سبق ذكره
xxix -دور المنظمات اليهودية في تدويل قضية دار فور، www.ask-margan.net، مرجع سبق ذكره.
xxx - أسامة علي زين العابدين، دارفور : الخلفية التاريخية للازمة واسباب تطورها ، www.asharoog.net، مرجع سبق ذكره.
xxxi - حسين عطوري ، ما وراء استمرار الدعم الإسرائيلي لدولة جنوب السودان ، مقال منشور على موقع النشرة www.alnashra.com
xxxii- دراسة إسرائيلية تكشف حجم الدعم الإسرائيلي لمتمردي جنوب السودان ، مقال منشور على موقع مفكرة الإسلام، www.islammeo.com
xxxiii- عمر نجيب ، الحركات الانفصالية والمؤامرات التخريبية – السودان مثالاً ، مقال منشور على موقع ميدل ايست اون لاين، www.middk-east-onlinee.com
xxxiv- منتصر الزيات ، الدور الاسرائيلي في جنوب السودان ، مقال منشور على موقع المشكاة الاسلامية، www.meshkat.net
xxxv- ابراهيم يوسف حماد عوده ، الدور الاسرائيلي في انفصال الجنوب السوداني وتداعياته على الصراع العربي الاسرائيلي ، ماجستيرغير منشور' مرجع سبق ذكره، ص 83 – 85.
xxxvi- مها حابس الفايز ، اسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي ((السودان نموذجا)) 2000-2011 ، رسالة ماجستيرغير منشورة ، مرجع سبق ذكره، ص80.
xxxvii- زكي البحيري ، مشكلة دار فور أصول الازمة – وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية، مرجع سبق ذكره ، ص272- 275
xxxviii- الدور الصهيوني في دار فور عبر المنظمات ، مرجع سبق ذكره ،www.ikwahwiki.com
xxxix - مها حابس الفايز ، اسرائيل ودورها في بلقنة الوطن العربي ((السودان نموذجا)) 2000-2011 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مرجع سبق ذكره ص142-145
xl - علاقات اسرائيل وجنوب السودان ، مقال منشور على موقع المعرفة، www.marefa.org.

مدى فاعلية أدوات السياسية النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة (2001 -2014)

■ د. مصطفى مفتاح كريدلة
■ د. محمود رمضان ابشيش
■ أ. أحمد فرج الحصان
كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب

ملخص الدراسة :

تناولت هذه الدراسة مدى فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي ومن خلال التحليل الوصفي أتضح أن نمو عرض النقود أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وشهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011- 2014 انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات بالتالي عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات العامة وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار حيث بدأت الأسعار، تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي، وهذا يوضح لنا أن أدوات السياسة النقدية والمالية غير فعالة في الحد من ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي .

مقدمة :

إن الاقتصاد الليبي اقتصاد منكشف ويعتمد على تصدير النفط كمورد أساسي ويمثل الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار جزء مهم من الانفاق العام وعليه فإن حجم السيولة في الدولة يتأثر بدرجة كبيرة بحجم الإنفاق الذي بدوره يعتمد على أسعار النفط وعليه تأثر حجم السيولة بحجم الإنفاق بالإضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية في الاقتصاد الليبي يعملان على زيادة التقلبات في المستوى العام للأسعار ويحد من فاعلية السياسة النقدية في معالجة التضخم، وكذلك عدم وجود أسواق مالية متطورة تحد من عمل المصرف المركزي باستخدام أحد أدواته وهي عملية السوق المفتوحة.

إن فاعلية السياسية المالية والنقدية في معالجة ظاهرة التضخم من خلال التأثير في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي محل جدل بين الاقتصاديين بمختلف مدارسهم ومعظم الدراسات أثبتت أن السياسة المالية والنقدية غير مستقلتين ولذلك فإن الهدف من هذه

الدراسة هو تحليل أثر كل من السياسة المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي (التقرير السنوي السابع والخمسون، ص 21)

مشكلة الدراسة: -

يعاني الاقتصاد الليبي كغيره من اقتصادات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء ارتفاعا ملحوظاً في معدلات التضخم وللحد استخدمت بعض أدوات السياسة النقدية والمالية لمكافحته ، وعلى الرغم من ذلك فإن الإحصائيات الرسمية تشير إلى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصاد ويمكن صياغة المشكلة البحثية في الأسئلة التالية:-

س1/ ما مدى فاعلية السياسة النقدية والمالية في الحد من التضخم؟

س2/ هل السياسة النقدية والمالية كان لهما دور في الحد من التضخم ؟

هدف الدراسة: -

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الاقتصاد الليبي.

فرضية الدراسة: -

أ- تعد أدوات السياسة المالية والنقدية فعالة في التخفيف من حدة التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (فترة الدراسة).

ب- لا يوجد تنسيق ما بين السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الليبي.

أهمية الدراسة: -

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على التضخم في الاقتصاد الليبي وكذلك تطور أدوات السياسة النقدية والمالية إلى جانب تطور معدلات التضخم الذي سيكشف عن مدى نجاح تلك السياسات في معالجة التضخم من عدمه.

منهجية الدراسة: -

تم استخدام الأسلوب الوصف التحليلي لتحليل فاعلية أدوات السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة.

تحليل أدوات السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة: -

إن ظاهرة التضخم لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وللحد من هذه الظاهرة ثم اتخاد مجموعة من السياسات الاقتصادية ومن أهمها السياسة النقدية والسياسة المالية، ولقد تم تقسيم هذه الورقة إلى مطلبين :-

المطلب الأول: السياسة النقدية:

السياسة النقدية أحد أركان السياسة الاقتصادية وتعرف السياسة النقدية بأنها استخدام النقود لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كما تعرف السياسة النقدية أيضاً بأنها الإجراءات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثير على كمية النقود وحجم الإئتمان في الاقتصاد لتحقيق أهداف معينة. (أحمد الشريف، ص 32)

يمارس المصرف المركزي نشاطه في الاقتصاد بواسطة السياسة النقدية من خلال مجموعة من الأدوات الكمية وتتمثل في سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي الإلزامي وأدوات كيفية أخرى، **(علي عطية عبدالسلام، ص19)** ومن خلال هذه المطلب سوف نتطرق إلى عمل أدوات السياسة النقدية وذلك من خلال:

أولا: عرض النقود: -

إن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو التأثير في عرض النقود لتحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار وذلك باستخدام أدواتها المختلفة فعرض النقود له آثار مباشرة على معدلات التضخم، فزيادة عرض النقود بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، ففي الفكر الكلاسيكي زيادة الإصدار النقدي ينتج عنه زيادة في طلب على النقود ومن تم ارتفاع في المستوى العام للأسعار وهذ يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود. أما في الفكر الحديث يرى اقتصاديو هذا الفكر أن ظاهرة التضخم لا ترجع إلى زيادة في كمية النقود وإنما ترجع إلى التفاعل ما بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، أما النظرية الكمية الحديثة وكان من أبرز روادها الاقتصادي ميلتون فريدمان يحدث التضخم عندما تكون الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وأكبر من الزيادة في حجم الإنتاج **(ناظم محمد، ص ص : 30 -31)** وهذ ما يعاني منه الاقتصاد الليبي منذ عام 2011.

فمن خلال الجدول رقم (1) يوضح تطور عرض النقود في الاقتصاد الليبي كالمفهوم الضيق حيث بلغ عرض النقود 8270.8 مليون دينار في عام 2001 وبلغ 41321.2 مليون دينار في عام 2010 أي بزيادة قدرها 33050.4 مليون دينار وتتراوح معدل نمو عرض النقود خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ما بين 5% إلى 39% أي بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة 16.8% ويرجع الارتفاع في عرض النقود إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب حيث تراوحت نسبة الودائع تحت الطلب من إجمالي عرض النقود خلال الفترة من 2001 إلى 2010 ما بين (69-83)% أما نسبة العملة لدى الجمهور كانت خلال الفترة من 1990 إلى 2000 مرتفعة حيث تراوحت ما بين (31-41)% أما خلال الفترة 2001 إلى 2010 قد انخفضت حيث تراوحت ما بين (16 إلى 31)% وهذا يدل على زيادة الوعي المصرفي لدى الجمهور وكذلك الانفتاح على

العالم الخارجي بعد رفع العقوبات المفروضة على ليبيا، ولكن خلال الفترة 2011 إلى 2014 نرى ارتفاع نسبة العملة لدى الجمهور وذلك راجع إلى ما شهدته البلاد من حرب وفوضة عارمة أدى ذلك إلى عدم وجود الثقة لدى الجمهور من إيداع

السنة	عملة لدى الجمهور (1)	الودائع تحت الطلب (2)	عرض النقود 2 – 1	نسبة الودائع	نسبة العملة لدى الجمهور	معدل نمو عرض النقود%	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2003	معدلات التضخم	معدل النمو الناتج المجلي الإجمالي
2001	2559.6	5711.2	8270.8	69.0	31.00	–	33290.2	-9.17	–
2002	2613.9	6091.9	8705.8	70	30	%5	33163.6	-9.48	-0.38
2003	2763.5	6265.7	9029.2	69.30	30.70	%3.6	37423.4	-2.15	12.84
2004	2612.7	7923.9	10536.6	75.20	24.8	%16.6	39678.8	1.3	5.6
2005	3308.7	10719.4	14028.1	76.4	23.6	%33.10	44087.2	2.6	6.03
2006	3932.9	12410.1	16343.0	76	24	%16.5	46583.6	6.2	11.1
2007	4581.2	18256.1	22837.3	80	20	%39.7	48898.0	10.4	5.7
2008	5608.3	28806.3	34414.6	83.7	16.3	%50.7	50225.0	2.4	5
2009	6962.9	31206.5	38169.4	81.8	18.2	%10.9	49854.7	2.4	-2.7
2010	7609.0	33712.2	41321.2	81.6	18.4	%8.2	51922.13	15.9	0.7
2011	14840.1	38597.0	53437.1	72.3	27.7	%29.3	25009.9	6.1	-107.6
2012	13391.1	45822.6	59213.7	77.4	22.6	%10.8	20146.3	2.6	-24.1
2013	13419.9	50879.5	64299.4	79.8	20.8	%8.65	39922.7	2.3	98.1
2014	17242.5	49997.7	66740.2	74.2	25.8	%3.8	21122.3	1	-47.1

الجدول إعداد الباحثون

المصدر: مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء النشرة الاقتصادية إعداد مختلفة .

الشكل رقم (1)

تطور عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم في الاقتصاد الليبي

خلال السنة (2001 – 2014)

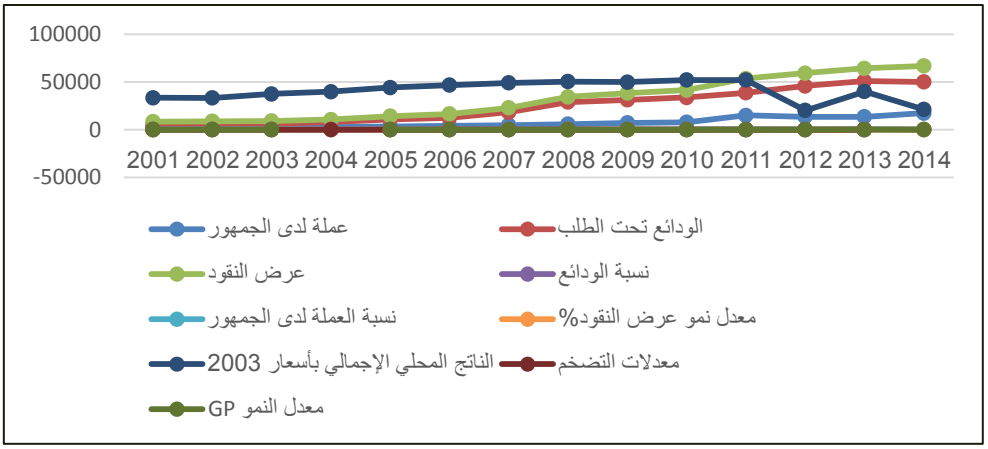

المصدر: إعداد الباحثون استناداً على بيانات الجدول رقم (1)

نقودهم داخل المصارف حيث أن المصارف تشكو من عدم توفر السيولة لديها وكذلك عدم توفر الأمن والأمان للمصرف والعاملين داخل المصرف مما جعل كثير من المصارف إلى غلق أبوابها لفترات طويلة.

حيث بلغ معدل العملة لدى الجمهور من حيث الإحصاءات خلال الفترة (2011 إلى 2014) إلى 30.75% وهذا يعتبر مرتفع وعند مقارنة معدلات النمو في عرض النقود مع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال البيانات الموجودة في الجدول رقم (1) يتبين عدم وجود أي نمط يربط بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بل البيانات تشير إلى التغير في اتجاهين متضادين ففي عام 2002 بلغ معدل نمو عرض النقود (5%) في حين انخفض معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 38% وخلال عام 2012 بلغ معدل نمو عرض النقود 10.8% في حين انخفض معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 61.2% ووصل معدل التضخم إلى 2.6% ومن هنا يتضح لنا عدم وجود التناسب والانسجام بين معدلات النمو في عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي مما انعكس في ارتفاع مستوى العام للأسعار، كما هو واضح في الشكل البياني رقم (1)

ثانياً: تطور قيمة الاحتياطي القانوني للفترة 2001-2014م

تعتبر قيمة فائض الاحتياطي القانوني مؤشراً مهماً للسيولة تبرز أهميته في تحديد مدى كفاءة المصرف المركزي على اتخاذ سياسات نقدية فعالة للتأثير في عرض النقود. فمن خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني رقم (2) نلاحظ بأن قيمة الاحتياطي في تزايد بشكل عام ففي عام 2001 بلغ 1013.9 مليون دينار ليصل في عام 2010 إلى 11062.6 مليون دينار بمتوسط نمو سنوي قدره 31.5% وإن وجود فائض في الاحتياطي القانوني في ظل ارتفاع معدلات التضخم يدل على قصور المصارف التجارية في إدارة مواردها وكذلك عدم فعالية السياسة النقدية وفي عام 2011 بلغ قيمة الاحتياطي 11696.0 مليون دينار ليصل في عام 2013 إلى 16712.6 مليون دينار إلاّ أن في عام 2014 انخفض إلى 15721.9 مليون دينار وهذا الانخفاض راجع إلى شحة الموارد المالية للمصارف التجارية التي تحصل عليها من إيداعات تحت الطلب مع زيادة الاحتفاظ بالنقود لدى الجمهور وهذا راجع إلى عدم ثقة الجمهور بالمصارف التجارية نظراً لما تشهده البلاد من تقلب أمني. وخلال الفترة 2011 إلى 2014 سجل متوسط نمو سنوي قدره (9.5%) ولكن خلال هذه الفترة المصرف المركزي لم يتمكن من تفعيل السياسة النقدية لما تشهده البلاد من عدم استقرار سياسي واقتصادي وأمني.

الجدول رقم (2)

قيمة الاحتياطي القانوني وفائض الاحتياطي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001 – 2014) القيمة بالمليون دينار

النسبة	قيمة الاحتياطي القانوني	فائض الاحتياطي القانوني
2001	1013.9	1218.9
2002	1088.3	1249.4
2003	1177.2	1911.9
2004	1422.1	4657.3
2005	1809.0	7065.9
2006	2365.3	8819.1
2007	32993.9	14854.5
2008	8306.1	24164.0
2009	9734.4	28833.4
2010	11062.6	32872.4
2011	11696.0	34372.3
2012	13669.3	39272.0
2013	16712.6	46959.3
2014	15721.9	41030.2

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

الشكل رقم (2)

تطور قيمة الاحتياطي القانوني في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014

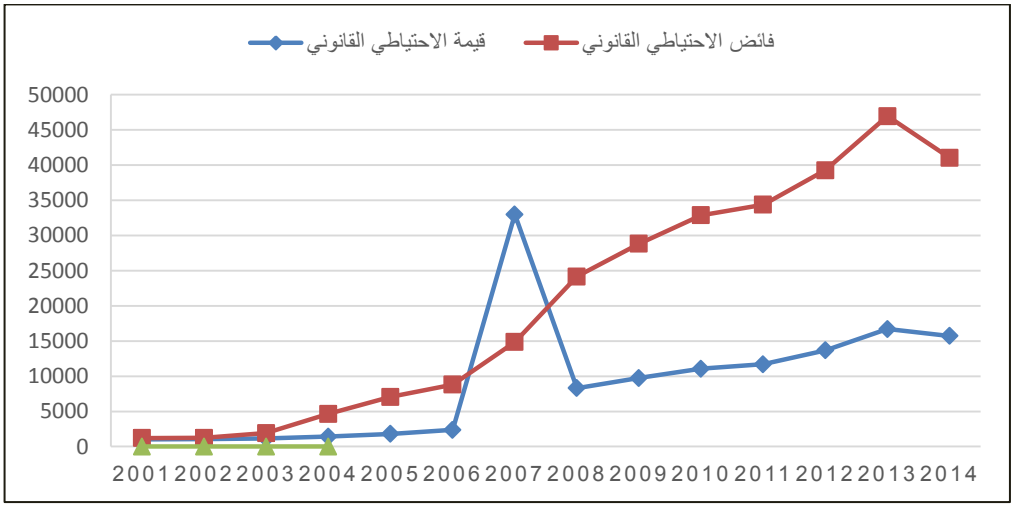

المصدر: إعداد الباحثون استناداً على بيانات الجدول رقم (2)

ثالثاً: تطور حجم الائتمان المصرف المحلي للفترة (2001-2014م).

إن الائتمان المحلي المصرفي له أثّر مباشر على حجم السيولة النقدية فزيادة حجم الائتمان تؤدي إلى زيادة المعروض النقدي وهذا يؤدي إلى زيادة عمق فجوة الاختلال بين نمو عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومن خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيمة الائتمان المحلي المصرفي قد تزايدت من 6057.6 مليون في عام 2001 إلى 19970.2 مليون دينار في عام 2014م ويرجع هذا الارتفاع إلى تغطية الحكومة عجزها في الموازنة العامة باستخدام الائتمان المحلي ويتضح من خلال الجدول أيضاً ارتفاع نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2011-2014م) وذلك يعود إلى ما شهدته البلاد من توتر سياسي واقتصادي وأمني حيث توقفت معظم الصادرات الليبية وبالتالي قلت الإيرادات العامة للدولة وعليه لجأت الدولة إلى الاقتراض المحلي لسد العجز في الموازنة العامة وإذا إستمر هذا الحال فإن الحكومة سوف تلجأ إلى الاقتراض الخارجي وهذا الاقتراض يكون بشروط من قبل صندوق النقد الدولي إلى جبر الحكومة على تغيرات كثيرة في الاقتصاد الوطني منها ارتفاع أسعار كثيرة من السلع وهذا يؤدي إلى زيادة فجوة التضخم. (مصرف ليبيا المركز، ص 22)

الجدول رقم (3)
قيمة الائتمان المحلي ونسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي
خلال الفترة 2001 - 2014

السنوات	حجم الائتمان المحلي بالمليون دينار	نسبة الائتمان للنتائج المحلي الاجمالي
2001	6057.6	18.1
2002	6357	19.1
2003	6775.1	18.1
2004	6510.3	16.4
2005	6166.6	13.9
2006	7067.2	15.1
2007	8191.3	16.7
2008	10544.9	20.9
2009	11812.7	23.6
2010	13044.6	25.1
2011	12786.5	51.1
2012	15781.6	78.3
2013	18237.4	45.6
2014	19970.2	94.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

المطلب الثاني: السياسة المالية: -

ظهر دور السياسة المالية بشكل واضح عندما تفشى الكساد الكبير (1929-1932) وعندما عجزت السياسة النقدية والمالية القائمة في ذلك الوقت عن معالجة الموقف ثم ظهرت بعد ذلك نظرية كينز سنة 1936م حاملة في طياتها فكراً اقتصادياً يختلف في جوهره كلياً عن الفكر السائد في ذلك الوقت، وأصبحت السياسة المالية ملازمة للسياسة النقدية كوسيلة للتخلص من الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وتباشر السياسة المالية نشاطها في الاقتصاد من خلال مجموعة من الأدوات من أهمها الإنفاق العام والضرائب والدّين العام. **(أحمد الشريف، ص34)**
ومن خلال هذا البحث يتم تناول الإنفاق العام والضرائب والدين العام .

أولاً: تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2014)

يلعب الإنفاق العام دوراً كبيراً في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد فزيادة الإنفاق العام بشكل لا يتوافق مع الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار كما أن زيادة الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الاستثماري، يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة العرض في الاقتصاد الليبي يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

فمن خلال الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) نلاحظ أن قيمة الإنفاق العام متذبذبة بين سنة وأخرى ولكن بصفة عامة تميزت بالارتفاع حيث بلغت قيمة الإنفاق العام (5632) مليون دينار في عام 2001 وتزايدت حتى وصلت في عام 2008 إلى (44115.5) مليون دينار وتعود هذه الزيادة في الإنفاق العام إلى عدة أسباب أهمها الارتفاعات الحاصلة في الإيرادات العامة والتي تعتمد بشكل رئيسي على إيرادات النفط والتي بدورها تعتمد على التغيرات الحاصلة في أسعار النفط وانعكاسها على قيمة إجمال الصادرات النفطية كما هو معروف بأن الاقتصاد الليبي هو اقتصاد أحادي الجانب (يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل) هذا بالإضافة إلى النشاطات الاستثمارية التي انتجتها الدولة خلال هذه الفترة ومن خلال الجدول نلاحظ انخفاض في قيمة الإنفاق العام لعام 2009 نتيجة إلى انخفاض في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض في أسعار النفط.

السنة	الانفاق العام	نسبة التغير %
2001	5632.00	-
2002	5487.00	-2.6
2003	6107.00	1.0
2004	17230.00	182.1
2005	21343.00	23.8
2006	21378.00	000.1
2007	30883.00	44.4
2008	44115.5	42.8
2009	35677.2	-19.1
2010	54498.8	52.7
2011	23366.5	-57
2012	53941.6	130
2013	65283.5	21

الجدول رقم (3)

تطور قيمة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014 بالمليون دينار

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

أما في عام 2011 نلاحظ انخفاض في الإنفاق الحكومي حيث سجل انخفاض بمعدل 57% عند مقارنته بعام 2010 وهذا راجع إلى ما شهدته البلاد من أحداث مما أدى إلى توقف الصادرات الليبية من النفط وغير النفط هذا أدى إلى الانخفاض في الإيرادات العامة مما أدى إلى انخفاض في الإنفاق الحكومي إلا أنه في عام 2012 و2013 كما في الجدول نلاحظ زيادة في الإنفاق العام وهذه الزيادة توجهت إلى بنود مثل الأجور والمرتبات والمهايا في الخدمات العامة وهذا أدى إلى زيادة كبيرة ومباشرة في عرض النقود ومن ثم ارتفاع معدلات التضخم لا سيّما الاقتصاد الليبي لا يتسم بمرونة هيكلة الإنتاجي.

الشكل رقم (3)

تطور معدل نمو الانفاق العام

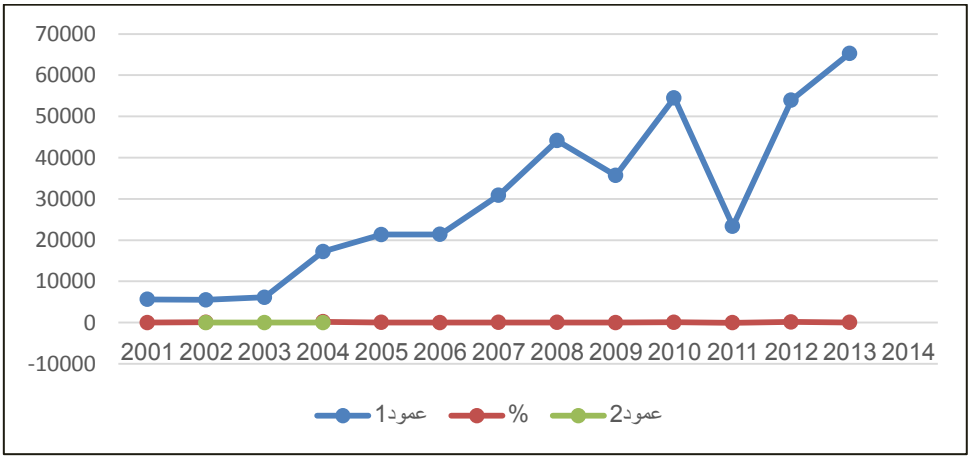

المصدر: إعداد الباحثون استناداً على بيانات الجدول رقم (3)

ومن خلال الجدولين رقم (1 ، 4) يمكننا أجراء مقارنة بين معدلات نمو الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي يتضح لنا حالياً عدم التناسب بين معدلات الانفاق العام والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فخلال عام 2002 سجل معدل نمو الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت (2.1) مقارنة لعام 2001 وكذلك سجل معدل نمو الناتج المحلي معدلات نمو سالبة (0.38%) انعكس ذلك على انخفاض في المستوى العام للأسعار بمقدار (9.48%).

وفي عام 2007 وصل معدل التضخم إلى 6.2 ومعدل نمو الانفاق العام 44.4% وكان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال هذا العام 5.7% وبصدد ارتفاع معدل نمو الانفاق العام إلى التحويلات المرتبطة بتوزيع الثروة على المواطنين هذا بالإضافة إلى زيادة الأجور ومدفوعات نهاية الخدمة إلى تعطي شهرياً للخارجين عن الملاك .

وفي عام 2009 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 19.1% مقارنة بعام 2008 وكذلك سجل الناتج المحلي الاجمالي معدل نمو سالب قدره 7% وهذا الانخفاض انعكس على معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من 10.4 في عام 2008 إلى 2.4 في عام 2009 .

وفي عام 2011 سجل الانفاق العام معدلات نمو سالبة بلغت 57% وكذلك سجل الناتج المحلي معدل نمو سالب قدره 107.6% وهذا راجع إلى توقف الصادرات الليبية من قطاع النفط والقطاعات الأخرى بسبب ما شهدته البلاد من حرب.

وعموماً فإن الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2011-2014م شهد انخفاض في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت المصروفات أكبر بكثير من الإيرادات حيث عجزت الدولة على الانفاق على المؤسسات العامة مثل الصحة والتعليم ..... الخ وهذا الخلل نتج عنه ارتفاع في مستوى العام للأسعار حيت أن الأسعار تزداد يومياً مما أصاب الاقتصاد الوطني ما يسمى بالركود التضخمي.

ثانيا: الضرائب:

تعد الضرائب أحد أدوات السياسة المالية ومصدر تمويلي رئيسي وهي عبارة عن مبلغ معين من النقود يدفعه الأفراد جبراً إلى الدولة لتغطية جزء من النفقات العامة دون مقابل، وتمارس الضرائب دوراً مهماً في مكافحة التضخم والانكماش فهو حالة التضخم يتم زيادة الضرائب بنوعيها المباشر وغير المباشر على الدخول مما يؤدي إلى انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للأفراد وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار. (أحمد الشريف، ص 40).

فمن خلال الجدول رقم (3) الذي يوضح تطور الإيرادات الضريبية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2001-2013) ونسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة حيث أن هذه الإيرادات مقسمة إلى إيرادات ضرائب مباشرة وإيرادات ضرائب غير مباشرة متمثلة في الرسوم الجمركية إلا أن هذه الإيرادات كانت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة لم تتجاوز 14% وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى أحد أهم خصائص الاقتصاد الليبي وهو اعتماده على مصدر وحيد للدخل وهو النفط وكذلك أيضاً ما شهدته البلاد منذ عام 2011 من حروب وعدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي.

الجدول رقم (5)

تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة (2001-2013) بالمليون دينار

السنة	رسوم جمركية بمليون دينار	إيرادات الضرائب	ضرائب أخرى	المجموع	إجمالي الإيرادات العامة بالمليون دينار	نسبة إيرادات الضرائب من الإيرادات العامة%
2001	362.5	706.8	1326.5	2395.8	5999.00	40
2002	364.0	715.1	944.0	2023.1	8574.0	23
2003	384.8	890.6	1709.2	2984.6	8040.0	37
2004	852.6	1037.6	1511.5	3401.7	23087.0	14.7
2005	548.0	1044.0	1247.0	2839	37106.0	7.6
2006	526.9	1259.7	1735.4	3522.0	47088.0	7.4
2007	528.0	1376.0	2824.0	4728.0	53366.0	8.8
2008	499.2	2790.5	5034.5	8324.2	72741.2	11
2009	876.7	2504.8	3056.5	6438.0	41785.0	15
2010	1393.9	2247.5	2148.7	5790.1	61503.1	9
2011	237.5	460.7	285.0	983.2	16813.3	6
2012	248.9	617.6	2332.7	3199.2	70131.4	4
2013	141.6	851.0	1995.3	2987.9	54763.6	5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي- إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة

الشكل رقم (4)

تطور الإيرادات الضريبية ونسبتها لإجمالي الإيرادات العامة هلال الفترة (2001- 2014) بالمليون دينار

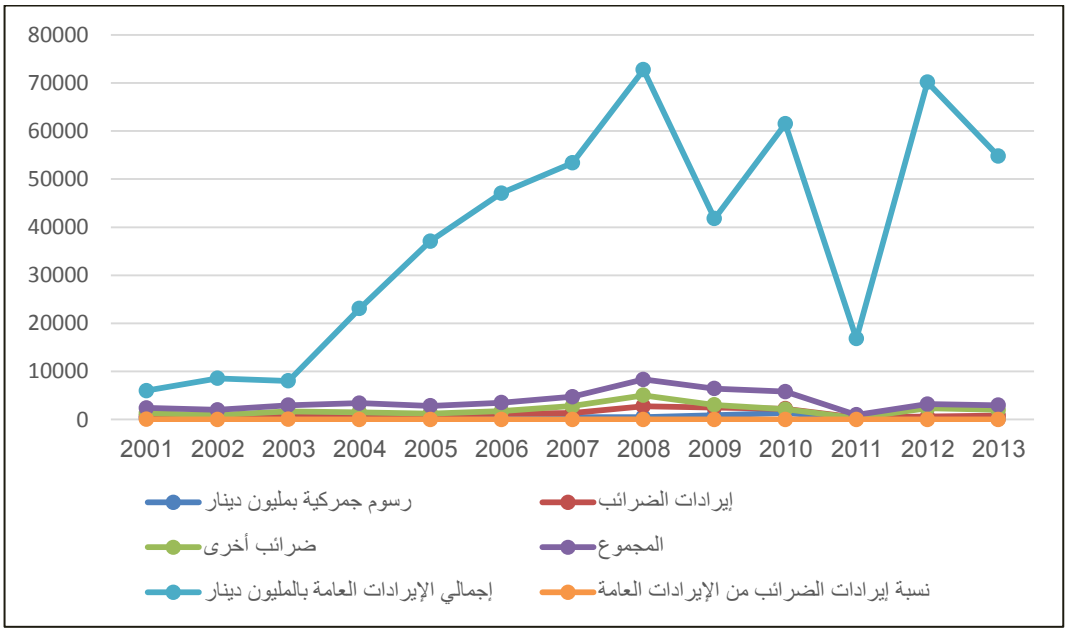

المصدر: إعداد الباحثون استناداً على بيانات الجدول رقم (5)

ثالثاً:- الدّين العام

تلجأ الحكومة إلى الافتراض لتغطية العجز الحاصل في الميزانية العامة وهذا يجب أن يكون وفق ضوابط من شأنها أن تعمل على تجنب الآثار السلبية لهذا النوع من التمويل. فزيادة الدّين العام عن حده الملائم للاقتصاد الوطني سيكون له آثار سلبية منها زيادة عرض النقود وانخفاض القوة الشرائية وظهور الضغوطات التضخمية.

فمن حلال الجدول رقم (6) الذي يوضح تطور قيمة الدّين العام المحلي نلاحظ أن قيمة الدّين العام خلال السنوات 2001- 2003م حيث بلغ 7644 مليون دينار وفي سنة 2004 تم تسوية الدّين العام المحلي على الخزانة اتجاه مصرف ليبيا المركزي والذي بلغ 6184.1 مليون دينار (مصرف ليبيا المركزي ص90) أما في السنوات 2005- 2007م بلغت قيمة الدّين العام المحلي 835-1200 مليون دينار على التوالي وكانت هذه القيمة عبارة عن تسويات لإقساط الدّين العام لسنوات سابقة، أما السنوات 2008-2009م تم تسوية الدّين العام المحلي على الخزانة العام اتجاه مصرف ليبيا المركزي.

وفي عام 2011 بلغ قيمة الدّين العام 2023.6 مليون دينار والذي يمثل رصيد السلفة المؤقتة التي تمنح للخزانة العامة لتمويل الباب الأول بالميزانية العامة حيث جرت العادة أن تتم تسوية رصيد هذه السلفه قبل نهاية السنة المالية إلا أن الظروف الاقتصادية والمالية التي شهدتها ليبيا خلال عام 2011 بسبب اندلاع ثورة 17 فبراير أدت إلى انخفاض إيرادات الميزانية العامة وبالتالي تحقيق عجز في الميزانية العامة ترتب عليه ظهور دين عام على الخزانة العامة منذ عام 2004 (مصرف ليبيا المركزي ص75) ومن خلال الجدول نلاحظ أنه في عام 2013م لم يطرأ أي تغيير على قيمة الدّين العام وهي صفر وذلك بسبب تسوية الأمور المالية بين مصرف ليبيا المركزي والخزانة العامة (مصرف ليبيا المركزي ص78).

الجدول رقم (6)
تطور قيمة الدّين العام

السنوات	قيمة الدّين العام بالمليون دينار
2001	7644.0
2002	7644.0
2003	7644.0
2004	6184.1
2005	835.0
2006	891.0
2007	1200.0
2008	00.0
2009	00.0
2010	00.0
2011	2023.6
2012	00.0
2013	00.0
2014	00.0

المصدر : مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة

تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة 2001-2014م

فمن خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2003 سجلت معدلات منخفضة (-9.48% - 2.15-%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار في السوق الموازية بسبب تطبيق المصرف المركزي لسياسة تخفيض سعر الصرف الرسمي وذلك عام 2000 ونظراً لتخلي الدولة عن ممارسة التجارة والإستيراد وأعطت مساحة كبيرة للقطاع الخاص للقيام بذلك بأسعار صرف الدينار المنخفضة مقابل الدولار نتج عنه انخفاض أسعار الواردات مقدمة بالدينار الليبي وخاصة بأنها نسبة كبيرة من التضخم في الاقتصاد الليبي تعود إلى التضخم المستورد لأن الاقتصاد يعمل بشكل كبير على العالم الخارجي.

وفي عام 2009 بلغ معدل التضخم 2.4%ويعتبر منخفض عند مقارنته بعام 2008 الذي بلغ معدل التضخم 10.4% ويعزي ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها مساهمة مصرف ليبيا المركزي في انخفاض معدل التضخم من خلال سياسته المتعلقة بإصدار شهادات الإيداع التي تم من خلالها امتصاص أكبر قدر من السيولة من القطاع المصرفي كذلك انخفاض أسعار السلع الأولية وتكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أسعار النفط الخام وارتفاع سعر

صرف الدينار الليبي مقابل اليورو خلال عام 2009 لأن منظمة اليورو المصدر الرئيسي للواردات الليبية. (مصرف ليبيا المركزي، ص74)

ومن خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن مستوى العام للأسعار استمر في الإرتفاع حتى وصل الرقم القياسي للأسعار المستهلك في عام 2013 إلى 163.7 مقارنة بعام 2012 الذي بلغ فيه أسعار المستهلك 159.4 حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغيير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2.6 مقارنة، وتعرف هذه الزيادة في التضخم لارتفاع أسعار الغذاء وذلك نظراً لأن الرقم القياسي للمستهلكين يتكون من السلال الغذائية وهذا سبب ارتفاع معدلات التضخم في الدينار الليبي.

6.1 في عام 2012 وبلغ عام 2014 الرقم القياسي للأسعار المستهلك 165.5 حيث بلغ معدل التضخم 1%.

وشهدت الفترة 2001-2014 ارتفاعات ملحوظة في معدلات التضخم ويعزي هذا الارتفاع إلى زيادة الانفاق العام وخاصة الانفاق الجاري وذلك لما شهدته البلاد من توتر سياسي واقتصادي وآمني .

الجدول رقم (7)

معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2001- 2014

الفترة	الرقم القياسي للأسعار المستهلك بأسعار	معدل التضخم
2001	112.9	-
2002	102.2	-9.48
2003	100	-2.15
2004	101.00	1.00
2005	104.00	2.97
2006	105.5	1.44
2007	112.0	6.16
2008	123.7	10.4
2009	126.7	2.4
2010	.129.8	2.4
2011	150.4	15.9
2012	159.4	6.1
2013	163.7	2.6
2014	165.5	1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .

النتائج :

من خلال الدراسة السابقة توصل الباحثان لعدة نتائج منها :

1- أسهمت العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي في تنامي الضغوط التضاخمية في الاقتصاد الوطني

2- أدت زيادة عرض النفوذ وارتفاع معدل نموها عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ضغوط تضخمية نظرا لاعتماد الحكومة في تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر تضخمية عن طريق التوسع في حجم الاقتراض من البنك المركزي، حيث بلغ في عام 2001 حجم الأتمان المحلي 6057 مليون بينما بلغ في عام 2014 إلى 19970.2 مليون دينار أي بمعدل تغير قدره 70% ، ولقد اعتمدت السلطة النقدية في تغطية القروض المقدمة للحكومة عن طريق الاصدارات النقدية الجديدة وهذا ادى إلى زيادة حجم السيولة المحلية وارتفاع نسبة النفذ المتداول خارج الجهاز المصرفي إلى اجمالي السيولة المحلية، وفي ظل السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة خلال السنوات 2012 2013 إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث توجهت هذه الزيادة إلى المرتبات والأجور والمهايا ...الخ

3- في ظل وجود نقص في السيولة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم هذا يشير إلى ضعف فاعلية ادوات السياسة النقدية والمالية في ليبيا.

4- عدم وجود تنسيق ما بين السياسة النقدية والمالية ما بعد عام 2011.

التوصيات :

من خلال النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

1- دراسة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الليبي حتى يتمكن متخذي القرارات وضع السياسات النقدية والمالية الملائمة للأوضاع الاقتصادية الراهنة التي تشهدها البلاد .

2- يجب على المصرف المركزي وضع سياسة نقدية فعالة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الراهن .

3- ضرورة النهوض بالجهاز المصرفي والرقي بمستوى خدماته خاصة في الظروف الحالية التي تشهد عدم توفر السيولة داخل المصارف مثل إصدار بطاقات ذكية يستطيع من خلالها المواطن تسيير حياته اليومية من مأكل وعلاج ..... الخ

المراجع

1- أحمد الشريف ، المالية العامة ، طرابلس، المركز الوطني لتخطيط 2004.
2- ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية(عمان دار زهران للطباعة والنشر، 2007)
3- علي عطيته عبدالسلام، النقود والمصارف ، المركز الوطني للتخطيط ، 2004.
4- عبدالفتاح أبوحبيل ، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والسياسات الاقتصادية (غريان ، منشورات جامعة الجبل الغربي 1996).
5- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء التقرير السنوي أعداد مختلفة .
6- مصرف ليبيا المركزي إدارة البحوث والإحصاء والنشرة الاقتصادية أعداد مختلفة .
7- مصرف ليبيا المركزي التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسة غير منشورة خاصة بها، مركز بحوث العلوم الاقتصادية .

السودان وليبيا: تاريخ من التدخلات

■ أ ـ محمد سالم بن سعيد
■ أ ـ هاني محمد امبارك
قسم العلوم السياسية جامعة مصراته

المقدمة :-

ثمة تشابك في العلاقات "الليبية ـ السودانية" بجذور تاريخية، حيث الصعود والهبوط في منحنى العلاقات بين البلدين الجارين، فلا يستطيع أحد غض الطرف عن تدخلات سلطات كل منهما في الشئون الداخلية للآخر، بعلمه أو دون علمه؛ مما أرسى حالة من عدم الاطمئنان يضمرها كلا البلدين للآخر، فكل اضطراب يحدث في بلد منهما (السودان ـ ليبيا) لا يستطيع أي منهما تمريره بدون الشك في دور أحدهما في الاضطرابات وتدلل الوقائع التاريخية على ذلك ففي العام (1971م) تدخلت قوات ليبية في إحباط هروب "هاشم عطا"، الذي قاد انقلابًا على "جعفر النميري"، حاكم السودان في ذلك الوقت؛ مما أفشل الانقلاب ووضع السودان في بؤرة اهتمام "معمر القذافي وفي العام (1978م) في ظل التحالف (المصري – السوداني) بين الرئيسين "محمد أنور السادات" و"جعفر النميري"، خاصةً في قضية اتفاق كامب ديفيد التي كانت ليبيا "القذافي"، من أشد المعارضين لها، فانسحبت معارضة مصر على العداء للسودان، فكانت ليبيا عاملاً رئيسًا في تقليب الداخل السوداني عن طريق دعم حركات المعارضة، كذلك كان التعامل بالمثل من السودان في إيواء أي حركة معارضة لنظام القذافي في ليبيا، التي أسست إذاعة خاصة في الخرطوم تعارض النظام في ليبيا [1].

في العام (1985م) ساعد "القذافي" في الإطاحة بنظام "النميري" الذي كان حليفًا بالأمس، حتى سقط نظام "النميري" في يد سوار الذهب بدعمٍ واضحٍ من نظام معمر القذافي في ليبيا، الذي تحسنت علاقته بجميع الأطراف السودانية في الشمال والجنوب، حتى أصبح لاعبًا أسياسيًا في طاولة السياسية السودانية، يحظى باستجداء جميع الأطراف لدعمهم حتى سقط حكم واضح وما لبث هذا الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري الذي تقدمه ليبيا للسودان أن تحول إلى أداة ضغط على الحكومة السودانية، وذلك بتدعيم جماعات الانفصال في الجنوب وحركات التمرد في الشمال؛ مما أشعل حربًا خفية بين الحكومتين في الخرطوم وطرابلس، حتى إن القذافي كان يلعب دورًا لانفصال الجنوب وهو ما حدث بالفعل .

مما سلف ذكره فإن هذا البحث يثير مشكله بحثية تتعلق بواقع وطبيعة العلاقات الليبية السودانية وفق تطورها وما مدى قدرة التوافق إي الفرص المتاحة بين الدولتين حيث مرت بعدة تحديات وبالرغم من محاولة تفادي هذه التحديات.

فإن هذه الورقة تطرح إشكالية رئيسة تتمثل في: ماهي الاسباب الرئيسية وراء توتر العلاقات الليبية السودانية، كما اعتمدت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن الصراع السياسي وعدم الاستقرار من أهم العوامل التي تشكل تحدياً أمام توتر العلاقات الليبية السودانية وبالتالي يعكس أثاراً سلبية على كل من ليبيا والسودان كدول جوار. وعليه فلقد تم الاستعانة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي وذلك لما استدعته الضرورة لبناء إطار نظري يفسر العلاقة بين المتغيرات، ولقراءة واقع العلاقات الليبية السودانية المتعثرة أحياناً والمتوافقة أحياناً اخرى.

تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة محاور:

الأول جاء بعنوان تطور العلاقات الليبية السودانية.

والثاني أثر أزمة دارفور على العلاقات الليبية السودانية .

والثالث العلاقات الليبية السودانية بعد 2011 م.

المحور الأول- تطور العلاقات الليبية السودانية:

العلاقات السياسية بين ليبيا والسودان في فترة ما بعد الاستقلال كانت ضعيفة بسبب انشغال كل من البلدين بترتيب أوضاعهما الداخلية وتصفية آثار الاستعمار ولذلك فإنه وإبان فترة الحكم الملكي السابق في ليبيا أي في فترة ما بعد استقلال ليبيا عام (1951م) فإنه لا يوجد ما يذكر عن العلاقة بين البلدين نسبة لأن النظام الملكي في ليبيا كان يعيش في عزلة تامة ولم تكن له أي اهتمامات لا بالعالم العربي ولا أفريقيا ولأنه لم تكن له أهداف يسعى لتحقيقها خارج حدوده لهذا اتسمت العلاقات السياسية بين السودان وليبيا آنذاك بالركود[1].

أولا: مرحلة التقارب (سنوات التوافق)

لم تكن العلاقات السودانية الليبية شيئاً مذكوراً، وبالرغم من أنهما دولتان جارتان يجمعهما الجوار الجغرافي وروابط العروبة والإسلام، حتى العام (1969م) الذي شهد ميلاد نظامي حكم عسكريين في البلدين، حيث ولد الأول في السودان بانقلاب (25 مايو) بقيادة (جعفر النميري)، وجاء الثاني في ليبيا بعده بثلاثة أشهر بانقلاب (الأول من سبتمبر) بقيادة (معمر القذافي)[2]. ولما جاء هذان النظامان "الثوريان" في أعقاب نكسة (1967م) بمصر، وتزامناً مع ثورية الزعيم (جمال عبد الناصر)، خرجت من تكامل الأنظمة الثلاثة (مصر- السودان - ليبيا) فكرة الوحدة بينها[3]. كانت الفكرة أن يكون هناك تكامل قومي يقوم على أساس الاندماج الاقتصادي

والعلاقات الأخوية التي ترفع شعارات ناصر القومية لتطبيقها في هذه الدول وفي الوطن العربي الكبير.

ثانياً: مرحلة التبديل في التحالفات

ومما يشير إلى فترة التعاون والتطبيع في العلاقات الليبية السودانية لم تدم طويلا، لذا حدث تغير في توجهات القيادة السياسية في السودان منذ الانقلاب الشيوعي عام (1971م) فبدلاً من توجه (السودان) السابق نحو الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية بالإضافة الى الدول التي تبنت الاشتراكية التقدمية في العالم الثالث وبدلاً من تقوية (السودان) علاقاته مع الدول العربية التقدمية ومنها (مصر– ليبيا) بدا النميري التوجه إلى الولايات المتحدة الامريكية والغرب ويقوي علاقاته مع الدول العربية المحافظة فعقد اتفاقية في اديس بابا عام (1972م) بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول العربية كما ارتبط هذا التوجه مع توجه أخر نحو (مصر) تحالف معها ضد ليبيا[4] لذا تأثرت هذه العلاقة بين القياديتين الليبية والسودانية وخصوصاً بعد توقيع (السودان) على اتفاقية تلزمه بعدم التدخل في شؤون الدول الأفريقية المجاورة، ووفقاً لذلك أمر (النميري) بإنزال مجموعة طائرات عسكرية ليبية كانت تعبر الأجواء السودانية في طريقها إلى (أوغندا) التي كانت على وشك الدخول في حرب مع (تنزانيا) وأمر بإعادتها إلى ليبيا مما اعتبره (القذافي) خيانة[5]. تلك الحادثة جعلت (القذافي) يحتضن القيادات المعارضة لنظام (النميري) المسماة حينها قوى (الجبهة الوطنية) والمكونة من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي والإخوان المسلمين، فمدها بالسلاح والتمويل مما مكنها من غزو الخرطوم عام (1976م)، وهي ما تم التعارف عليها باسم "غزوة قوات المرتزقة" ثم تواترت الأحداث ليتبنى النميري مساعدة (الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا)، فرد (القذافي) بعدها عسكرياً بقصف الإذاعة السودانية عام (1984م) بطائرة ليبية لاعتقاده أن الجبهة تبث إرسالها من هناك. ثم احتوت ليبيا كثيراً من المعارضين واللاجئين السياسيين الفارين من قمع (النميري). وجاء بعدها إعلان (القذافي) عن دعمه للحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (جون قرنق) عام (1984م). وفي هذا المفترق كان (القذافي) على الصعيد العربي يساند القضية الفلسطينية كرد فعل لقطيعته مع الولايات المتحدة الامريكية وسياستها الداعمة لإسرائيل، بينما كان نظام (النميري) متقارباً مع واشنطن حين رحل اليهود (الفلاشا) إلى إسرائيل، فكانت سبباً في زيادة سوء العلاقات بين النظامين. أما الفترة التي شهدت هدوءا نسبياً في علاقات البلدين فكانت فترة الديمقراطية الثالثة بين عامي(1986 - 1989م)، لأن زعماء المعارضة والذين كانوا على خلاف مع (النميري) استجاروا بليبيا فاحتوتهم، ولما رجعوا بعد ثورة أبريل (1985م) وإسقاط نظام (النميري)، عملوا على تمتين العلاقات مع (ليبيا) عرفاناً لما قدمته لهم. لقد شهدت العلاقات الليبية السودانية انفراجاً

واضحاً بعد انتهاء حكم النميري الذي اعتبرته القيادة الليبية عقبة امام تطور العلاقات الليبية السودانية فبعد انتهاء حكم النميري وعدم انحيازه للغرب ورفض (سوار الذهب) بالكامل لكل ما يتصل بمصر واتفاقيتها مع السودان تم اعادة العلاقات التي كانت مقطوعة بين ليبيا والسودان[6].

ثالثا: مرحلة تدهور العلاقات الليبية السودانية

تعد الاختلافات في التوجهات والمواقف والسياسات بين الدول احدى السمات السياسة الدولية فمن الطبيعي أن تتدهور العلاقات بين دولتين خاصة إذا كان هنالك اختلاف في توجهاتهما هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فأنه من العبث أن يستمر تدهور العلاقات بعد تغيير النظام السياسي السوداني انتهاجه توجهات تختلف عن النظام السابق[7]. لذا شهدت العلاقة بين البلدين تقارباً ملموساً لم تظهر فيه أي خلافات بعد انقلاب (عمر البشير) عام (1989م)، إلا عندما رفع النظام السوداني الشعارات الإسلامية، واستشهد بحركات إسلامية مماثلة بشمال أفريقيا في الجزائر، وتونس، ودعوته قيادات حركات إسلامية إلى الخرطوم في فعاليات مختلفة فبالرغم من عدم تأثير الجماعات الإسلامية في (ليبيا) مقارنة بدول شمال أفريقيا فإن (القذافي) توجس خيفة من تحالف هذه التيارات الإسلامية المحيطة به مع الجماعة التي استولت على الحكم في السودان[8].

لذا ظلت العلاقات الدبلوماسية الليبية مع السودان في حالة من الارتباك، كشأنها مع كثير من الدول الأفريقية التي لديها امتدادات قبلية جذورها في ليبيا وفروعها تعبر الحدود إلى مصر، وتشاد، وتونس.

المحور الثاني - أثر أزمة دارفور على العلاقات الليبية السودانية:

على إثر التجاذبات سالفت الدكر فكر (القذافي) في تأمين حدوده الجنوبية بخلق وجود معين في دارفور هذا الوجود غذاه أبناء دارفور بهجرتهم إلى ليبيا عبر الحدود البرية المفتوحة على السودان، في أزهى عصور ليبيا [9]، وانضموا إلى الجهاز السياسي المسمى "اللجان الثورية" في (ليبيا) ومنها ظهرت الحركات المسلحة في دارفور عند نشوب الحرب هناك. وبدلاً من انهيار العلاقات بين البلدين، احتوت الدبلوماسية السودانية تقلب مزاج (القذافي)، واحترم السودان حاجته للعب دور إقليمي بعد الحصار الغربي المفروض عليه منذ العام (1992م)على خلفية قضية (لوكربي) كما أن السودان كان يعيش ظروفاً مشابهة على خلفية العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه ووضعه في قائمة الدول الراعية للإرهاب، فكان التعاون بغرض كسر الحصار بين البلدين وعندما اشتعلت الحرب في دارفور عام (2003م)، شكلت الحركات المسلحة - كحركة (العدل والمساواة) وجيش (تحرير السودان) وفصائل أخرى- جبهات للمعارضة والمطالبة باستقلال الإقليم الذي يعاني تهميشاً كلياً أدت المواجهات بين هذه الحركات

والحكومة إلى التصعيد الدولي لقضية دارفور، فعقد (القذافي) ملتقى في ليبيا عام (2004م) على أول أيام الحرب، ضم الحركات المسلحة وبعدما جمدت حركة (العدل والمساواة) مفاوضاتها مع الحكومة السودانية في الدوحة بحجة مخالفة الحكومة للاتفاقية، أمرت الحكومة بالقبض على (خليل إبراهيم) بتهمة تورطه في غزو (أم درمان) في مايو(2008م)[10].

ولكن التحركات الدبلوماسية أثرت على وجوده في (مصر) فغادرها إلى (تشاد) ليتركها هي الأخرى بعد تطبيع العلاقات بين (السودان- تشاد) في اتفاق الطائف برعاية الملك السعودي (عبد الله بن عبد العزيز)، ليعود بعدها (خليل إبراهيم) إلى(ليبيا) التي رحبت به ترحيباً كاملاً كرد فعل على ما اعتبره (القذافي) سحباً لملف دارفور من الرعاية الليبية[11].

أن ذلك الملف بطرفيه (السوداني - التشادي) حققت منه (ليبيا) استثماراً سياسياً واسعاً في لقاءات كثيرة منها: قمة (سرت الأولى) في أكتوبر (2004م)، وطرابلس في مايو (2006 م)، وقمة (سرت الثانية) في أبريل(2007م) وغيرها. وبينما لم يؤيد (القذافي) خروج الملف من بين يديه، احتفظ بتأييده المبطن بالرفض عندما نقل ملف دارفور إلى الدوحة عبر تكليف من القمة العربية. لم يثنِ (القذافي) عن استضافته (خليل إبراهيم) كل الوساطات الدبلوماسية التي أرسلها الرئيس السوداني (عمر البشير) إلى ليبيا[12].

المحور الثالث: العلاقات الليبية السودانية بعد 2011 م

حضر السودان وبقوة في ثورة (17 فبراير) كنوع من استكمال مسلسل الحرب الخفية بين نظام (البشير) ونظام (القذافي)، حتى كانت الأسلحة السودانية في مقدمة أيادي الثوار في ليبيا، عن طريق الحدود المشتركة بين البلدين، وهو ما اعترف به الثوار فيما بعد، حتى سقط (القذافي) فسارع (عمر البشير) لزيارة مدينة بنغازي، مهد الثورة الليبية، كأول اعتراف عربي بشرعية الوضع القائم في (ليبيا) وفيما بعد اشتكت السودان من تسرب الأسلحة الليبية إلى جماعات مناهضة له، حسب تصريحات إعلامية للرئيس (عمر البشير)، أكد فيها أن نظام (القذافي) قد سلح عدة مليشيات أفريقية أثناء الثورة في (ليبيا) للدفاع عنه، وقد تفرقت هذه المليشيات بعد سقوط القذافي، وعادت إلى أفريقيا وباتت في مخيلتها مجابهة الحكومات بها، كما اعترف (البشير) بحصول بلاده على بعض الأسلحة من (ليبيا)وأن على الجميع التعاون للحد من خطر انتشار السلاح الليبي في دول المنطقة، وخصوصًا الأفريقية منها، التي تشهد النزاعات المسلحة وهكذا كان التدخل السوداني في ليبيا واضحًا منذ اندلاع الثورة وحتى هذه اللحظة[13].

كذلك وعقب اشتعال الصراع في الداخل الليبي ما بعد (ثورة 17 فبراير) الذي يتمثل في وجود حكومتين و مجلسين تشريعيين كان للسودان دوراً يمارس في (ليبيا)، حيث كانت تصريحات إعلامية لوزير الخارجية السوداني التي تعلن عن استعداد الخرطوم للتوسط في

الصراع الدائر في (ليبيا)، لوقف حالة الاقتتال الموجودة دون الإعلان عن نية دعم أحد الأطراف، ولكن الأمر الخفي الغير معلن هو مساعدة الدولة السودانية لقوات (فجر ليبيا) المحسوبة على ثوار ليبيا، في وجه الحكومة التابعة للبرلمان في الشرق الليبي الموالية (خليفة حفتر) قائد العمليات، فيما سمي بعملية "كرامة ليبيا"، ويرجح المحللون مساندة القيادة السودانية لوجود بعض التطابق الأيدلوجي بينها وبين رأس السلطة في السودان المحسوب على تيار الإسلام السياسي؛ مما أزعج دول المنطقة التي تدعم (حكومة البرلمان) في الشرق الليبي بشكل أو بآخر مما جعل السودان عرضة لاتهامات غربية، كتمويل جماعات إرهابية مسلحة في (ليبيا) والعمل على عدم استقرارها مما دفع السودان لنفي شبهة دعم أحد الأطراف في (ليبيا). ومما سبق يمكن إبراز بعض الأسباب الرئيسة وراء تدهور العلاقات الليبية السودانية والتي تتمثل في الآتي[14]:

السبب الأول: نشوب نزاع بين (أوغندا- تنزانيا) في عام (1972م) فأرسلت ليبيا طائرتين عسكريتين لنقل اسلحة وذخائر للرئيس اليوغندي "عيدي أمين" والجدير بالملاحظة أن الرئيس (عيدي أمين) نتيجة لجهود(القذافي) قد تحول من صديق لإسرائيل إلي عدو لدود لها إلى درجة أنه طرد الإسرائيليين وسلم مبني سفارتهم السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية فكان (القذافي) يرى أن يقف بجانبه.

السبب الثاني: أعلن الرئيس (النميري) انسحابه نسبة لانشغاله بمشاكله الداخلية ولجمع الصف الوطني وحل مشكلة جنوب السودان وأعتبر أن الوحدة الداخلية يجب أن تكون في أولويات حكومته ثم بعد ذلك تأتي الوحدة الخارجية.

السبب الثالث: الاختلاف حول مفهوم الوحدة العربية إذ يري السودان أن أمثل الطرق لتحقيقها هو السير على هدى ميثاق طرابلس الذي يدعو إلي التنسيق والتكامل وتجنب القفز عبر المراحل باعتباره السبيل الوحيد الذي يحفظ للسودان وحدة شعبه.

السبب الرابع: يعتبر اختلاف النظم السياسية في كل من (السودان، ليبيا) دائماً وأساساً لعدم الوفاق الوحدوي. لذلك فإنه يصبح من دواعي آسبا الزمن أن تعمل الدولتان علي تطبيع علاقاتهما المصلحية والإقليمية بغض النظر عن الاهتمام بالشعارات السياسية والالتزام بما يرتبط بتطبيق بنود الاتفاقيات المصلحية لأن أي التزامات ترتبط بالتمسك بالبرامج السياسية فإنها تؤدي حتماً إلي عدم الوفاق والتعاون المشترك.

وخلاصة القول أن متغير غياب (القذافي) سيضع على الأقل نهاية لحالة عدم الاستقرار في الموقف الليبي وحسابات مصالحه تجاه العلاقة مع السودان، مما يتيح فرصة لحوار جدي حول بناء أسس جديدة للعلاقات المستقبلية بين البلدين وثمة عوامل عديدة لا تزال تطوراتها

تتفاعل ومن شأن نتائجها أن تلعب دوراً حاسم في رسم واقع جديد للعلاقات الليبية السودانية. ومن هذه العوامل المؤثرة على مستقبل العلاقات الليبية السودانية ما سترسمه (الثورة الليبية) من ناحية قدرتها أو عدم قدرتها على بسط سيطرتها الأمنية والعسكرية على كامل الترابي الليبي.

الخاتمـــة

تناولت الدراسة موضوع واقع العلاقات (الليبية - السودانية) ومن خلال إثبات فرضية الدراسة والتي مفادها أن الصراع السياسي وعدم الاستقرار من أهم العوامل التي تشكل تحدياً أمام توثر العلاقات (الليبية - السودانية) وبالتالي يعكس أثاراً سالبيه على كل من (ليبيا، السودان) كدول جوار حيث نجد أن العلاقة بين البلدين مرت بمسيره طويلة من التدخلات و خاصة منذ تولي (النميري، القذافي) سدت الحكم في البلدين، فكانت (ليبيا) في الأربع عقود الماضية تعتمد خطان في علاقتها مع السودان، الأول يدعم النظام و الثاني يستقطب معارضي النظام في السودان، و بدأ ذلك واضحاً خلال (أزمة دارفور)، كذلك اعتمدت (السودان) أثناء مرحلة (النميري) في علاقتها مع (ليبيا) على ردود الأفعال فما كان من (النميري) ألا أن استقطب المعارضة الليبية (الجبهة الوطنية لانقاد ليبيا)، وفي الفترة الثانية فترة حكم السيد (سوار الذهب) وبالرغم من قصر هذه الفترة الا العلاقة بين البلدين كانت جيدة إلى حد كبير، و في الفترة الثالثة فترة حكم (عمر البشير) اعتمدت هذه الفترة على دبلوماسية النفس الطويل مع نظام (القذافي)، و أثناء (ثورة 17 فبراير) كان (السودان) حاضراً و بقوة لاستكمال الحرب الخفية بين النظامين و أستمر النظام السوداني في لعب دوره في (ليبيا) حتى بعد سقوط نظام (القذافي).

من خلال هذه الدراسة نستخلص جملة من النتائج والتوصيات والتي قد تكون بمثابة محددات حاكمة للعلاقات (الليبية - السودانية) ولعل أبرزها فيما يلي:

أولاً: النتائج:-

1_كان هناك تنافس شديد بين (النميري ، القذافي) بعد وفاة جمال عبدالناصر حيث نصب القذافي نفسه آميناً للقومية العربية، و هذا الفعل لا يرضي (النميري) الذي يرى في نفسه هو الاحق بهذا المنصب لمجموعة من الأسبـاب منها:

أ_ يعتبر أنه الأقـدم في المنصب من (القذافي).

ب_ يعتبر (السودان) العمق الاستراتيجي (لمصر).

ج_ تعدد السكان (السودان) يفوق سكان (ليبـيا) بكثير (القوة البشرية) بينما يرى (القذافي) أن القوة الاقتصادية هي المحرك في كل شيء وأنه هو من ساعد (النميري) للبقاء في هذا المنصب.

3_ مرحلة (عمر البشير) يرى (القذافي) أنه هو سبب وجود (عمر البشير) في هذا المنصب بسبب دعمه للوصول إلي السلطة و دعمه المادي و المعنوي بعد توليه هذا المنصب و مشاركة (القذافي) في إحباط محاولات الانقلاب عليه.

4_ القذافي يعتبر منطقة (دارفور) امتداد ديموغرافي (لليبيا) بسبب وجود بعض القبائل التي ترجع أصولها (لليبيا).

5_أستطاع (القذافي) استقطاب عدد كبير من شباب و زعماء القبائل من سكان دارفور الامر الذي أصبح بينهم تقارب أيديولوجي، ليستطيع استعمالهم كورقة ضغط على الحكومة السودانية و للدفاع عنه ضد أي خطر داخلي أو خارجي.

6_سياسة (القذافي) تعتمد على ردود الأفعال المباشرة و الغير مدروسة دراسة جيدة في الغالب والتي تعتمد على القوة الاقتصادية التي مكنت (القذافي) من التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول.

ثانياً: التوصيات:-

يرتبط البلدين بالعديد من الروابط منها الدم و الجوار حيث تتوفر في (السودان) القوة البشرية، و الأراضي الخصبة، و المياه الوفيرة، و(ليبيا) تمتلك القوة الاقتصادية، والساحل الطويل على البحر المتوسط، و القريب من أوروبا، لو أجتمع كل ذلك يعطي البلدين الفرصة ليكونوا قوة تمكنها من التوغل في القارة الأفريقية لتحد من التنافس الدولي على خيرات القارة.

الهوامش:-

1_فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا، رسالة دكتوراه منشورة جامعة الخرطوم، يناير 2011م، ص64.

2_خالد التيجاني النور، العلاقات السودانية الليبية: صراع الماضي وتقارب المستقبل، aljazeera.net/ar/reports.

3_ عبدالله علقم، قرصنة، hurriyatsudan. Com.

4_سيد حسين سليمان، السودان والمغرب العربي، معهد الدراسات الافريقية الاسيوية، جامعة الخرطوم، سلسلة الدراسات السودانية، رقم (17)، 1991م، ص 239.

5_البدري الطاهر عياد صوان، العلاقات الليبية السودانية، 1969-2002م، اكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005م، ص200.

6_سيد حسين سليمان، السودان والمغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

7_البدري الطاهر عياد صوان، العلاقات الليبية السودانية، 1969-2002م، مرجع سبق ذكره، ص122.

8_ عثمان محمد البشري، الحرب و أفاق السلام في دارفور، دار المعارف، القاهرة ، 2009م، ص 212.

9_المسلمي الكباشي، العلاقات السودانية الليبية و أزمة دارفور، مركز الجزيرة للدراسات، www.studies.aljazeera.net

10– أسامة الصيد، السودان و ليبيا، مجلة نون بوست، 28 – أكتوبر – 2014م، ص1.

11– عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولية إلى صراع القوة العظمى، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2009 م، ص 115.

12 – بيتر و دورد، دارفور الأزمة و الأبعاد، مجلة الدراسات العليا، السودان ، عدد خاص.

13-منى عبدالفتاح، العلاقة السودانية الليبية، ويكبيديا الموسوعة الحرة، www.maref.org

14_ فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد، علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص72.

تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (خلال الفترة 2000 – 2016م)

■ د. فتحي أحمد انقيطة
■ د. فوزي عبد القادر رحاب
■ أ. إسماعيل محمد الطوير
جامعة المرقب كلية الاقتصاد والتجارة – الخمس

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، وما تحدثه من انعكاسات على جميع المجالات وبخاصة على المجالات الاقتصادية والمصرفية، وكذلك محاولة التعرف ما إذا كان هناك مشاكل أو معوقات تحول دون الوصول إلى المستوى المطلوب من عملية الأداء خلال الفترة 2000 – 2016م، وقد تم اتباع المنهج الاستقرائي التام والمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج، وقد توصل الباحثون إلى أهم هذه النتائج والتي مفادها: ضعف أداء هذا القطاع بشكل كبير، ويرجع السبب في ذلك إلى كثير من العراقيل والصعوبات منها ما هو داخلي تعلق بانخفاض معدل الأداء لهذا القطاع، ومنها ما هو خارجي تمثل في المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، فانعكست سلباً على أداء وحداثة الإنتاجية والخدمية، وحدت من قدرته على التوسع والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية، وقد تم استخدام بعض المؤشرات منها: تحليل الفاعلية المالية، وتحليل الكفاءة المالية، وتحليل الرفع المالي، والتنبؤ بالفشل المالي، فضلاً عن الاستعانة ببعض المؤشرات المالية المنفردة للتنبؤ بحدوث الإفلاس في هذا القطاع.

أولاً: المقدمـة:

لا شك أن قطاع المصارف التجارية والمتخصصة يمثل أهم الدعائم الأساسية للبناء الاقتصادي، إذ يقوم بتقديم خدماته المصرفية للجمهور دون تمييز، كما يتيح للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع التقليدية (الودائع الجارية، والتوفير، والآجلة)، وشهادات الإيداع التي تعتبر فرصاً جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم إلى استثمار قصير الأجل[1].

كما يعد هذا القطاع من أهم مؤسسات الدولة في المجال الاقتصادي بوجه عام، وفي المجال النقدي بوجه خاص، والذي يناط به مهام متعددة من أهمها: المساهمة بشكل كبير في الرفع من مستوى العمالة وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع من خلال عمليات التمويل والتخطيط لمشاريع التنمية.

وفي ضوء المتغيرات المتلاحقة ذات الصلة على المستويين العالمي والإقليمي، ومع الأخذ في الحسبان ظروف ومتطلبات الأوضاع الاقتصادية بتلك الدول النامية، يبرز دور القطاع المالي متضمناً قطاع المصارف التجارية والمتخصصة، ومدى تحرره من كافة القيود بهدف تشجيع رؤوس الأموال الداخلية والخارجية للمشاركة فيه ليساهم بكفاءة وفاعلية، فقد أثبتت إحدى الدراسات[2] أن تحرير هذا القطاع يؤثر إيجاباً على عملية الأداء، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية، حيث تبين من تجارب بعض الدول – مثل: ألمانيا واليابان وكوريا – أن هناك تدفقاً حقيقياً كبيراً من الأرصدة القابلة للإقراض من أجل الاستثمار الجديد[3].

غير أن مكاسب التحرير المالي لا تكون ناتجة من تحرير القيود على هذا القطاع، ولا تكون كافية لتحقيق عملية الأداء الجيد، ما لم توجد أسواق كفؤة ومؤسسات مالية ومصرفية قائمة على أسس قوية متطورة، بالإضافة إلى حسن اختيار المشروعات ذات القدرة الإنتاجية، بما يسهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

1.1 مشكلة الدراسة:

إن الإشكالية الأساسية التي تناقشها هذه الدراسة هو معرفة الأداء المالي لتلك المصارف، وكذلك محاولة معرفة ما إذا كان هناك مشاكل أو معوقات تحول دون تطور هذا القطاع وتحرره من كافة القيود بهدف تشجيع رؤوس الأموال الداخلية والخارجية للمشاركة فيه ليساهم بكفاءة وفاعلية، وتمثل البيانات المستخدمة في الدراسة بسلسلة البيانات للمتغير التابع والمتمثلة في معدل الأداء لهذا القطاع، وكذلك حجم الائتمان الممنوح للمشاريع الإنمائية كمتغير مستقل، لذلك تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على هذا الحجم وأثره على معدل الأداء، وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل أن الأداء المالي في المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا يتصف بكفاءة عالية أو غير ذلك.
- كيف يمكن تفعيل دور هذه المصارف في منح القروض والتسهيلات للوصول إلى معدلات أداء عالية.
- ما هي التحديات التي تواجهها هذه المصارف، وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

2.1 أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى مساهمة قطاع المصارف التجارية والمتخصصة في منح القروض والتسهيلات اللازمة كماً ونوعاً، وكذلك مجالات نشاطها وبيان أهميتها في تمويل وتحقيق التنمية.
- البحث عن كيفية رفع مستوى الأداء لهذا القطاع وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة من خلال تقديم هذا الإطار المقترح.
- إظهار الأسباب الكامنة وراء عجز هذا القطاع عن التنويع في اقتناص الفرص الاستثمارية البديلة في الاقتصاد الوطني.
- العمل على تطوير فاعلية الأداء المالي في المصارف التجارية والمتخصصة العاملة في ليبيا.
- العمل على زيادة تدوير العجلة الاقتصادية في الدولة عن طريق رفع الأداء المالي للمصارف التجارية والمتخصصة.

3.1 أهمية الدراسة:

- التعرف على المشاكل والصعوبات الرئيسة التي تواجه عملية الأداء بهذا القطاع محل الدراسة.
- التعرف على العوامل الأكثر تأثيراً في نمو هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.
- إلقاء الضوء على الآليات التي يستخدمها قطاع المصارف التجارية والمتخصصة في دعم عملية التنمية.
- اقتراح الحلول الناجعة لتطوير نهج هذا القطاع من خلال الاستفادة من النتائج المتوقعة من هذا البحث.

4.1 فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة ارتباط قوية بين الائتمان المصرفي المقدم من قبل قطاع المصارف التجارية والمتخصصة وبين معدلات الأداء.

H_1: توجد علاقة ارتباط قوية بين الائتمان المصرفي المقدم من قبل قطاع المصارف التجارية والمتخصصة وبين معدلات الأداء.

الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد لدى المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا القدرة على مواجهة المخاطر الناتجة من عملية منح الائتمان المصرفي، وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

H_1: يوجد لدى المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا القدرة على مواجهة المخاطر الناتجة من عملية منح الائتمان المصرفي، وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة.

5.1 حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الزمنية:

تم اختيار فترة زمنية محددة تبدأ من 2000 وتنتهي بنهاية عام 2016م.

ثانياً: الحدود المكانية:

سوف تتم الدراسة على النحو الآتي:

تم اختيار المصارف التجارية العاملة في ليبيا المتمثلة في (المصرف التجاري، ومصرف الجمهورية، والمصرف الصحاري، ومصرف الوحدة).

كذلك تم اختيار المصارف المتخصصة المتمثلة في (المصرف الزراعي، ومصرف التنمية، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، والمصرف الريفي).

6.1 منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي التام الذي يتمثل في استقراء واقع هذا القطاع ومحاولة دراسة وتحليل ما يواجهه من صعوبات ومعوقات فيما يتعلق برأسماله، وذلك بالاعتماد على تحليل الميزانيات والتقارير السنوية والزيارات الميدانية التي تعكس الجوانب التطبيقية لها، وكذلك المنهج التحليلي الوصفي لإجراء الدراسة العملية من خلال مقارنة الأداء والآليات والفاعلية والتأثير والنتائج لدى هذا القطاع محل الدراسة، وقد تم الاعتماد على أهم النسب المالية في قياس العائد والمخاطرة والتي تبين مدى مساهمة هذا القطاع من خلال منح القروض والتسهيلات كمتغير مستقل وأثره في معدل الأداء كمتغير تابع، وذلك خلال الفترة (2000-2016).

ويتألف البحث من خمسة أقسام رئيسة، فبعد المقدمة يستعرض القسم الثاني أهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، والقسم الثالث تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من هذا القطاع، والقسم الرابع الإطار التطبيقي الذي سيتم تناوله في قياس العائد والمخاطرة في المصارف التجارية والمتخصصة باستخدام أهم النسب المالية، بينما يستعرض القسم الخامس النتائج والتوصيات.

7.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات الأكاديمية المرتبطة بموضوع الدراسة من بينها:

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (أحمد حسين، 2003)[4].

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث توصلت الدراسة إلى ما يأتي:

- مساهمة البنوك الإسلامية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة حيث بلغت حوالي 9% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.
- يشكل رأس المال المدفوع في البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين نسبة جيدة من رأس المال المدفوع بالبنوك.
- تعاني البنوك الإسلامية بفلسطين من غياب المناخ الاستثماري الملائم في فلسطين، وضعف الوعي المصرفي الإسلامي بين جمهور المتعاملين، وغياب سياسات مشجعة من قبل هيأة تشجيع الاستثمار الفلسطيني.

2- دراسة (أبوبكر عبد الكريم، 2007)[5].

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية وخدماتها وعملياتها المصرفية، وتوصلت إلى أن البنوك الإسلامية لا تعاني من مشاكل من ناحية السيولة، فهي تتمتع بقدر كبير من السيولة من خلال قدرتها على اجتذاب الودائع من قبل الأفراد والراغبين في استثمار أموالهم، إلا أن هذه البنوك تعاني من عدم كفاءة إدارة الاستثمار نتيجة لنقص الخبرة الاقتصادية والتمويلية لدى القائمين على إدارة هذه البنوك.

3- دراسة (إنجي طاهر، 2011)[6].

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أداء البنوك التجارية العامة، ومقارنتها بالبنوك الخاصة بجمهورية مصر العربية، وإيجاد تقييم منصف وعادل لأداء البنوك التجارية والخاصة كمدخل لعمليات الإصلاح المصرفي، وتوصلت الدراسة لوجود دور ملموس لبنوك القطاع العام واستحواذها على النصيب الأكبر من النشاط المصرفي، في حين احتلت البنوك الخاصة الصدارة من حيث تحقيق الأرباح وتقديم الخدمات بأقل تكلفة للمتعاملين، وكذلك أوضحت أن القدرة التنافسية للبنوك الخاصة أكبر منها في البنوك التجارية العامة، والتي لا تزال تعاني من العديد من المشكلات التي تعيق قدرتها التنافسية أهمها: تبعيتها للدولة والتكلفة التي تتحملها نتيجة مشاكل القروض المتعثرة، وكذلك اعتماد البنوك المتخصصة بصورة أساسية على رأسمالها في تمويل نشاطها، وتتأثر مواردها بالحالة الاقتصادية للدولة وتركيزها على النشاط التمويلي دون الدخول في الاستثمارات القطاعية، إضافةً لضعف رؤوس أموالها، مما أدى إلى ضعف المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ب- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Zhou,2007)[7].

حيث هدفت إلى التعرف على دور البنوك في البلدان الناشئة نتيجة التقلبات التي تحدث في البلدان الصناعية الكبرى نتيجة للأزمات المالية التي تمر بها هذه الدول، واستنتجت هذه الدراسة أن للنظام المصرفي دوراً حاسماً في نقل الصدمات (الحواجز) المالية الخارجية إلى

الأنشطة الاقتصادية المحلية، والذي يعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لاقتصاد الأسواق الناشئة، حيث تكون أسواق السندات والأسهم بها متأخرة، وكذلك أوضحت أن للبنوك دوراً مهماً من ناحية الوساطة المالية، وهي تعتبر القناة المصرفية ذات الأهمية الخاصة كقناة للصدمات المحلية والأجنبية، وتقدم هذه الدراسة نموذجاً للتوازن العام للاقتصاد الصغير المفتوح الذي يفسر الدور المهم للقطاع البنكي تجاه تحدي وتضخم خدمات تدفق رأس المال إلى الاقتصاد المحلي بالنسبة للأزمة المالية الآسيوية.

2- دراسة (Dodonov،2009)[8].

حيث هدفت إلى التعرف على وضع التغيرات في رأس المال المصرفي وأثره على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالتغيرات في رأس المال المصرفي تجاه النمو الحقيقي لمبيعات الشركات الصغيرة والمتوسطة، في حين لا تتأثر الشركات الكبيرة بذلك.

إن تغيراً ما في وضع رأس المال بالقطاع المصرفي يكون له التأثير الأقوى على الشركات الصغيرة بالنسبة للصناعات التي تعتمد بشكل أكبر على التمويل الخارجي، بالرغم من اعتماد الشركات الصغيرة والمتوسطة وبشكل أكبر على التمويل الخارجي في مراحل أعمارها المبكرة، حيث تؤثر التغيرات في وضع رأس المال البنكي عليها بشكل أكبر في مراحل أعمارها الأقدم، وتتردد البنوك في دول الاتحاد الأوروبي في تقديم الائتمان لعدد كبير من الشركات الجديدة، ثم فشل الأدبيات النظرية والتجريبية حتى الآن في تأسيس صلة قوية بين التنمية المالية وتقلبات المخرجات على مستوى الشركة، فقد أثبتت الدراسة أن للتنمية المالية تأثيراً إيجابياً ملحوظاً في التقلبات على مستوى الشركة، ويكون التأثير أكبر بالنسبة للشركات التي تعمل في مجال الصناعات المعتمدة بشكل نسبي أكبر على التمويل الخارجي، حيث تتطلب هذه الشركات المزيد من الأموال الخارجية نظراً لخصائص التكنولوجيا الصناعية.

3- دراسة (Manuel,،2014)[9].

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التنمية في كل من المكسيك والبرازيل بعد الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن لبنوك التنمية دوراً مهماً في كلتا الدولتين في دعم النمو والتنمية الاقتصادية، وخاصة عند اتباع الدولتين لسياسة إحلال الواردات لتنمية اقتصاداتها.

ثانياً: أهم المتغيرات الاقتصادية المعاصرة:

1- المعرفة العلمية الحديثة والمتجددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإلكترونيات:

تعتبر المعرفة العلمية الحديثة والمستجدة الأساس المادي للاقتصاد العالمي الحديث في هذه الفترة، وتقوم بدور مهم في تحديد ملامحه واتجاهاته، حيث ظهرت التغيرات ذات الطابع المتميز في مجال التطور التكنولوجي، ويطلق عليها التكنولوجيا الرفيعة والتي تهتم بالمعلومات والاتصالات التي أدت إلى استنباط موارد جديدة المتمثلة في تحديد طبيعة العمل، وهو الانتقال من توفير العمل العضلي وإلى توفير العمل العقلي[10].

وباعتبار أن المعرفة العلمية قوة منتجة تخضع لمقتضيات وانعكاسات قوانين علم الاقتصاد، وبالطبع فإنه يؤثر فيها ويغير منها إلى حد كبير، ولم تقتصر المنافسة الاقتصادية على مجال الإنتاج المادي فحسب، بل امتدت إلى المجال الخدمي، وأصبحت المعرفة العلمية الحديثة

والمستجدة موضوعاً أساسياً للتجارة الدولية، حيث أدى تزايد الثورة المعلوماتية في مجال الإدارة والاقتصاد والمواصلات، وكذلك الحاسب الآلي وقطاع الخدمات المصرفية والذي أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية في بيئة وبنية النظام المصرفي العالمي عَقِبَ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

فقد شهد قطاع الخدمات المصرفية الحديثة على المستوى العالمي تطورات مذهلة وسريعة في الوسائل التكنولوجية[11]، وكما هو معبر عنها بالإحصائيات العامة على تزايد الدور الذي تقوم به التجارة الدولية في قطاع الخدمات المصرفية في الاقتصاد العالمي، فقد حقق قطاع النشاط الإقراضي للمصارف التجارية الدولية معدل نمو سنوي متوسط قدره 10% خلال الفترة (1990-2007).

2- تطور أسواق رؤوس الأموال:

اتجه تحرير التجارة الدولية في خط موازٍ لتحرير حركة رؤوس الأموال الدولية، فقد أزالت الدول المتقدمة وبعض الدول النامية (مثل دول جنوب شرق آسيا) أغلب قيود الرقابة على الصرف، وفتحت أسواقها المالية لرأس المال الأجنبي، وأصبحت حركة رؤوس الأموال وليست تجارة السلع هي القوة الدافعة للاقتصاد الدولي[12].

وأدى تزايد التدفقات الذي فاق حجم التجارة العالمية للسلع إلى تسارع واندماج في الأسواق العالمية إلى أن أصبحت سوقاً عالمية واحدة تضم المراكز المالية والنقدية في نيويورك، ولندن، وزيوريخ، وسنغافورة، وهونج كونج، وغيرها[13].

وكما تعد أيضاً أن تطور أسواق المال هي الناتج الأساسي لعملية الانفتاح المالي والاقتصادي، وهذا ما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على المعاملات في حساب العمليات الرأسمالية، وحساب ميزان المدفوعات، وأصبحت حركة رؤوس الأموال العالمية تنمو وتتحرك بحرية كاملة، ورغم أن الانفتاح المالي والاقتصادي وحرية حركة تدفق رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية وإلغاء كافة القيود على معاملات النقد الأجنبي وإن كان هذا كله له فوائده إلا أنه قد ينتقص من قدرة السلطات المالية والنقدية في السيطرة على الأزمات[14].

3- الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية:

لقد تميزت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتجاه معظم دول العالم على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية وتغاير أُطُرِهَا الاجتماعية والثقافية في الآونة الأخيرة نحو التكتل والاندماج في شكل تجمعات سياسية أو اقتصادية، سواء كان على مستوى الدول الصناعية المتقدمة أم الدول النامية تحقيقاً لعدة أهداف، أهمها: تنسيق العمل الجماعي فيما بينها، وحل مشكلة طبيعة الأسواق وتنويع فرص استغلال الموارد، وزيادة قابلية استخدامها تجارياً[15].

وبطبيعة الحال، فإن هذا التكتل أو الاندماج في شكل تجمعات أو كيانات لا يتحقق دفعة واحدة، بل يتم عادة عبر مراحل انتقالية متدرجة تختلف مدتها ومضمونها من تجربة إلى أخرى، وتقود كل مرحلة إلى المرحلة التالية.

وتتمثل أشكال ومراحل التكتل أو الاندماج الإقليمي بداية في منطقة التجارة الحرة (وهي صيغة للاندماج الاقتصادي تهدف إلى إلغاء أو إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية على التجارة بين الدول الأعضاء)، والاتحاد الجمركي (حيث يتم الاتفاق على توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء واتجاه العالم الخارجي وإزالتها فيما بينها)، السوق المشتركة (التي يتم فيها

إزالة كالة القيود على تحرك عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء وبجانب تحقيق شروط الاتحاد الجمركي)، الاتحاد الاقتصادي (وهو أعلى درجات التكامل التي يتم فيها التنسيق الكامل بين السياسات المالية والنقدية للدول الأعضاء بجانب تحقيق شروط السوق المشتركة)، وأخيراً وليس آخراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد يتولى تحديد سياساته المختلفة سلطة عليا فوق الدول وكذلك بنك مركزي واحد وعملة واحدة[16].

وتأتي أهمية اتباع منهج التدرج في تحقيق التكامل الاقتصادي، وكذلك في حماية اقتصاديات بعض الدول الأعضاء من الأضرار التي قد تتعرض لها صناعتها أو منتجاتها، التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ولذا يستغرق تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في التجمع بعض الوقت، ويتم وضع جداول زمنية لتحرير التجارة تدريجياً.

وفي هذا السياق نجد أن هناك اتجاهاً لترسيخ قواعد التكتلات الاقتصادية الإقليمية على خريطة الاقتصاد العالمي، والتي من أهمها[17]:

- الاتحاد الأوروبي(The European Union (EU.
- اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا).

The North American Free Trade Agreement (NAFTA).

- السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقية "كوميسا".

Market for Eastern and Southern Africa.

وهناك تجمعات أخرى[18] مثل: دول تجمع الساحل والصحراء (س، ص)، ودول غرب أفريقيا (إيكواس)، دول الاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (إيكاس)، ودول الجنوب الأفريقي (سادك)، ومجموعة دول الأوبيك، واتحاد دول المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي العربي.

ويبرز في الوقت المعاصر أن هناك اتجاهاً جديداً تحاول فيه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء الدخول في ترتيبات تجارية حرة فيما بينها، ويمكن القول: بأن وضع الدول التي لا تنتمي إلى أي تكتل أضعف من تلك الدول التي تنتمي إلى أي تكتل أو تجمع ما، حيث يترتب على الدول التي تتجه نحو الدخول في تكتلات هو التحرير النسبي للتجارة الخارجية، وهذا من شأنه يزيد من حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء داخل التكتل الواحد، إذ تدفق التجارة داخل التكتلات الاقتصادية المختلفة يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية تحصل عليها تلك الدول[19]، وتتمثل أهم تلك المكاسب في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة ناتجة عن الزيادة في الإنتاج وعن التخصص وتقسيم العمل الدولي طبقاً لمبدأ المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول الأعضاء في التكتل وعن استغلال أفضل الوفرات الحجم والتحسين في شروط التجارة، وهذا من شأنه يؤدي إلى زيادة الأرباح والدخول المحققة من التجارة الدولية، وزيادة الرفاهية الاقتصادية للشعوب داخل التكتلات للوصول إلى التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثاً: تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من قطاع المصارف التجارية والمتخصصة خلال الفترة 2000 – 2016م:

يعتبر الائتمان الممنوح من قبل قطاع المصارف التجارية والمتخصصة الرافد الأساسي لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في ليبيا نظراً لامتلاكه القوة والقدرة الإقراضية خلال الفترة قيد الدراسة، وبالتالي كان معتمداً عليها في تمويل القطاعات والنشاطات الاقتصادية في مجالات مختلفة.

وفيما يأتي نستعرض أهم تطورات الائتمان الممنوح من هذا القطاع وفق القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة.

1.3 تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من المصارف التجارية خلال الفترة 2000 – 2016م:

يقصد هنا بأنواع الائتمان ما تقدمه المصارف التجارية من قروض وسلف وتسهيلات ائتمانية، أما حجم الائتمان فيقصد به قيم وسقف القروض التي تمنحها هذه المصارف، فقد ارتفع هذا السقف عام 2016 بنحو (13186.3د.ل) أو ما نسبته 23.6% ليصل إلى (18770.3) مليون دينار مقابل 5584.0 مليون دينار في نهاية عام 2000، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة رصيد القروض والسلف بنحو 5584.0 مليون دينار[20].

ومن خلال تتبع البيانات الواردة بالجدول (3-1) يلاحظ ما يأتي:

أ- تطور قيم وأسقف قروض القطاعات والنشاطات الاقتصادية (إنتاجية وخدمية):

من خلال دراسة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (3-1) واتجاه نسبه الموضحة يلاحظ ما يأتي:

يلاحظ أن هذا النوع من القروض كان يمنح للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، حيث اتصفت بالتذبذب، فقد بلغ في بداية الفترة 2000 ما قيمته 2802.9 مليون دينار، أو ما نسبته 50.2%، ثم تراجع قليلاً في عام 2004 بما نسبته 49.1% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية.

أما بعد عام 2005 وبالتحديد خلال الفترة 2006-2015، فقد شهد هذا البند تزايداً مستمراً، ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2015، حيث بلغ 12466.4 مليون دينار أو ما نسبته 61.7% من إجمالي الائتمان.

ب- تطور قيم وأسقف القروض العقارية:

يلاحظ أن تطور قيم وأسقف القروض العقارية لدى المصارف التجارية متدنية، فقد بلغت في بداية العام 2000 ما قيمته 1468.9 مليون دينار أو ما نسبته 26.3% من إجمالي الائتمان، ثم بدأت في الانخفاض منذ عام 2001 ما نسبته 23.7% واستمر ذلك الانخفاض حتى نهاية الفترة 2016 لتصل ما نسبته 6.1% من إجمالي الائتمان[21].

ج- تطور قيم وأسقف قروض النهر الصناعي:

يلاحظ أن تطور قروض النهر الصناعي خلال الفترة 2000-2008 متذبذبة بعض الشيء، فقد بلغت في عام 2000، ما قيمته 373.0 مليون دينار أو ما نسبته 6.7 من إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية، وانخفضت هذه النسبة لتصل 5.5% عام 2003، ثم ارتفعت قليلاً لتصل إلى 6.0% عام 2005، ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد العمل الفعلي بهذا المشروع، ثم انخفضت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت إلى الصفر عام 2009، ويعزى ذلك إلى انتهاء وتشطيب العمل الفعلي بهذا المشروع.

د- تطور قيم وأسقف القروض الاجتماعية:

تمثل القروض الاجتماعية النشاطات الرئيسة للمصارف التجارية من حيث الاستثمار، نظراً لما تحققه من عوائد بصورة مستمرة، فقد حققت هذه القروض زيادة مستمرة خلال الفترة 2001-2014، حيث بلغت في عام 2000 ما قيمته 939.2 مليون دينار، أو ما نسبته 16.8% من إجمالي الائتمان الممنوح، ثم زادت هذه النسبة تدريجياً، حيث وصلت في عام 2005 لتبلغ 27%، ويعود السبب في ذلك إلى رغبة هذه المصارف في التركيز على استثماراتها في مثل هذه القروض، نتيجة لازدياد طلبات الاقتراض من الأفراد لأغراض تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من سلع ومركوب وغير ذلك.

كما سجل هذا البند انخفاضاً نسبياً من اجمالي الائتمان الممنوح خلال عامي 2006، 2007، ، حيث بلغ ما نسبته 24.2%، 23.2%، على التوالي. أما بعد عام 2008 وبالتحديد خلال الفترة 2009-2014، فقد شهد هذا البند ارتفاعاً ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2014، حيث بلغ 7158.9 مليون دينار أو ما نسبته 35.9% من إجمالي الائتمان، أما في عامي 2015، 2016، فقد شهد انخفاضاً في هذا البند، حيث بلغ ما نسبته 32.7%، 31.4% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى إحجام المصارف التجارية على منح مثل هذه القروض، نظراً لتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية.

جدول (3-1)
مجالات القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية لمختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية خلال الفترة 2000 – 2016م

(القيمة بالمليون دينار)

السنوات	قروض النشاطات الاقتصادية والإنتاجية والخدمية		قروض عقارية		قروض النهر الصناعي		قروض اجتماعية		إجمالي الائتمان	مقدار التغير	معدل التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة			
2000	2802.9	50.2	1468.9	26.3	373.0	6.7	939.2	16.8	5584.0	-	-
2001	3156.0	52.1	1436.9	23.7	373.0	6.2	1091.7	18.0	6057.6	473.6	8.5
2002	3269.8	51.4	1398.1	22.0	373.0	5.9	1316.9	20.7	6357.8	300.2	5.0
2003	3549.0	52.4	1472.1	22.0	373.0	5.5	1381.0	20.4	6775.1	417.3	6.6
2004	3194.2	49.1	1456.2	22.4	373.0	5.7	1486.9	22.8	6510.3	(264.8)	(3.9)
2005	2701.6	43.8	1426.3	23.1	373.0	6.0	1665.7	27.0	6166.6	(343.7)	(5.3)
2006	3589.9	51.0	1394.4	19.7	373.0	5.3	1709.9	24.2	7067.2	900.6	14.6
2007	4544.0	55.5	1419.4	17.3	328.0	4.0	1899.9	23.2	8191.3	1124.1	15.9
2008	6596.8	63.0	1300.8	12.3	174.0	1.7	2473.3	23.5	10544.0	2352.7	28.7
2009	7341.9	62	1278.8	11.0	0.0	-	3192.1	27.0	11812.7	1268.7	12.0
2010	8086.8	62	1187.2	9.0	0.0	-	3770.6	29.0	13044.6	1231.9	10.4
2011	8294.7	65	1154.7	9.0	0.0	-	3337.1	26.0	12786.5	(258.1)	-2.0
2012	9660.2	61.2	1147.9	7.3	0.0	-	4973.5	31.5	15781.6	2995.1	23.4
2013	10225.2	56.5	1137.8	6.3	0.0	-	6726.0	37.2	18089.0	2307.4	14.6
2014	11663.3	58.4	1137.8	5.7	0.0	-	7158.9	35.9	19960	1871	10.3
2015	12466.4	61.7	1137.8	5.6	0.0	-	6608.6	32.7	20212.8	252.8	1.3
2016	11731.4	62.5	1137.8	6.1	0.0	-	5901.1	31.4	18770.3	(1442.5)	(7.1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الميزانيات المجمعة لسنوات مختلفة.
مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، الربع الرابع، 2016، ص23.

2.3 تطور أنواع وحجم الائتمان الممنوح من المصارف المتخصصة خلال الفترة 2000 – 2016م:

إن احتياجات التنمية الشاملة متعددة ومعقدة وتحتاج إلى تكثيف الجهود في كافة المجالات، ويقع على هذه المصارف العبء الكبير في تحقيق ذلك، بما تقدمه من خدمة للقطاعات التي تحجم المصارف التجارية عن تلبية احتياجاتها الطويلة المدى بسبب طبيعة تمويلها، حيث أنشئت هذه المصارف لخدمة وتمويل قطاعات التنمية كالزراعة والصناعة والإسكان، وتنمية المناطق والقرى الريفية، لذا فإن ليبيا يوجد بها أربعة مصارف متخصصة ذات ملكية عامة، وتعتمد على الدولة في دعمها من ميزانيات التحول، بوصفها تعمل بالأساس في تنفيذ ودعم خطط التنمية، وهذه المصارف هي:

1- المصرف الزراعي[22]:

يعتبر المصرف الزراعي من أقدم المصارف المتخصصة المملوكة بالكامل للدولة، حيث أنشئ هذا المصرف عام 1955، وباشر أعماله في 1957 برأس مال مدفوع قدره مليون دينار، ثم تطور رأسماله إلى أن وصل إلى 450 مليون دينار عام 2001، حيث يقوم المصرف بتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية للعاملين بالقطاع الزراعي من مؤسسات وجمعيات ومشروعات وأفراد وذلك حسب آجال الاستحقاق إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة، والجدول الآتي يوضح تطور وأنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الزراعي حسب الآجال الزمنية.

جدول (3-2) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة
من المصرف الزراعي من حيث الآجال الزمنية

(القيمة بالمليون دينار)

السنوات	قروض قصيرة الأجل		قروض متوسطة الأجل		قروض طويلة الأجل		إجمالي الائتمان
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	25800.0	69.0	10200.0	27.3	1400.0	3.7	37400.0
2001	19200.0	52.6	11100.0	30.4	6200.0	17.0	36500.0
2002	9000.0	7.6	54500.0	46.0	55000.0	46.4	118500.0
2003	3710.0	4.6	24067.0	30.1	52221.0	65.3	79998.0
2004	17296.0	22.0	33577.0	42.7	27735.0	35.3	78608.0
2005	9916.0	2.6	116925.0	31.1	248523.0	66.2	375364.0
2006	10000.0	2.1	84700.0	17.6	386000.0	80.3	480700.0
2007	14800.0	6.1	33300.0	13.6	194700.0	80.3	242800.0
2008	19000.0	74.2	3300.0	12.9	3300.0	12.9	25600.0
2009	29300.0	90.0	2700.0	8.3	600.0	1.8	32600.0
2010	23100.0	68.0	10200.0	30.0	700.0	2.0	34000.0
2011	37300.0	92.0	3280.0	8.0	-	-	40580.0
2012	10330.0	76.0	3266.0	24.0	-	-	13596.0
2013	13000.0	80.2	3210.0	19.8	-	-	16210.0
2014	13200.0	81.0	3100.0	19.0	-	-	16300.0
2015	8100.0	100.0	-	-	-	-	8100.0
2016	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	263052.0	16.1	397425.0	24.3	976379.0	59.6	1636856.0

المصدر: - المصرف الزراعي، التقرير السنوي الخمسون، 2007، ص20.
- المصرف الزراعي، التقرير الرابع والخمسون، 2010، ص93.
- م.ل.م، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، الربع الرابع، 2016، ص32.
- م.ل.م، التقرير السنوي الثامن والخمسون، 2014م، ص94 – 95.

يلاحظ أن القروض قصيرة الأجل قد منحت للنشاطات الاقتصادية التي تقوم بتوفير مستلزمات التشغيل لمصانع الدقيق والأعلاف وغيرها، حيث بلغت هذه القروض خلال الفترة 2000-2016 نحو 263052.0 مليون دينار أو ما نسبته 16.1% من إجمالي الائتمان الممنوح لتلك الفترة، في حين تتمثل القروض متوسطة الأجل في شراء الآلات والمضخات والجرارات الزراعية وغيرها، حيث بلغت هذه القروض لتلك الفترة نحو 397425.0 مليون دينار أو ما نسبته 24.3% من إجمالي الائتمان الممنوح، أما القروض طويلة الأجل فقد استخدمت لأغراض حفر آبار المياه الجديدة وإقامة المزارع وغرس الأشجار المثمرة، حيث بلغت 976379.0 مليون دينار أو ما نسبته 59.6% من إجمالي الائتمان الممنوح خلال الفترة قيد الدراسة.

2- مصرف التنمية[23]:

يختص هذا المصرف بتمويل المشروعات الصناعية والخدمية من خلال منح القروض اللازمة للأفراد والشركات لشراء الآلات والمعدات والمواد الخام وكافة المستلزمات الصناعية، وصولاً إلى مهمة التطوير الصناعي وتؤطين الصناعة بهدف تحقيق التنمية الشاملة، وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة من المصرف 1471675.4 دينار منذ إنشائه عام 1981 وحتى نهاية 2013، أما عن الفترة قيد الدراسة، فقد بلغ ما قيمته 1355526.3 دينار، والجدول الآتي يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب النشاطات الصناعية.

جدول (3-3) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من مصرف التنمية حسب النشاطات الصناعية والحرفية خلال الفترة 2000-2016

(القيمة بآلاف الدينارات)

السنوات	الصناعات الغذائية	صناعة مواد البناء	الصناعات الكيماوية واللدائن	الصناعات المعدنية	الصناعات النسيجية	الصناعات الخشبية	أنشطة خدمية	صناعات أخرى	إجمالي القروض	مقدار التغير	معدل التغير %
2000	4150.7	2445.5	5008.0	4024.0	344.2	814.4	2526.3	1408.7	20721.8	-	-
2001	4794.8	2053.3	6693.7	1862.2	1271.4	730.5	5456.6	8841.7	31704.2	10982.4	53.0
2002	7368.6	5113.8	18763.3	10023.7	288.7	270.1	17116.1	10282.3	69166.6	37462.4	118.2
2003	16729.0	10865.0	13695.8	10053.2	844.7	1130.1	16707.6	7800.3	77825.7	8659.1	12.5
2004	11154.5	6543.1	4059.0	2185.5	233.9	306.7	7147.3	4392.8	36022.8	-41802.9	142.0
2005	10778.3	18604.1	8569.0	3240.9	173.9	8377.6	196685.1	7978.5	254408.7	218385.9	606.2
2006	25701.6	59518.9	14823.4	6837.2	2480	2493.4	12976.3	52645.5	177476.3	-76932.4	30.2
2007	29178.2	129949.2	7843.4	5969.9	490.0	-	6858.3	41650.9	221939.8	44463.5	25.1
2008	4710.6	40820.3	358.2	290.9	607.1	808.6	1356.4	12016.4	60968.5	-160971.3	72.5
2009	6033.0	65795.0	1218.3	1289.4	-	1402.2	5260.7	5788.1	86784.7	25816.2	42.3
2010	4476.9	58967.6	1421.0	808.7	1230.0	780.6	1770.9	20014.6	89470.3	2685.6	3.1
2011	289.5	8297.9	150.0	-	-	-	60.0	112317.8	121115.2	31644.9	35.4
2012	2362.2	31926.4	1076.0	-	-	-	404.5	15617.3	51436.4	-69678.2	-57.5
2013	420.0	9414.2	4499.7	274.0	237.0	202.5	-	10381.5	25428.9	-26007.5	-50.6
2014	2090.3	20613.9	50.0	-	-	-	-	5565.0	28319.2	-2890.3	11.4
2015	-	450.0	-	-	-	-	-	2287.2	2737.2	-2558.2	-90.3
2016	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	130238.2	471378.2	88228.8	46859.6	8200.9	17316.7	274376.1	318988.6	1355526.3	-	-

المصدر:

- مصرف التنمية، التقارير السنوية للمصرف للفترة 2000-2016، مكتب المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 56، الربع الرابع، 2016م، ص35.

3- مصرف الادخار والاستثمار العقاري[24]:

يعد مصرف الادخار والاستثمار العقاري أحد المؤسسات المصرفية المتخصصة في ليبيا والتي تعمل على القيام بمهمة التطوير العمراني وتوفير السكن المناسب لكافة أفراد المجتمع بهدف النهوض بقطاع الإسكان في الدولة من خلال تقديم القروض الطويلة الأجل التي تمتد إلى 25 سنة، وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة من المصرف 86629.8 دينار منذ إنشائه سنة 1981 وحتى نهاية 2016م.

ومن خلال البيانات الواردة بالجدول الآتي الذي يوضح تطور القروض العقارية الممنوحة للأفراد، حيث بلغت 66999.8 دينار أو ما نسبته 82.7% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصرف خلال الفترة 1981-2016، في حين حظيت قروض المشاريع الإسكانية بنصيب ضئيل من حجم التمويل الممنوح مقارنة بالقروض العقارية، حيث بلغت 19630.0 دينار أو ما نسبته 17.3% من إجمالي الائتمان الممنوح من المصرف خلال تلك الفترة، والجدول رقم (3-4) يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من مصرف الادخار والاستثمار العقاري.

جدول (3-4) أرصدة قروض مصرف الادخار والاستثمار العقاري خلال الفترة (2000-2016)

القيمة بالمليون دينار

السنوات	القروض العقارية		قروض المشاريع الإنشائية		إجمالي الائتمان	مقدار التغير	معدل التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة			
2000/1981	503.9	96.7	17.0	3.3	520.9	-	-
2001	5090.2	99.6	18.7	0.40	5108.9	4588.0	8.8
2002	869.5	98.6	12.6	1.4	882.1	(4226.8)	0.8
2003	876.6	81.5	198.6	18.5	1075.2	193.1	0.22
2004	1066.6	92.7	83.8	7.3	1150.4	75.2	0.06
2005	1881.4	95.2	95.1	4.8	1976.5	826.1	0.71
2006	3381.6	96.3	130.9	3.7	3512.5	1536	0.78
2007	4590.2	95.9	194.6	4.1	4784.8	1272.3	0.36
2008	4403.3	74.6	1495.4	25.4	5898.7	1113.9	0.23
2009	4666.6	70.7	1930.1	29.3	6596.7	698	0.12
2010	5195.7	70.2	2207.6	29.8	7403.3	806.6	0.12
2011	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	550	0.07
2012	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	00	00
2013	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	00	00
2014	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	00	00
2015	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	00	00
2016	5745.7	72.2	2207.6	27.8	7953.3	00	00
المجموع	66999.8	82.7	19630.0	17.3	86629.8	-	-

المصدر:

- مصرف الادخار والاستثمار العقاري، التقارير السنوية للمصرف للفترة 2000-2010، مكتب المعلومات والتوثيق، بيانات غير منشورة.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 54، الربع الرابع، 2016، ص37.

4- المصرف الريفي[25]:

تأسس هذا المصرف عام 2001 برأس مال قدره 100 مليون دينار، وبدأ نشاطه من خلال منح القروض لذوي الدخل المحدود والباحثين عن عمل، الذين لهم رغبة حقيقية من الرفع من مستواهم المعيشي عن طريق إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف الوصول إلى التنمية المكانية المطلوبة.

لقد بلغ عدد القروض الممنوحة 159193 قرضاً وبقيمة إجمالية 626 مليون دينار وزعت على عدد من المجالات منها 45916 قرضاً بقيمة 255.8 مليون دينار في المجال الخدمي، وبنسبة 40.8% من إجمالي قيمة القروض الممنوحة، بالإضافة إلى 58033 قرضاً بقيمة 175.6 مليون دينار في مجال تربية المواشي والدواجن والنحل وبنسبة 28.1% من إجمالي القروض، وعدد 27280 قرضاً بقيمة 100.6 مليون دينار في المجال الحرفي، وبنسبة 16.1% من إجمالي القروض الممنوحة، فيما وزعت باقي القروض بنسبة 8.1%، 5.9%، 1.0% على المجالات الصناعية والزراعية والبحرية على التوالي، والجدول رقم (3-5) يوضح تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي حسب النشاطات الاقتصادية.

جدول (3-5) تطور أنواع وحجم القروض الممنوحة من المصرف الريفي
حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة 2000-2016م

(القيمة بآلاف الدينارات)

السنة	زراعي		حيواني		بحري		صناعي		حرفي		خدمي		الإجمالي
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
2000	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2001	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2002	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2003	1048.5	11.4	7154.0	78.1	33.0	0.4	259.5	2.8	336.5	3.7	327.5	3.6	9159.0
2004	2496.8	9.2	17765.3	65.2	381.8	1.4	913.5	3.4	2678.5	9.8	3002.3	11.0	27237.6
2005	4869.7	4.7	17776.7	17.5	197.8	0.2	4353.0	4.2	10761.0	10.3	66307.1	63.6	104265.3
2006	6517.2	4.5	55896.5	38.5	2935.3	2.0	10011.5	6.9	24857.5	17.1	44836.1	30.9	145053.9
2007	5715.0	4.3	28737.9	21.8	885.9	0.7	10967.5	8.3	19161.0	14.5	66520.3	50.4	131987.6
2008	1811.0	5.1	8646.5	24.6	144.0	0.4	2220.0	6.3	5499.0	15.6	16882.8	48.0	35203.3
2009	2775.0	4.2	11680.1	17.5	652.5	0.10	6700.0	20.1	13880.5	90.8	30933.0	46.4	66621.1
2010	4529.0	8.0	17095.0	30.0	337.1	0.6	7296.0	12.8	12055.0	21.2	15527.1	27.3	56836.2
2011	6913.5	14.8	10472.0	22.4	574.0	1.2	7484.5	16.0	10673.0	22.8	10538.6	22.6	46655.6
2012	397.0	13.8	345.0	12.0	33.0	1.1	504.0	17.5	726.0	25.2	874.9	30.4	2879.9
2013	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2014	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2015	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2016	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	37072.7	5.9	175569.0	28.1	6174.4	1.0	50709.5	8.1	100627.4	16.1	255746.7	40.8	625899.5

المصدر:

- المصرف الريفي، التقارير السنوية للفترة 2000 – 2016م، مكتب المعلومات والتوثيق بيانات غير منشورة.
- م.ل.م التقرير السنوي، السابع والخمسون، 2013م، ص100.
- م.ل.م النشرة الاقتصادية، مجلد 54، الربع الرابع، 2016م، ص39.

رابعاً: التحليل المالي (قياس العائد والمخاطر في المصارف التجارية والمتخصصة:

إن قياس العائد والمخاطر في المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا يتطلب إجراء تحليل مالي لمجالات أربعة أساسية هي: تحليل الفاعلية المالية، وتحليل الكفاءة المالية، وتحليل الرفع المالي، وتحليل الفشل المالي، ويمكن توظيف نموذج ديبون الموسع الذي يعطي إدارة الديون ومؤشرات الربحية في الوصول إلى معدل العائد على حقوق الملكية، وبالاستعانة ببعض المؤشرات المنفردة للتنبؤ بحدوث الإفلاس في هذه المصارف:

1.4 قياس العائد في المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا:

وكما يأتي عرض لأهم النسب المستخدمة في التحليل:

1.1.4 مجمل هامش الربح:

يعكس مجمل هامش الربح السياسية التي تنتهجها الإدارة المصرفية في مجال أسعار الخدمات والعمولات التي تتقاضاها مقابل ما تؤديه من خدمات مصرفية، ومدى كفاءة هذه الإدارة في الحفاظ عند حدها الأدنى، ويمكن احتساب هذا المعدل كما يأتي:

مجمل هامش الربح = (صافي الدخل / إجمالي الإيرادات)×100

هذا وقد حققت المصارف التجارية في عام 2004 مجمل ربح لكل دينار واحد تم توظيفه بلغ نحو 10.6 وذلك مقابل 9.4 من الدينارات في نهاية عام 2000 ليحقق خلال عام 2016 نحو 3.0 من الدينارات.

وقد اتسم هذا المجمل عموماً بالتذبذب في معظم سنوات الدراسة، في حين حققت المصارف المتخصصة مجمل أقل من المصارف التجارية، حيث حققت نسب سالبة خلال عامي 2000، 2001، وكذلك خلال الفترة 2007-2016، إلا أنها حققت مجمل ربح لكل دينار تم توظيفه بلغ نحو 3.1 من الدينار في نهاية عام 2002، ليصل إلى أقصاه في نهاية عام 2005، حيث بلغ 10.2 من الدينار.

2.1.4 نسبة التغطية المالية:

هذا وقد حد من مجمل الربح المحقق في كل من المصارف التجارية والمتخصصة ما تكبداه من مصروفات، فيما يعرف بنسبة التغطية المالية، وتحسب هذه النسبة وفق الآتي:

نسبة التغطية المالية = المصروفات / صافي الدخل

يلاحظ من الجدول رقم (4-1) أن متوسط نسبة التغطية المالية في المصارف التجارية خلال الفترة 2000-2016م قد بلغت 1.6، وقد أخذت هذه النسبة خلال الفترة 2000-2010 اتجاهاً تنازلياً، حيث بلغت 1.0% في نهاية عام 2000، مقابل 0.3% في نهاية عام 2010، وكان أعلى ارتفاع خلال الفترة 2011-2016 والذي بلغ في المتوسط 3.3%، ويرجع السبب في ذلك إلى الزيادة في المصروفات بنسبة كبيرة والمتمثلة في الفوائد المدنية، وكذلك المرتبات وما في حكمها بالإضافة إلى المصروفات العمومية والإدارية الأخرى.

هذا وقد اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة اتجاهاً متذبذباً بين الانخفاض والارتفاع، حيث حققت خلال الفترة 2000-2001 قيماً سالبة، في حين حققت قيماً موجبة خلال الفترة 2002-2006، ثم عادت هذه النسبة إلى الانخفاض باتخاذها قيماً سالبة خلال الفترة 2007-2016.

3.1.4 نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان:

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة وفعالية المصارف التجارية والمتخصصة من خلال المساهمة الإقراضية في تنمية القطاعات الإنتاجية.

وتحسب هذه النسبة وفق القانون الآتي:

نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان= (القروض الإنتاجية/ إجمالي الائتمان) × 100

ومن خلال تحليل ودراسة البيانات الواردة بالجدول (4-1) والمتضمن نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان في هذه المصارف يتضح ما يأتي:

إن نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان في المصارف التجارية، قد بلغت في المتوسط خلال الفترة (2000-2016) 33.1%، وهذا يعني ما يقرب من الثلث من إجمالي حجم الائتمان موجة للقروض الإنتاجية، أما أدنى نسبة فبلغت 12.1% في نهاية عام 2014، أما أعلى نسبة فبلغت 53.9% في نهاية عام 2004م.

هذا وقد اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة خلال الفترة 2000-2016م، في المتوسط 16.8%، وهذا يعني أن أقل من الربع من إجمالي رصيد حجم الائتمان الممنوح موجة للقروض الإنتاجية المتمثلة في المجال الزراعي والصناعي والخدمي، وكذلك الإسكان والسلف الاجتماعية لموظفي المصارف المتخصصة.

وبشكل عام يلاحظ أن المصارف التجارية والمتخصصة لم تساهم في تمويل القطاعات الإنتاجية مساهمة فعالة، وذلك من خلال البيانات والأرقام التي تعبر عن القروض الإنتاجية الممنوحة من إجمالي أرصدة حجم التمويلات لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

4.1.4 معامل الرفع المالي:

يشير هذا المعيار إلى ما يخص الدينار الواحد من حقوق المساهمين من قيمة أصول المنشأة بالدينار، مضافاً إليه ما تم اقتراضه من أموال لرفع معدل العملية الإنتاجية، وأن ارتفاع هذا المعيار يدل على ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية وانخفاضه يشير إلى عدم كفاءة الرفع المالي لهذه المنشأة.

ويحتسب هذا المعيار كما يأتي:

معامل الرفع المالي = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

ووفقاً للجدول المشار إليه آنفاً، فقد بلغ معامل الرفع المالي للمصارف التجارية في عام 2010م نحو 44.0 مرة أي أن المصارف المذكورة تمتلك أصولاً قدرها 44.0 مرة للدينار الواحد من حقوق مساهميه بنفس العام وذلك مقابل 17 مرة عام 2000م. على حين كان هذا المعامل في المصارف المتخصصة بنحو 4.7 مرة عام 2016 مقابل 3.6 مرة في عام 2000م.

5.1.4 القوة الإرادية:

تقيس هذه النسبة كفاءة المصرف في توظيف أمواله التوظيف الأمثل، فارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع مستوى الأداء والعكس في حالة انخفاضها، وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

القوة الإرادية = الهامش × معدل الدوران

حيث أن: الهامش = (صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب / الإيرادات) ×100،

ومعدل الدوران = (الإيرادات / صافي الأصول العاملة)×100

يلاحظ من الجدول (4-1) أن نسبة القابلية الإرادية للمصارف التجارية أخذت اتجاهاً متذبذباً بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة قيد البحث 2000-2016، في حين حققت هذه النسبة أعلى ارتفاع في عام 2010، حيث بلغت 0.77%.

هذا وقد اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة اتجاهاً متذبذباً أيضاً، حيث حققت خلال الفترة 2000-2001 قيم سالبة، وكذلك الفترة 2007-2016، في حين حققت قيماً موجبة خلال الفترة 2002-2006م، فكانت 0.74، 0.52، 0.25، 0.063، 0.013، على التوالي ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة رأس مال المصرف الزراعي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية، والمصرف الريفي، فضلاً عن ارتفاع نسبة هامش الربح خلال تلك الفترة.

جدول رقم (4-1) تحليل بعض النسب لمعايير العائد للمصارف التجارية والمتخصصة
خلال الفترة 2000-2016م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معيار: مجمل هامش الربـــــــــــــح																	
ـ المصارف التجارية	9.4	9.1	9.3	9.7	10.6	8.9	8.7	4.0	3.8	3.9	4.4	4.2	5.6	5.8	6.0	4.2	3.0
ـ المصارف المتخصصة	-13.8	-6.8	3.1	2.8	5.4	10.2	4.8	-13	-108	-106	-107	-104	-106	-108	-110	-111	-113
معيار: نسبة التغطية الماليـــــــــــة																	
ـ المصارف التجارية	1.0	1.1	1.0	0.9	0.8	0.8	0.8	0.5	0.4	0.4	0.3	3.5	3.7	3.8	3.2	3.0	2.8
ـ المصارف المتخصصة	-14.7	-7.8	2.1	1.9	4.4	9.2	3.8	-14	-109.4	-16	-15	-15	-14	-13	-13	-14	-14
معيار: نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان																	
ـ المصارف التجارية	51.3	52.7	52.6	51.4	53.9	48.8	36.3	30.7	30.5	32.3	33.1	30.1	26.0	21.2	12.1	-	-
ـ المصارف المتخصصة	24.2	27.8	50.9	26.8	21.2	52.3	40.9	17.7	11.7	2.6	2.2	2.3	2.1	1.7	1.1	-	-
معيار: معدل الرفع المالـــــــــــــي																	
ـ المصارف التجارية	17.0	17.8	18.4	20.1	23.0	26.5	26.3	29.8	38.4	42.1	44.0	37.0	39	40.1	39.0	36.0	39.1
ـ المصارف المتخصصة	3.6	6.3	4.9	1.1	1.1	2.0	1.8	3.7	3.5	3.8	4.2	3.8	3.9	4.3	4.2	4.3	4.7
معيار: نسبة القوة الإرادية																	
ـ المصارف التجارية	0.39	0.35	0.33	0.28	0.25	0.23	0.26	0.59	0.65	0.72	0.77	0.71	0.73	0.76	0.37	0.21	0.12
ـ المصارف المتخصصة	-0.19	-0.21	0.74	0.52	0.25	0.063	0.013	-0.71	-0.0089	-0.009	-0.92	0.093	-0.094	-0.094	-0.094	-0.094	-0.094

المصدر: حسبت من قبل الباحثين اعتماداً على الميزانيات والتقارير السنوية للمصارف التجارية والمتخصصة (خلال الفترة 2000-2016).

2.4 قياس المخاطر في المصارف التجارية والمتخصصة:

تتعدد مقاييس المخاطر الائتمانية لتشمل أكثر من مؤشر، وقد تم اختيار أفضلها للتعبير عن حجم هذه المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية والمتخصصة محل البحث، ويمكن قياس تلك المخاطر من خلال المؤشرات الآتية[26]:

1.2.4 القروض غير المغلة للإيراد إلى إجمالي محفظة القروض:

وينصرف مفهوم الديون غير المغلة للإيراد للقروض غير المنتظمة والتي تشمل الديون دون المستوى والمشكوك فيها والرديئة، وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

$$\text{نسبة القروض غير المغلة للإيراد إلى إجمالي محفظة القروض} = \frac{\text{القروض غير المغلة للإيراد}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times 100$$

حيث إن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع المخاطر الائتمانية الغير مقبولة في هذه المصارف وانخفاضها يعني العكس.

من خلال البيانات الواردة من الجدول رقم (4-2) والمتضمن نسبة القروض الغير مغلة للإيراد إلى إجمالي القروض تبين أن هناك ارتفاع في هذه النسبة في المصارف التجارية خلال الفترة قيد البحث، فحققت نسبة تتراوح ما بين (41.9%-60.4%)، حيث بلغت هذه النسبة أقصى قيمة لها في عام 2005م لتعبر عن ارتفاع قيمة المخاطر الائتمانية بدرجة غير مقبولة في هذه المصارف، وكان أدنى حد للنسبة في عام 2001م. أما المصارف المتخصصة فقد

شهدت هي الأخرى ارتفاعاً لهذه النسبة تراوحت ما بين (23.2%-67%)، حيث بلغت هذه النسبة إلى أقصاه في عام 2007م، وكان أدنى حد للنسبة في عام 2000م.

2.2.4 مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي محفظة القروض:

وتحسب هذه النسبة كما يأتي:

$$\text{نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض} = \frac{\text{مخصص الديون المشكوك فيها}}{\text{إجمالي محفظة القروض}} \times 100$$

حيث إن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية في المصارف قيد الدراسة وانخفاضها يعني العكس.

من خلال البيانات بالجدول (4-2) والمتضمن نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي القروض والتي تعبر عن حجم المخاطر الائتمانية في مصارف الدراسة قيد البحث يلاحظ ما يأتي:

. بلغ المتوسط العام لهذه النسبة في المصارف التجارية 13.7%، في حين بلغ متوسط ذات النسبة في المصارف المتخصصة 13.0%، حيث إن متوسط النسبة في المصارف التجارية تفوق متوسط النسبة في المصارف المتخصصة، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع حجم المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية عن المصارف المتخصصة.

. كان أعلى معدل للنسبة في المصارف التجارية في عامي 2009، 2010م، حيث بلغت 14.9%، 16.2%، في حين كان أدنى معدل للنسبة في عامي 2001، 2002م، فبلغت 12.0%، 12.2% على التوالي.

وخلاصة ذلك، تكشف المؤشرات المالية المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية من خلال نتائج التطبيق المتحصل عليها في الفترة قيد البحث عن عدم نجاح إدارة المخاطر، الأمر الذي ينعكس مباشرة على نتائج الأعمال في هذه المصارف، كما يكشف تقييم السياسة الائتمانية في هذه المصارف عن ظهور أخطاء في التطبيق وذلك على النحو الآتي:

- ارتفاع نسبة القروض الموجهة للمشروعات غير المغلة للإيراد نسبة إلى إجمالي القروض في هذه المصارف محل البحث، مما أسفر على تعثرها وعدم الاستفادة من هذه الموارد وإعادة توظيفها مرة أخرى.
- ارتفاع نسبة مخصص الديون المشكوك فيها في المصارف التجارية عن المصارف المتخصصة، وهذا الأمر يكشف عن عدم اتباع المصارف التجارية لسياسة التنويع في تركيب محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحد من تركيز المخاطر.
- ضعف متابعة بعض فروع المصارف التجارية والمتخصصة لعملائها أو السماح بتجاوزات عن الحدود المصرح بها تفوق الصلاحيات الائتمانية لهذه الفروع، مما يساعد على تعثرها فضلاً عن التأخير في تصويب هذه الحالات الحرجة ذات المشاكل.

جدول رقم (4-2) نسب مقاييس مخاطر الائتمان المحتسبة في المصارف التجارية والتخصصية خلال الفترة 2000-2016م

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسب مقاييس مخاطر الائتمان																	
أ) نسبة القروض غير المغلة للإيراد إلى إجمالي القروض																	
- المصارف التجارية	51.3	41.9	44.1	52.3	53.9	60.4	57.6	49.0	50.5	51.7	53.1	48.2	53.1	54.2	48.2	-	-
- المصارف المتخصصة	23.2	23.7	35.1	43.8	41.9	50.3	62.9	67.0	52.5	51.0	53.4	28.4	43.2	41.1	42.0	-	-
ب) نسبة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض																	
- المصارف التجارية	12.4	12.0	12.6	13.2	13.0	13.1	12.6	12.7	14.4	14.9	16.2	14.0	14.3	14.3	14.2	14.6	14.6
- المصارف المتخصصة	12.2	12.0	12.6	13.0	13.0	13.1	12.6	12.7	14.7	13.0	14.8	13.2	16.8	12.3	11.1	12.2	12.2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الميزانيات والتقارير السنوية في المصارف التجارية والمتخصصة (خلال الفترة 2000-2016).

خامساً: النتائج والتوصيات:

ختاماً لهذا البحث فإن الباحثين قد توصلوا إلى النتائج والتوصيات الآتية:

1.5 النتائج:

1- اتسم عمل المصارف التجارية والمتخصصة في ليبيا بعدم الكفاءة والفاعلية والتأقلم مع التطورات المعاصرة، وخاصة بعد تحرير التجارة في الخدمات المصرفية وذلك بسبب غياب المنافسة المحلية والأجنبية في عمليات النشاطات المصرفية، وما ينتج عنها من تدني في مستويات الخدمة وانعدام الجودة.

2- يلاحظ أن إمكانية مساهمة قطاع المصارف التجارية والمتخصصة في تمويل المشاريع الاقتصادية ضعيفة، حيث بلغت في المتوسط 33.1%، 16.8% على التوالي، وذلك من إجمالي حجم الائتمان خلال الفترة 2000-2016، وهذا مما يدعونا إلى الاستنتاج أنه لا توجد علاقة ارتباط قوية بين حجم الائتمان المقدم وبين معدلات الأداء لهذا القطاع.

3- من خلال تحليل النسب المالية لقياس العائد في المصارف التجارية والمتخصصة خلال الفترة 2000-2016 يتضح ما يأتي:

- بلغ المتوسط العام لمعدل الهامش بالمصارف التجارية خلال تلك الفترة نحو 6.5%، في حين بلغ المتوسط العام في المصارف المتخصصة لذات الفترة 1.5%، وهذا يدل على عدم كفاءة مصارف الدراسة في إدارة الموارد وعدم القدرة على تحصيل الديون عند تواريخ الاستحقاق.
- بلغ المتوسط العام لنسبة التغطية المالية للمصارف التجارية 1.6%، في حين اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة قيماً سالبة.
- تبين أن نسبة القروض الإنتاجية إلى إجمالي الائتمان في المصارف التجارية قد بلغت في المتوسط 33.1%، في حين اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة اتجاهاً متذبذباً في معظم سنوات الدراسة، فقد بلغت في المتوسط لذات الفترة 16.8%.
- بلغ المتوسط العام لنسبة القابلية الإرادية في المصارف التجارية 0.45%، في حين اتخذت تلك النسبة في المصارف المتخصصة قيماً سالبة، وذلك مما يدل على أن هناك انخفاضاً في مستوى الأداء في هذه المصارف.

4- من خلال تحليل النسب المالية لقياس المخاطرة في المصارف التجارية والمتخصصة خلال الفترة قيد الدراسة يتضح ما يأتي:

- شهدت المصارف التجارية ارتفاعاً لنسب مقاييس مخاطر الائتمان، تراوحت ما بين (41.9%-60.4%)، وكذلك المصارف المتخصصة، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً لهذه النسب تراوحت ما بين (23.2%-67%)، وذلك مما يدل على أن هناك ارتفاعاً في قيمة المخاطر الائتمانية بدرجة غير مقبولة لهذه المصارف.
- بلغ المتوسط العام لمخصص الديون المشكوك فيها في المصارف التجارية 13.7%، في حين بلغ متوسط ذات النسبة في المصارف المتخصصة 13.0%، وحيث إن متوسط النسبة في المصارف التجارية تفوق متوسط النسبة في المصارف المتخصصة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم اتباع المصارف التجارية لسياسة التنويع في تركيب محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية التي تحد من تركز المخاطر.

2.5 التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات الآتية:

1- العمل على توفير المرونة الكافية من المصرف المركزي لقطاع المصارف التجارية والمتخصصة، وإعطاء هذا القطاع نوعاً من الاستقلالية للتأقلم مع التطورات المعاصرة لكي يساهم في الرفع من مستوى الأداء.
2- تطوير العمل المصرفي من خلال الربط الإلكتروني لجميع الفروع والإدارات لهذه المصارف لإمكانية تقديم أفضل الخدمات المصرفية والتي تتناسب مع التطورات الحديثة في هذا العصر.
3- العمل على زيادة الائتمان المصرفي ذات الطبيعة الانتاجية، والتقليل عن دعم النشاطات الخدمية.
4- الاتجاه نحو اتباع المعايير العالمية عند اختيار العناصر القيادية للإشراف على كافة المخاطر، بما يضمن مواصلة الركب والدفع بهذا القطاع إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة في هذا المجال.
5- التركيز على عملية التقليل من المخاطر الائتمانية للمشروعات الممولة عن طريق التمحيص الدقيق للضمانات المقدمة، وتقديرها بطريقة صحيحة ونزيهة، فضلاً عن ضرورة المتابعة الدقيقة لهذه المشروعات للتأكد من عملية الصرف في الأغراض المحددة والمخصصة لها، وكذلك الوقوف على متابعة عمليات السداد.

الهوامش:

1- Jessup P. Modern Bank Management (minn: west publication, 1980) P.160.
2- MC Kinnon R. "The Order of Economic Liberalization: Financial Control in the Transition to Market Economy (London: Norton & Company), 1993, 2nd, Ed, P30.
3- Jonson B " The use of Monetary Policy Instrument By Developing Countries", (World Bank), 1994, pp.37-83.
4- أحمد حسين أحمد تقييم دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003م.
5- د. أبوبكر عبد الكريم برق، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية للدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م.
6- د. إنجي طاهر عبد الله، تقييم دور البنوك التجارية العامة في عمليات الإصلاح المصرفي مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الأول، 2011م، ص25.
7- Yang Zhou "The Role of Banks in Emerging market Countries fluctuations". PHD Research in Economic University of California 2007.
8- Borys Dodonov, "The Role of financial Development and Credit for volatility and output Growth at the firm level Evidence from EU countries". PHD Research in Economic University of Houston 2009.
9- Victor Manuel. "the role of development Banks in the process of economic Development two Latin American experiences Mexico And Brazil" World Review of political Economy. Vol.5. No2. Summer 2014.
10- د. مجدي عبد الشفيع عيسى: التكييف الهيكلي والنظام التعليمي، ورقة اقتصادية – اجتماعية، القاهرة: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر، 1997، ص102.
11- Paula Demasi, Marcelleo Esterdo, and Lura Kodres, What has a new Economy?" (Financial and Development Review).
12- أحمد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1995)، ص147.
13- Micheal D. Bordo "The globalization of markets Financial crises and capital controls ahitrotical perspective", (ECES) working paper No48, Dec 2000, P.1.
14- Nazar Saad E1- Deen Issa Globalization of Financial Markets its development indicators and effects (Arab economic journal), No29, vol, 11 Autumn 2002 .
15- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، د. محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، (الرياض، دار المريخ 2007)، ص176.
16- د. فرج عبد الفتاح: الاقتصاد الأفريقي (دار النهضة العربية، 2007)، ص3-4.
17- د. عبد المنعم السيد علي: التكتلات الاقتصادية الدولية، طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الدول العربية (القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية 1995م)، ص102 – 104.
18- د. سمير عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط 145، 2001م)، ص17 – 18.
19- Bjorn Hettne Osvaldo Sunkel, The New Region a lism and the future of security and development, London Macmillan Press Ltd) 2000, P.29.
20- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء، تقارير سنوية لسنوات (2000-2016).
21- م.ل.م، النشرة الاقتصادية (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء، نشرات اقتصادية لسنوات 2000 – 2016م).
22- المصرف الزراعي: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية لسنوات 2000-2014).
23- مصرف التنمية الصناعية: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية 2000-2016).
24- مصرف الادخار والاستثمار العقاري: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية للسنوات 2000-2014).
25- المصرف الريفي: التقارير السنوية للمصرف (هون، تقارير سنوية للسنوات 2003-2010).
26- Hemple George H.and Donal G.simonson "Bank financial management" Johnwiley & Sonsinc (New York 1992). Pp 71 - 85.

المراجع

اولاً المراجع العربية:

أ. الكتب:

- سمير عبد العزيز: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة (الإسكندرية، مطبعة الإشعاع الفنية، ط 145، 2001م).
- عبد المنعم السيد علي: التكتلات الاقتصادية الدولية، طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الدول العربية (القاهرة، معهد الدراسات والبحوث العربية 1995م).
- فرج عبد الفتاح: الاقتصاد الأفريقي (دار النهضة العربية، 2007).
- مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي، د. محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، (الرياض، دار المريخ 2007).

ب. البحوث والدراسات:

- إنجي طاهر عبد الله، تقييم دور البنوك التجارية العامة في عمليات الإصلاح المصرفي مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الثالث، المجلد الأول، 2011م.
- أحمد النجار: الاقتصاد العربي في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1995).
- مجدي عبد الشفيع عيسى: التكييف الهيكلي والنظام التعليمي، ورقة اقتصادية – اجتماعية، القاهرة: المجلة المصرية للتنمية والتخطيط القومي، المجلد الخامس، العدد الثاني، ديسمبر، 1997.

جـ. الرسائل العلمية:

- أحمد حسين أحمد تقييم دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003م.
- أبوبكر عبد الكريم برق، دور البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية للدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007م.

د. التقارير والنشرات:

- مصرف ليبيا المركزي: التقرير السنوي (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء، تقارير سنوية لسنوات (2000-2016).
- م.ل.م، النشرة الاقتصادية (طرابلس، إدارة البحوث والإحصاء، نشرات اقتصادية لسنوات 2000 – 2016م).
- المصرف الزراعي: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية لسنوات 2000-2014).
- مصرف التنمية الصناعية: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية 2000-2016).
- مصرف الادخار والاستثمار العقاري: التقارير السنوية (طرابلس، تقارير سنوية للسنوات 2000-2014).
- المصرف الريفي: التقارير السنوية للمصرف (هون، تقارير سنوية للسنوات 2003-2010).

ثانياً المراجع الأجنبية:

- Bjorn Hettne Osvaldo Sunkel, The New Region a lism and the future of security and development, London Macmillan Press Ltd) 2000.
- Borys Dodonov, "The Role of financial Development and Credit for volatility and output Growth at the firm level Evidence from EU countries". PHD Research in Economic University of Houston 2009.
- Hemple George H.and Donal G.simonson "Bank financial management" Johnwiley & Sonsinc (New York 1992).
- Jessup P. Modern Bank Management (minn: west publication, 1980).
- Jonson B " The use of Monetary Policy Instrument By Developing Countries", (World Bank), 1994.

- MC Kinnon R. "The Order of Economic Liberalization: Financial Control in the Transition to Market Economy (London: Norton & Company), 1993.
- Micheal D. Bordo "The globalization of markets Financial crises and capital controls ahitrotical perspective", (ECES) working paper No48, Dec 2000.
- Nazar Saad E1- Deen Issa Globalization of Financial Markets its development indicators and effects (Arab economic journal), No29, vol, 11 Autumn 2002.
- Paula Demasi, Marcelleo Esterdo, and Lura Kodres, What has a new Economy?" (Financial and Development Review).
- Victor Manuel. "the role of development Banks in the process of economic Development two Latin American experiences Mexico And Brazil" World Review of political Economy. Vol.5. No2. Summer 2014.
- Yang Zhou "The Role of Banks in Emerging market Countries fluctuations". PHD Research in Economic University of California 2007.